



الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013

تقرير الدراسة حول

الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة
الوطنية وتوزيعها المنصف

دجنبر 2016



الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013

تقرير الدراسة حول

الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة
الوطنية وتوزيعها المنصف

دجنبر 2016



” ... نوجّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، ويتسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013.

إنّ الهدف من هذه الدراسة ليس فقط إبراز قيمة الرأسمال غير المادي لبلادنا، وإنما لضرورة اعتماده كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم.

وإننا نتطلع لأنّ تقدم هذه الدراسة تشخيصاً موضوعياً للأوضاع، وتوصيات عملية للنهوض بها.

وحتى لا يبقى التقرير الختامي لهذه الدراسة جبراً على ورق، أو مادة للاستهلاك الإعلامي فقط، فقد قررنا أن يتم نشره على أوسع نطاق، داعين الحكومة والبرلمان، وكل المؤسسات المعنية، والقوى الحية للأمة للانكباب على دراسة التوصيات البناءة التي يتضمنها، والعمل على تفعيلها.

“

جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

الخطاب الملكي السامي بتاريخ 30 يوليوز 2014 بمناسبة عيد العرش المجيد

- انطلاقاً من التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الواردة في خطاب 30 يوليوز 2014 بمناسبة عيد العرش المجيد، والذي وجّه جلالته المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، إلى إعداد دراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب، ولأسيما رأسماله غير المادي؛
- وطبقاً للقانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ونظامه الداخلي؛
- وطبقاً لقرار مكتب المجلس بتاريخ 1 غشت 2014 القاضي بإحداث لجنة خاصة تتكلف بإعداد دراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب، ولجنة علمية تتولى تأطير الأشغال وتتبعها؛
- وبناء على التصويت بالإجماع على تقرير الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب من طرف الجمعية العامة للمجلس، التي انعقدت في دورة استثنائية، بتاريخ 22 دجنبر 2016.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
وبنك المغرب يقدمان تقرير الدراسة حول:

الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013

الرأسمال غير المادي: عامل لخلق الثروة
الوطنية وتوزيعها المنصف

الفهرس

ملخص	13
تمهيد	17
مقدمة	19
المنهجية المُعتمَدة	23
القسم الأول • الثروة الإجمالية والرأسمال غير المادي: مفاهيم ومقاربات	25
1 - مفاهيم ومناهج قياس الثروة الإجمالية للأمم	28
مفاهيم جديدة لتجاوز محدودية الناتج الداخلي الخام	29
التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في ضوء الاهتمامات	30
الرأسمال غير المادي، محدّد جديد وعنصر من عناصر الثروة الإجمالية	31
2- منهجية البنك الدولي: المكونات ومواطن القوة وحدود المقاربة	33
الادّخار الصافي المعدّل	33
مكوّنات الرّأسمال المادي	34
مكوّنات الرّأسمال غير المادي	36
مواطن القوة وحدود مقاربة البنك الدولي	37
القسم الثاني • تطوّر الثروة الإجمالية للمغرب ومحدّداتها	
خلال الفترة ما بين 1999 و2013	39
1. ملاءمة وتوسيع منهجية البنك الدولي	42
2. الثروة الإجمالية والادّخار الصافي المعدّل	43
خلق الثروة مرتبب بالنمو الاقتصادي	43
حصّة راجحة للرأسمال غير المادي	44
ادّخار صافي معدّل إيجابي يشير إلى مسار نموّ مستدام	46

- 48 3. الرأسمال غير المادي، تطوره ومحدداته
- 49 رأسمال بشري هش رغم وجود تدارك قوي للخصاص
- 53 مساهمات الرأسمال المؤسسي والرأسمال الاجتماعي
- 61 استقرار سياسي في سياق إقليمي مضطرب
- 62 دينامية سوسيو-ثقافية وبروز أشكال جديدة للإبداع المغربي
- 64 4. الثروة الطبيعية
- 64 ثروة فلاحية ورعوية قوية تسعى إلى مزيد من الفعالية
- 65 الثروة السمكية، مؤهلات تتطلب تدبيرًا عقلانيًا ومسؤولًا
- 66 تزايد في عدد المناطق المحمية، مع وجود نقص في القدرات الأحيائية
- 67 مجالات غابوية تتعرض لضغط كبير
- 68 تحديات استغلال المناجم المعدنية
- 68 انتقال طاقّي في طور الإنجاز
- 70 5. الرأسمال المنتج
- 70 سياسة لفائدة الاستثمار في سياق المنافسة والأزمة
- 71 تقييم الرأسمال المنتج والمساهمة في الثروة الإجمالية
- 74 6. الأصول الخارجية الصافية
- 74 تطور المكونات الرئيسية للميزان الجاري
- 75 الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

القسم الثالث • من أجل خلق ثروة إجمالية لفائدة جميع المواطنين

- 77 والمواطنين
- 84 1. التحديات والرهانات
- 84 التحديات الداخلية: مجالات التدخل ذات الأولوية
- 98 الرهانات الخارجية
- 104 2. طموح جديد للمغرب
- 104 طموح الصعود المجتمعي المنصف

- 106..... أيّة تحديّات لتحقيق هذا الطموح الجديد؟
- 106..... سبع رافعات لتحقيق هذا الطموح
3. توصيات من أجل رفع التحدي الجديد 108
- 108..... ا. تعزيز قدرات الرأسمال البشريّ.
- 116..... اا. تعزيز الرأسمال المؤسّساتي
- 122..... ااا. إرساء ميثاق اجتماعيّ جديد
- 131..... اأ. تعزيز أرضية القيم المشتركة وجعل الثقافة رافعة مستدامة للتنمية
- 137..... أ. ضمان تحوّل هيكلّي للاقتصاد الوطني
- 147..... أا. إدراج النموذج التنموي المغربيّ في إطار ديناميّة مستدامة
- 154..... أاا. جعل المغرب قُطبًا للاستقرار والشراكة التضامنية
4. أدوات لمواكبة الطموح الجديد المقترح..... 162
- نحو لوحة قيادة استراتيجية للمؤسّسات يدمج المكوّنات غير المادية
للثروة الوطنية..... 162
- مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير الماديّ في السياسات العموميّة..... 166
- الملاحق..... 169
- الملحق 1: مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير المادي في السياسات
العمومية..... 171
- الملحق 2: لائحة أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد التقرير حول
الثروة الإجمالية للمغرب 177
- الملحق 3: لائحة أعضاء اللجنة العلمية 179
- الملحق 4: لائحة جلسات الإنصات مع المؤسّسات والفعاليات الوطنية
والدولية 180
- الملحق 5: اللقاءات المنظمة 182
- الملحق 6: مراجع بيبليوغرافية 183

ملخص

تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة، بمناسبة عيد العرش المجيد يوم 30 يوليوز 2014، أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، دراسة حول الثروة الإجمالية لبلادنا تقيس قيمتها وتطور محدداتها، خلال الفترة ما بين سنة 1999 وسنة 2013، مع تقييم حصة الرأسمال غير المادي في هذه الثروة. كما تقترح هذه الدراسة توصيات من أجل إدماج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية بهدف تسريع دينامية خلق الثروات وضمان توزيعها المنصف لفائدة جميع المواطنين والمواطنات ومختلف جهات المملكة.

تقييم الثروة الإجمالية وتحليل تطورها

انطلق تقييم الثروة الإجمالية للمغرب من مقارنة البنك الدولي، التي قام كل من بنك المغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإغنائها حتى تتمكن من استيعاب الخصوصيات المغربية على نحو أفضل، وذلك بمراجعة المعايير والطرق المحاسبية، وإدراج عوامل جديدة في تقييم الرأسمال الطبيعي، ولا سيما الموارد السمكية.

ويتبين من التقييم المنجز أن قيمة الثروة الإجمالية للمغرب، بالأسعار الجارية، قد تجاوزت الضعف، خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2013، حيث انتقلت من 5.904 إلى 12.833 مليار درهم، وذلك بما يعادل زيادة 5 في المائة سنويا في المتوسط خلال الفترة ذاتها.

كما يشكل الرأسمال غير المادي، الذي يضم كلا من الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسسي، أهم مكونات الثروة الإجمالية للمغرب بحصة تبلغ حوالي 73 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1999-2013. فضلا عن أن الأذخار الصافي المعدل، الذي يأخذ في الاعتبار استنزاف الرأسمال الطبيعي، يسجل 17,4 في المائة من الناتج الوطني الخام في المتوسط خلال الفترة نفسها، حيث يشير إلى أن المغرب يمضي في مسار نمو مستدام. إلا أن هذه الوضعية تبقى غير مستدامة على المدى الطويل بحكم اتجاهها التنازلي، حيث تراجع الأذخار الصافي المعدل من 24,1 في المائة سنة 2006 إلى 14,8 سنة 2013.

ويعود تحسين الثروة الإجمالية للمغرب إلى الجهود الكبيرة التي بذلها المغرب في مختلف المجالات خلال هذه الفترة. وبالفعل، فإن الاقتصاد الوطني انتقل إلى عتبة جديدة من النمو (4,6 في المائة مقابل 3 في المائة خلال سنوات 1990) كما أن نصيب الفرد من الدخل قد تضاعف تقريبا، ولا سيما بفضل السياسات

القطاعية المعتمدة والأوراش الكبرى المتعلقة بالبنيات التحتية (ميناء طنجة المتوسط، شبكة الطرق السيارة والشبكة الملاحية...) وكذا بفضل سياسة دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

وقد مكّنت هذه الجهود من تقليص نسبة الفقر، خلال هذه الفترة، من 15,3 في المائة إلى 4,2 في المائة، ومن نسبة الأمية من 48 في المائة إلى 32 في المائة، كما مكّنت من التعميم شبه الكلي للتعليم الابتدائي، والتقليص من العجز في مجال السكن إلى حوالي النصف، والربط شبه الكلي للسكانة القروية بالماء الشروب والكهرباء، وفك العزلة عن أكثر من ثلاثة ملايين نسمة في الوسط القروي. غير أنه رغم هذا التقدم المحرّز، لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين رفعها، ولا سيما ما يتعلق بالبطالة في صفوف الشباب، والفوارق الاجتماعية والجهوية، والثقة.

الرأسمال غير المادي في خدمة «الصعود المجتمعي»

إن الطموح الذي تختطه هذه الدراسة يندرج في مسار الولوج إلى «الصعود المجتمعي» الذي سيمكن بلادنا من تحقيق تنمية متواصلة ومستدامة ومدمجة، ذات وقع أفضل على رفاه المواطنين، وتسريع وتيرة التنمية، وضمان توزيع منصف لثمار النمو.

وفي هذا الإطار، ينبغي تركيز الجهود على الرأسمال غير المادي الذي يشكل خزاننا هاما لخلق الثروات والفرص، والعمل على دعائمه الأساسية الثلاث: الرأسمال البشري الذي ينبغي تقوية قدراته وتعزيز قيمه، والرأسمال المؤسساتي من خلال السياسات العمومية التي ينبغي أن تكون أكثر نجاعة، والرأسمال الاجتماعي الذي يجب تعزيزه بضمان فعّلية الحقوق لجميع المواطنين، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن شأن تطوير هذا الرأسمال غير المادي أن يشجع على تسريع وتيرة التحول الهيكلي لاقتصادنا في إطار نموذج وطني للتنمية المستدامة، ويمكن من تعزيز إشعاع بلادنا.

لذلك، ومن أجل تطوير الثروة الإجمالية للمغرب، وضمان توزيعها توزيعا منصفا، تقترح الدراسة الاعتماد على الرافعات السبع التالية:

1. تعزيز قدرات الرأسمال البشري

يعدّ الرأسمال البشري أهمّ مكوّن من مكوّنات الرأسمال غير المادي للمغرب. وبالتالي فإنّ تطوره يعمل على تحسين الولوج إلى الشغل بكيفية ملموسة، والرفع من الإنتاجية، وإدماج اقتصاد المعرفة، إضافة إلى وقعه على خلق الثروات. وتتجلى أهميّة الرأسمال البشري في أنّه يكفي زيادة متوسط عدد سنوات التعليم بسنتين للفرد البالغ لكي تزداد الثروة الإجمالية للبلد بأكثر من النصف.

2. تعزيز الرأسمال المؤسساتي

يتطلب تعزيز الرأسمال المؤسساتي نجاعة المؤسّسات وتجانس السياسات العمومية على المستوى الوطني والمجالي، الأمر الذي من شأنه المساعدة على توطيد استقرار بلادنا وتحسين جاذبيتها وتشجيع الاستثمار وتعزيز الثقة.

3. إرساء ميثاق اجتماعي جديد

يهدف التعاقد حول هذا الميثاق الاجتماعي الجديد إلى تعزيز المواطنة من خلال ضمان نجاعة الحقوق والحدّ من الفوارق الاجتماعية والجهوية بين الوسط القروي والوسط الحضري، وتقوية التماسك الاجتماعي. ومن شأن هذه العمليات تعزيز الاستقرار، ودعم الطلب الداخلي، والمحافظة على السلم الاجتماعي.

4. تعزيز أفضية القيم المشتركة وجعل الثقافة رافعة للتنمية

يتعلق الأمر هنا بتثمين وتعزيز قيم مشروعنا المجتمعي المشترك القائم على التسامح والعيش المشترك والحوار والتفاهم وإشاعة القيم الفردية الإيجابية الداعمة للتنمية. كما يتعلق بحماية وتعزيز الرّصيد الثقافي، المادي وغير المادي لبلادنا، وتحرير المواهب والطاقات وتطوير القدرات الإبداعية.

5. ضمان تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني

من أجل تلبية حاجيات الساكنة في مجال خلق فرص شغل ذات جودة وبأعداد كافية، يتعيّن على بلادنا الانخراط بكيفية دائمة في مسار الصعود المستدام والمدمج. لذلك من الضروريّ تحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني من خلال تسريع عملية تنويع الإنتاج وتطوير اقتصاد المعرفة وتكثيف النسيج الاقتصادي المنتج.

6. إدراج النموذج التنموي الوطني في إطار دينامية مستدامة

لا ينبغي أن يتحقق نمو الثروة على حساب رفاه وإطار عيش المواطنين والأجيال القادمة من خلال تدبير غير مستدام للرأسمال الطبيعي وعدم احترام البيئة. وبالتالي، يتعين إدراج النموذج التنموي المغربي في إطار دينامية مستدامة. لهذه الغاية، يُقترح إدماج طموحات المغرب والتزاماته المتعلقة بالحدّ من آثار التغير المناخي في السياسات العمومية، واعتماد مقاربة جديدة لحكامة الموارد الطبيعية تحترم البيئة والنظم الإيكولوجية للجهات.

7. جعل المغرب قطبا للاستقرار والشراكة التضامنية

إنّ المنجزات التي حققها المغرب على مستوى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا على مستوى التعاون، فضلا عن عمقه التاريخي والحضاري المتجذر، قد ساهمت بشكل كبير في تعزيز إشعاعه الإقليمي والدولي. وبغية تقوية دور المغرب كقطب للاستقرار والشراكة التضامنية، من الضروريّ تعزيز موقعه الاستراتيجي ومكانته كقطب إقليمي للاندماج، وكذا تطوير قوته الناعمة.

وعليه، فإنّ هذه الرافعات السّبع التي يُوصى باعتمادها للرفع من الثروة الإجمالية لبلادنا، مادية كانت أو غير مادية، هي موضوع تحليل مفصّل في هذا التقرير، مع بلورة عدد من التوصيات الدقيقة القمينة بأجراتها.

كما شكلت هذه الرافعات مرتكزا لوضع لوحة قيادة استراتيجية تتكون من خمسين مؤشرا تبعاً للمحاور السبعة التالية: التنمية البشرية، التماسك الاجتماعي، نجاعة المؤسسات والحكامة المسؤولة، التنوع الثقافي والدينامية الثقافية، الدينامية الاقتصادية، البيئة، الإشعاع الدولي للمغرب. وقد تمّ اقتراح هذه المؤشرات من أجل هيكلة محتوى السياسات العمومية حول عوامل تحدد الرفاه والثروة والإنصاف والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، وكذا التمكين من وضع تحديد مشترك للأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية الكبرى لبلادنا. تحقيقا لهذه الغاية، يُقترح إطلاق نقاش واسع قصد تدقيق معالم لوحة القيادة الاستراتيجية، وتحديد أهداف طموح «الصعود المجتمعي» للمملكة.

على صعيد آخر، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، يقترح التقرير مرجعية من أجل إدماج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية. وترمي هذه المرجعية إلى تحسيس ومساعدة صناع القرار العموميين على التحديد، بكيفية هيكلية، لمكونات الرأسمال غير المادي التي يمكن أن تأخذها في الاعتبار السياسات العمومية المعتمدة.

وفي الختام، تبرز هذه الدراسة أن بلادنا تتوفر على خزان هام مدر للثروة ضمن رأسماله غير المادي ومن خلال جميع مكوناته التي تسمح له بالانخراط الكلي في مسار الصعود المدمج والمستدام. ومن شأنّ تثمين هذا الخزان أن يساهم في تسريع وتيرة خلق الثروات وتحسين توزيعها لفائدة جميع المواطنين والجهات في بلادنا، الأمر الذي يساهم في تعزيز تماسك مجتمعنا وتيسير صعوده.

تمهيد

تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك محمد السادس إلى الأمة، بمناسبة عيد العرش المجيد يوم 30 يوليوز 2014، أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، دراسة حول الثروة الإجمالية لبلادنا، خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2013، انكبت على رصد وقياس الثروة الوطنية وتحليل مكوناتها ومحدداتها خلال هذه الفترة. كما بلورت الدراسة المعالم الكبرى لخارطة الطريق من أجل تحقيق صعود مجتمعي منصف، وذلك من خلال استكشاف مسالك ورافعات ومحركات جديدة لخلق الثروة، لا سيما ذات الصلة بالرأسمال غير المادي، القمينة بالانتقال ببلادنا إلى سرعة أقوى في تدارك الفوارق وأشكال الحيف المتراكمة، خاصة بالنسبة للفئات والمناطق والمجالات الفقيرة والهشة، من جهة، والسعي من جهة ثانية إلى تحقيق توزيع عادل للثروات، وازدهار منصف لفائدة جميع المواطنين والمواطنات، في المدن والقرى.

لقد حاول التقرير الذي خلصت إليه الدراسة أن يتمثل أبعاد ومقاصد هذه «الوقف التاملية مع الذات» حول إنتاج وتوزيع الثروة الوطنية التي دعا إليها جلالة الملك في خطابه السامي، بحيث شدد التقرير على تفكيك وإبراز التحديات والرهانات، الحالية والمستقبلية، الداخلية والخارجية، التي على بلادنا مواجهتها واستثمار ما تتيحه من فرص. كما اقترح، من جهة أخرى، مقارنة جديدة لإدماج الرأسمال غير المادي في قلب السياسات العمومية، وتحديد الرافعات المهيكلة القمينة بتطوير الثروة الإجمالية الوطنية، وضمان التوزيع العادل والمنصف لمنافعها واستدامة مواردها، لصالح جميع المواطنين ومناطق المملكة.

وفي هذا الأفق، تم تحديد إمكانات التطور المهم الذي يمكن تحقيقه من خلال تعزيز الرأسمال المؤسساتاتي وتحسين الحكامة وتقوية الرأسمال البشري، مؤكدين أنه بالنسبة لكل تنمية يُراد لها الاستدامة والاستمرار والإنصاف، يجب أن تقوم أساساً على تراكم الأصول غير المادية التي تتجسد على وجه التحديد في الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسساتاتي.

ومن شأن هذه المقترحات أن تشكل قوة دفع جديدة للنموذج التنموي المغربي، كفيلة بتوليد مصادر جديدة للازدهار والرفاه، وذلك من خلال إطلاق ديناميات جماعية في أفق تحقيق طموح الصعود المجتمعي.

ولا يمكن تجسيد هذا التوجه على أرض الواقع إلا بانخراط الجميع في هذا الطموح الجديد، في إطار ميثاق جديد للثقة. وهو ما يستدعي الالتفاف حول ما يجمعنا من قيم نابذة من الرصيد المشترك للأمة المغربية الذي يشكل لحمة هويتنا المشتركة، ويساهم في تحقيق إشعاع بلادنا.

مقدمة

إنَّ قياسَ مستوى التنمية والتقدم، الذي يتعدى قيمة أو مستوى نمو الناتج الداخلي الخام، بات محوَر العديدي من النقاشات في الأوساط الأكاديمية، ولدى الرأي العمومي وأصحاب القرار، وداخل أروقة المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية بإشكالية التنمية. وهي مسألة معقدة تُحيل إلى الصعوبات الواردة في تحديد أولويات السياسات العمومية، بحيث ينبغي أن تستحضر الأبعاد الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والثقافية والبيئية، من جهة، وأن تضمن رفاه الساكنة على المدى القصير، ورفاه الأجيال القادمة على المدى الطويل، من جهة ثانية.

إن الغاية من التنمية، كما تؤكد على ذلك التوجيهات الملكية السامية، لا يمكن أن تتجلى سوى في تحقيق رفاه المواطنين، وتحسين ظروفهم المعيشية، كما لا يمكنها أن تتحقق دون أن تُضَع في الاعتبار الأجيال القادمة. إن اعتماد المقاربة القائمة على أساس قياس مستوى وتطور الثروة الإجمالية، التي يوصي بها جلالة الملك نصره الله، ستمكّن من إدراج هذا الهدف وهذا المتطلب، اللذين لهما معاً طابع الأولوية، بكيفية ممنهجة في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

ولقد عملت العديد من المؤسسات على بلورة مناهج تسعى إلى تقييم الثروة الإجمالية. وفي هذا الصدد، كانت كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من بين المؤسسات الأولى التي طوّرت مفهوم الرأسمال غير المادي. كما اهتمت مؤسسات وهيئات أخرى بهذا الموضوع (البنك الدولي، معهد ليغاتوم الذي وضع «مؤشر الأزدهار»، لجنة «ستيغليتز» لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، الخ). ومن جهته، فإن البنك الدولي، الذي اهتم بمفهوم الرأسمال غير المادي منذ تسعينيات القرن الماضي، يحدّد الثروة الإجمالية باعتبارها رصيذاً يراكم الرأسمال المبنى أو المشيد، والرأسمال الطبيعي، والرأسمال غير المادي، والأصول المالية الخارجية الصافية.

وبالتالي، فإن قيمة الثروة الإجمالية يحددها البنك الدولي باحتساب القيمة الحالية لتدفقات الاستهلاك المستقبلي، بينما يُقاس الرأسمال المادي المنتَج وفق منهجية الجرد الدائم، أما المكونات الطبيعية فتُقاس مباشرة على أساس القيمة الحالية للمداخل/العائدات التي تتكوّن مع الزمن. ووفق هذا المنظور، فإن الرأسمال غير المادي يُساوي الحاصل المتبقي بعد خصم قيمة الثروة الإجمالية من قيم باقي المكونات المادية الأخرى. وهو يشتمل بالخصوص على الرأسمال البشري، والرأسمال المؤسسي، والرأسمال الاجتماعي.

تشكّل المنهجية المعتمدة من طرف البنك الدولي، إذن، منعطفاً أساسياً في تحديد وتقييم ثروة الأمم، من حيث إدراجها، في هذا التحديد، للرأسمال الطبيعي والرأسمال البشري، إضافة إلى نوعية المؤسسات وطبيعة العلاقات الاجتماعية. كما تدعو هذه المنهجية إلى اعتبار التنمية بمثابة مسارٍ معرضٍ لمخاطر

الاستدامة يتعين أخذها في الاعتبار من خلال الحرص على التوجيه الأمثل للعائدات المتأتية من الموارد الطبيعية نحو استثمارات مُستدامة، ولا سيما في اتجاه تحسين الرأسمال البشري والرأسمالي المؤسسي أو الاجتماعي، مع المحافظة على الأوساط الإيكولوجية والموارد الطبيعية الضرورية لفائدة الأجيال القادمة.

غير أن هذه المقاربة المتعلقة بثروة الأمم، والمستوحاة من مناهج حسابية، لا يمكن نقلها بصفة كلية من مجال المقاولات وتطبيقها على الأمة. وذلك، لأن المكونات غير المادية ذات الوقع القوي على ثروة الأمة، التي لا يمكن تقيّم قيمتها الذاتية، مثل الشعور الوطني، والتعلق بالوحدة والسلامة الوطنية، والرأسمال الثقافي والتاريخي أو الروحي، والخصوصيات المؤسسية، والاستقرار السياسي، والأمن، هي مكونات لا يمكن أن تكون موضوع تقديرات محاسبية. وأخيراً، فإنّ القيم المالية المخصصة لمختلف مكونات الرأسمال غير المادي للأمة هي نتيجة عمليات محاسبية افتراضية محضة لا تسمح بتحديد دقيق لحصة المكونات البشرية والاجتماعية والمؤسسية في الثروة غير المادية. وعليه، سيتعلق الأمر، في الوقت نفسه، بتقييم الرأسمال غير المادي، من خلال منهجية المتبقي غير الملموس، وبضبط مكوناته من خلال مؤشرات غير معتمدة في قياس الثروة.

وقد سبق للبنك الدولي أن اعتبر، في تقريره حول الثروة الإجمالية الصادر سنة 2006، أن الثروة الإجمالية، المُدمجة للرأسمال غير المادي في المغرب سنة 2000، هي أكبر 7 مرات من الناتج الداخلي الخام الذي قدره الحساب الوطني، كما اعتبر أن حصة الرأسمال غير المادي في الثروة الإجمالية للمغرب قريبة من الحصة التي تسجلها الدول المتقدمة.

والحال أن الفترة ما بين 1999-2013 قد شهدت العديد من القطاعات والتحويلات، في سياق دولي عرف أزمة اقتصادية ومالية خانقة؛ وسيقاق إقليمي كان مسرّحاً لعدد من التحويلات السياسية والاقتصادية، غير مستقرة في بعض الأحيان، ولتفاقم مخاطر الإرهاب ومظاهر التطرف الديني.

خلال هذه الفترة، وأمام تلك التحديات، درج المغرب على نهج يوازن بين الاستباقية والتفاعلية والقدرة على الصمود. كما راهنت بلادنا على تعزيز أسباب الاستقرار والتنمية السوسيو-اقتصادية، بفضل عدد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الجريئة، توجت، على المستوى المؤسسي باعتماد دستور جديد سنة 2011، حيث تم تثبيت الخيار الديمقراطي كخيار لا رجعة فيه، مكرساً بذلك مبادئ حقوق الإنسان، الفردية والجماعية، ومدمجاً للخصوصيات الثقافية للأمة في تنوع مكوناتها.

وإذا كانت بلادنا قد حققت بالفعل، خلال هذه السيرة، تقدماً ملموساً مهماً، ولا سيما على صعيد التجهيزات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية، فإنه لا بد من الإشارة إلى أنه لم يتم التفاعل بما فيه الكفاية مع بعض التحديات، التي هي بمثابة مفاتيح للمستقبل، وخاصة ما يتعلق بالتماسك الاجتماعي، وتطوير الرأسمال البشري والنجاعة المؤسسية. يُضاف إلى هذه التحديات ضرورة استكمال تنزيل وتفعيل جميع أحكام دستور 2011، مع الحرص على أن تحقق وقعها المنتظر على معيش ورفاه الساكنة.

في هذا الإطار، ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) تقييم الثروة الإجمالية للمغرب خلال الفترة ما بين 1999 و2013 وتحليل محدداتها و(ب) إبراز التحديات الراهنة والمستقبلية التي يتعين أن تواجهها بلادنا، و(ج) اقتراح مقاربة جديدة تضع الرأسمال غير المادي في صلب السياسات العمومية، وكذا اقتراح رافعات مهيكلية تركز عليها هذه المقاربة في أفق تطوير الثروة الإجمالية لبلادنا، وضمان استدامتها، والقيام بتوزيع عادل ومُنصف لهذه الثروة لفائدة مجموع المواطنين والمواطنات ومختلف جهات المملكة.

المنهجية المعتمدة

من أجل إعداد هذا التقرير، قام كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب بتشكيل لجنة علمية مشتركة تتولى القيادة العلمية والمنهجية العامة للدراسة. كما تم إحداث لجنة خاصة مكلفة بصياغة التقرير العام، والتنسيق بين التقارير الموضوعاتية التي أعدتها اللجان الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فضلاً عن توجيه وتتبع أشغال اللجنة التقنية التي تم إحداثها من أجل ترقيم وحساب مختلف المؤشرات، وتحليل الموضوعات العرضية.

ولهذه الغاية، نظم المجلس لقاءات مختلفة (جلسات إنصات، لقاءات، ورشات عمل، ندوات وطنية ودولية، اجتماعات مؤسسية...) ولقاءات مع مجموع الفاعلين المعنيين بالموضوع (الحكومة، فاعلون مؤسسيون، فاعلون اقتصاديون، فاعلون من المجتمع المدني، هيئات دولية، صنّاع الرأي، خبراء، أكاديميون، باحثون).

وبعد تحديد واعتماد منهجية تقييم الثروة، انكبّت اللجنة التقنية على إعادة بناء المعطيات اللازمة، وملاءمة المعايير الحسابية مع الخصوصيات المغربية؛ كما انكبّت على إنجاز تحليلات دقيقة لتثمين تأثير اختيار هذه المعايير، وإجراء تقييم مباشر لبعض مكونات الثروة التي أغفلتها منهجية البنك الدولي.

بالموازاة مع ذلك، واعتماداً على مقارنة شمولية موزعة إلى موضوعات (الشكل 1)، أنجزت كل من اللجنة العلمية واللجنة الخاصة واللجان الدائمة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحليلاً لتطور الأوضاع في بلادنا خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2013. وقد مكّن هذا التحليل، الذي استند إلى مقارنة تشاركية تقوم على الإنصات ومساهمة جميع الأطراف المعنية والهيئات المكونة للمجلس، من الوقوف عند مختلف التحديات التي يتعين مواجهتها، علاوة على تحديد رافعات للمستقبل، وصولاً إلى اقتراح توصيات من شأنها العمل على تحسين رفاهية المواطنين من خلال إدماج الأبعاد غير المادية في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

الشكل 1: الموضوعات التي تناولتها أجهزة المجلس

لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	لجنة التشغيل والعلاقات المهنية	لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن	لجنة البيئة والتنمية المستدامة	لجنة مجتمع المعرفة والإعلام	لجنة تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
الحكامة	قابلية التشغيل	الرابط الاجتماعي	الفوارق الجهوية	التربية والبحث العلمي والابتكار	تحليل وترقيم الثروة الإجمالية للمغرب ما بين 1999 و 2013
التنافسية	التكوين المهني	الفوارق الاجتماعية والإدماج الاجتماعي	التمتمة المستدامة	تطوير الرأسمال الثقافي	
مناخ الأعمال	السلم الاجتماعي	الولوج إلى الخدمات الأساسية (الصحة، التغطية الصحية، إلخ)		تدبير الشؤون الثقافية والروحية	

يترتب على هذه المنهجية إجراء تقييم للمفاهيم وللمقاربات بهدف الإحاطة بالثروة الإجمالية وتقديرها (القسم الأول)، وقياس هذه الثروة الإجمالية ومكوناتها خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و 2013، وكذا تحليل تطورها ومحدداتها (القسم الثاني)، واستشراف التحديات الداخلية والرّهانات الخارجية التي على بلادنا أن تواجهها، وكذا تحديد مقاربة ملائمة من شأنها إدراج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية لخلق الثروة الإجمالية وتوزيع ثمارها بإنصاف لفائدة المواطن (القسم الثالث).

يعد

قياسُ الثروة الإجمالية لأيِّ بلد، وتثمين مسار تطورها مع الزمن، عمليةٌ معقدة تتطلب ضرورةً الأخذ في الاعتبارٍ مختلفَ الجوانب المتعلقة برصيد البلد وبإمكاناته في مجال تحقيق النمو، سواء أكان الرصيد طبيعياً أم منتجاً أم مالياً أم بشرياً، مؤسساتياً أم تاريخياً.

وخلال السنوات الأخيرة، انطلق نقاشٌ عموميٌّ على الصعيد الدولي حول قياس الثروة الإجمالية للأمم، صاحبُهُ تطويرُ العديد من المفاهيم ومناهج التحليل والقياس بهدف الإحاطة بمحتوياتها ومكوناتها. وقد أُضيفت إلى تحليل قيمة الثروة الإجمالية للأمم، كذلك، مفاهيم التماسك، والإدماج، والاستدامة، والرأسمال البشري، والحكمة الجيدة، لقياس مدى نجاعة أساليب التدبير وإعادة توزيع الثروة لفائدة جميع المواطنين.

كلُّ هذه المقاربات جرى تطويرها بهدف تجاوز محدودية المقاربات الحالية، وخاصة تلك التي تعتمد على الناتج الداخلي الخام باعتباره مؤشراً رئيسياً لقياس الثروة، وذلك لكونه لا يعتمد كوحدة للقياس سوى على التدفقات النقدية. وقد عملت هذه المقاربات على توظيف باراديجم جديد في قياس الأداء الاقتصادي وتنمية البلدان، من خلال الانتقال من منطق التدفق إلى منطق المخزون، ومن خلال إدخال عناصر جديدة، كالقيَم (التماسك الاجتماعي، الثقة، الخ) والتفاعل بين الرساميل (الرأسمال الطبيعي، الرأسمال البشري، الرأسمال المؤسساتي، الرأسمال الاجتماعي، الرأسمال المنتج) وبين المميزات الخاصة بكل بلد على حدة (الثقافة، القيم والاستقرار، جودة المؤسسات، الخ) وذلك بهدف تفسير الاختلافات القائمة في مستويات التنمية ومساراتها.

1. مفاهيم ومناهج قياس الثروة الإجمالية للأمم

يُعتبر الناتج الداخلي الخام الوسيلة الأكثر استعمالاً لقياس الإنتاج الاقتصادي لكل بلد. ذلك أن هذا الناتج يعكس الثروة التي يتم إنتاجها خلال سنة من طرف الفاعلين الاقتصاديين المقيمين داخل البلد الواحد، كالأسر والمقاولات والإدارات. ويحدد اختلافه من سنة إلى أخرى مستوى النمو الاقتصادي للبلد، كما يُعتبر تقييم نصيب الفرد من هذا الناتج الداخلي الخام، مؤشراً دالاً على مستوى عيش الساكنة وعلى التنمية الاقتصادية لهذا البلد.

ومع ذلك، لا يمكن تناول الثروة المادية وغير المادية لبلد ما، اعتماداً على الناتج الداخلي الخام فقط، لأنه لا يأخذ في الاعتبار إلا جزئياً مختلف الرهانات المتعلقة بالاستدامة وبجودة أنماط عيش الأفراد والمجتمعات. ومن ثم، فإن هذا المؤشر لا يسمح بتحديد ما إذا كان الإنتاج الاقتصادي للبلد، خلال سنة واحدة، لا يتحقق على حساب موارد وأوساط طبيعية تتعرض للاستغلال المفرط، كما لا يأخذ بعين الاعتبار الرأسمال البشري والإطار المؤسسي كما ينبغي.

لهذا السبب، وبالنظر إلى محدودية مؤشر الناتج الداخلي الخام، ظهرت للوجود العديد من المقاربات البديلة أو التكميلية، التي يوجهها مبدآن أساسيان. يركز المبدأ الأول على البعد البشري، بالاعتماد ليس فقط على تطور الدخل، الذي يقيسه الناتج الداخلي الخام، بل ويشمل كذلك تأثير هذا الدخل على رفاه المواطنين، ولا سيما على ظروفهم المعيشية. أما المبدأ الثاني، فيتعلق باستدامة التنمية، وهو المبدأ الذي أدى إلى تطوير عدة مؤشرات لقياس التنمية المستدامة.

وبالتالي، فإن هذه المقاربات تحاول أن تأخذ في الاعتبار، على الخصوص، الأبعاد التي لا يتطرق إليها الإطار المحاسبي التقليدي، والتي تُعتبر أبعاداً غير مادية، على الرغم من أن العديد من هذه الأبعاد له طبيعة مادية، على غرار الرأسمال البشري والمؤسسات.

وبصفة عامة، هناك مقاربتان اثنتان تُستعملان لتقييم ما هو لامادي: المقاربة الأولى مبنية على «قياس الجودة»، وتعمل على تقييم التنمية البشرية والاستدامة من خلال مؤشرات نوعية (حقوق الإنسان، الولوج إلى المرافق الأساسية، الحكامة، الخ) أو مؤشرات تركيبية (مؤشر التنمية البشرية، على سبيل المثال، الذي طوره برنامج الأمم المتحدة للتنمية في التسعينيات، يأخذ في الاعتبار عدة جوانب غير مادية لا ترد في الناتج الداخلي الخام، مثل أمد الحياة، ودور النساء، ومستويات تطور التعليم أو الصحة، الخ). أما المقاربة الثانية، وهي المقاربة «النقدية» (monétaire)، فتسعى إلى تقييم الثروة أو تقييم خلق الثروة غير

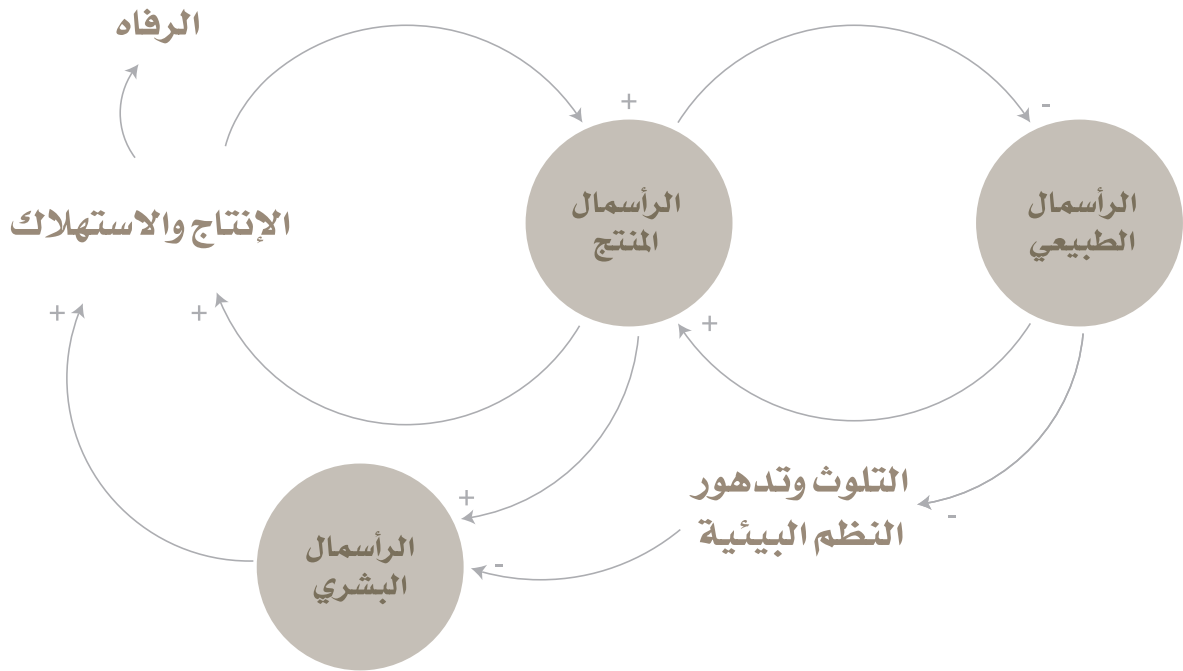
المادية عن طريق إعطائها، على وجه الخصوص، قيمة الاستعمال (البنك الدولي) أو عن طريق تقييم الناتج الداخلي الخام بزيادة أو بنقصان المتغيرات المقدرة نقدياً (الناتج الداخلي الخام الأخضر والمتغيرات).

مفاهيم جديدة لتجاوز محدودية الناتج الداخلي الخام

ظهرت مقاربات جديدة تسعى إلى تقييم تقدم ثروة الأمم، من أجل إدماج عدد من العناصر كمستوى الرفاه وجودة العيش وظروف الحياة الاجتماعية، وحماية الطبيعة، وحالة مخزون الموارد الطبيعية، أو قيمة الممتلكات غير الملموسة، مثل براءات الاختراع أو العلامات التجارية. وبالنسبة لهذه المقاربات التي تحاول تكميم ثروات الأمم بسعر السوق، فإن هذه الثروة تساوي مجموع القيمة المنتجة، والموارد الطبيعية، والرصيد غير المادي.

وقد أطلق كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة، في إطار مشروع «الثروة الشاملة»، مؤشر الثروة الشاملة الذي يسمح بتحليل استدامة الرأس المال الطبيعي ودور المؤسسات في تحديد مسار النمو انطلاقاً من التفاعلات بين مختلف أشكال الرأس مال.

الشكل 2: التفاعلات بين مختلف مكونات الثروة¹



المصدر: البنك الدولي²

1 - المصدر: أين تكمن ثروة الأمم؟

2 - المصدر: البنك الدولي، أين تكمن ثروة الأمم؟، 2014.

وقد اعتمد البنك الدولي، في سنوات 1990، منهجية تتطرق من مسلمة مفادها أن الثروة المتاحة خلال فترة معينة ليست سوى القيمة الحالية لاستهلاكها المستقبلي المُستدام، حيث يتم الحصول على الاستهلاك المستدام عن طريق خصم الإنفاق على التعليم والادخار الصافي المعدل، إذا كان سالبا، من الاستهلاك النهائي الوطني. ويُعتبر الادخار الصافي المعدل هو الفرق بين الادخار الوطني الخام، مضافا إليه الإنفاق على التعليم والاستنزاف الصافي للراسمائل الثابتة والراسمائل الطبيعي.

ومن جهتها، تعتمد لجنة استيعابيتز - سان فيتوسي (2009)، لقياس الثروة الإجمالية، على الأخذ في الاعتبار جودة الحياة والاستدامة باعتبارهما عنصرين محددتين لتحسين قياس التقدم.

الجدول 1: أبرز المفاهيم والمقاربات المتعلقة بقياس الثروة

المنهجية	المفهوم	المؤسسة
الناتج الداخلي الخام الأخضر: التفاعلات بين مختلف أشكال الراسمائل، تسمح بتحليل استدامة استغلال الراسمائل الطبيعي.	الثروة الشاملة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
يتم خصم نفقات التعليم وكذا الادخار الصافي المعدل في حالة كان هذا الأخير سلبيا (مفهوم هارتويك)	الثروة المتاحة خلال فترة معينة = القيمة الحالية لاستهلاكها المستقبلي المستدام	البنك الدولي
الأداء الاقتصادي، جودة الحياة، الاستدامة	قياس الأداء الاقتصادي في الامتداد الزمني مع تتبع دقيق	لجنة استيعابيتز - سان فيتوسي

التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في صلب الاهتمامات

من أجل تحسين قياس التقدم، ظهرت عدة مؤشرات اعتبرت مؤشرات بديلة، بسيطة أو مركبة، ولا سيما مؤشرات ذات طبيعة اجتماعية وبيئية. ويقدم مؤشر التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ 1990) قراءة للتنمية ترتكز على الإمكانيات المتاحة للمواطنين من أجل العيش حياة طويلة وبصحة جيدة، وفي الحصول على مستوى تعليمي جيد ومستوى معيشي لائق. بعد ذلك، ظهرت للوجود ثلاثة مفاهيم أخرى ستعمل على إغناء مختلف المؤشرات المسماة مؤشرات بديلة وهي: مفهوم الاستدامة³ (1992)، مع ما يرتبط به من مفهوم الإنصاف بين الأجيال، وكذا مفهوم المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية

3 - الاستدامة: ظهرت هذه اللفظة، للمرة الأولى في الأدبيات، سنة 1713، في كتاب هانس كارل فون كارلوفيتش - التدبير المستدام للغابات؛ وقد تم تعريف التنمية المستدامة بدقة في تقرير برونديتلوند (1987).

والاجتماعية، وفي اتخاذ القرار⁴، ومفهوم المساواة بين الجنسين. وفي الوقت ذاته، تبلورت مفاهيم (أ) الرأسمال الاجتماعي، الذي يحدّد نوعيّة العلاقات الاجتماعية والشخصيّة، و(ب) مفهوم التماسك الاجتماعي، الذي يشير إلى الحدّ من الفوارق وتعزيز الأواصر الاجتماعية، و(ج) مفهوم التنمية المستدامة (التضامن ما بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، وتكافؤ الفرص، والإنصاف على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

الجدول 2: أهم المؤشرات المسماة مؤشرات بديلة

المؤشر	الأهداف
مؤشر التنمية البشرية	الإمكانات المتاحة للمواطنين فيما يخص العيش حياة طويلة وصحة جيدة، والحصول على مستوى تعليمي ذي جودة ومستوى معيشي لائق
مؤشر الاستدامة	استدامة الموارد البيئية والإنصاف بين الأجيال
مؤشر المشاركة في الأنشطة السياسية	المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية، وفي اتخاذ القرار
مؤشر المساواة بين الجنسين	المساواة بين النساء والرجال

الرأس مال غير المادي، محدّد جديد وعنصر من عناصر الثروة الإجمالية

تعودُ الجذور الميكرو-اقتصادية لمفهوم الرأسمال غير المادي إلى الحاجة إلى تقييم الأصول غير الملموسة للمقابلة حين يتعلّق الأمر بتحديد قيمة براءات الاختراع، وقيمة الترخيص والمأذونية والبرمجيات أو الأصول التجاريّة. وتمكّن هذه الأصول غير الملموسة، التي هي موضوع العديد من المعايير المحاسبية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (US GAAP)، الخ) من تقييم الأصول غير المادية (العلامات التجارية، الزبائن...) المكتسبة على إثر شراء مقابلة ما، وكذا بعض الأصول غير المادية التي تمّ تطويرها داخلياً، والتي بالإمكان التعرف على كلفة إنتاجها، إذا كانت هذه الأصول تشكّل مورداً تتحكّم فيه المقاولّة، وكانت قادرة على توليد العائدات في المستقبل. وهذه الأصول غير الملموسة لا تُدرجُ بشكل كامل في الحصيلة المحاسبية للمقاولات، ممّا يؤدي إلى الفوارق الملحوظة بين تقييم المقاولّة من طرف السوق ووضعيتها الصافية على الصعيد المحاسباتي (نسبة السعر إلى الأصل الصافي). ومع ذلك، لا بدّ من التذكير بأنّ تقييم ثروة أمة ما يختلف، بصفة طبيعية، عن تقييم المقاولّة، لأنّ الأمة لا تخضع لسعر السوق، وليست سلعة تجارية يمكن أن تباع أو تشتري.

4 - ظهر مفهوم المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوجود في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتمّ تكريسه واعتماده في مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو (1992).

وعلى المستوى الماكرو- اقتصادي، فإن تقييم الرأسمال غير المادي يسمح بقياس قدرة البلد على توليد ثروات مستقبلية، وخاصة عبر تحسين جودة رأسماله البشري، وتعزيز جودة مؤسساته، أو تحسين رأسماله الاجتماعي. وهكذا ينطوي الرأسمال غير المادي للأمة، حسب منهجية البنك الدولي (2006) على الفرق بين تقييم كل ما يستطيع بلد ما أن يخلقه من ثروة (الثروة الإجمالية) وبين رأسماله الطبيعي ورأسماله المنتج. ومن ثم، فإن تقييم الأبعاد المادية وغير المادية للثروة الإجمالية لبلد ما وتطورها يُعتبر مؤشراً محددًا لإمكاناته التنموية، وقدرته على تحسين رفاه مواطنيه بكيفية مستدامة ومنصفة.

يحظى الرأسمال غير المادي بمناهج تقييم خاصة. وبصفة عامة، هناك مجموعتان رئيسيتان من مناهج التقييم تسمحان بقياس مساهمة الرأسمال غير المادي في إنتاج القيمة الإجمالية: منهجية الحصيلة الموسعة، ومنهجية نظام النمو. في إطار منهجية الحصيلة الموسعة، يتم احتساب قيمة الرأسمال غير المادي عن طريق الطرح أو باعباره متبقيًا. وهذه هي المنهجية التي يعتمدها البنك الدولي. وعلى العكس من ذلك، يندرج التقييم وفق منهجية نظام النمو في إطار مقارنة شمولية تهدف إلى تبيين جودة التركيبة الإنتاجية واستدامتها، وذلك، على سبيل المثال، من خلال التقييم الاسترجاعي لمختلف سيناريوهات الأثر الذي يخلقه تنوع العوامل (الرأسمال المادي، العمل، إنتاجية العوامل) على نمو الثروة.

2. منهجية البنك الدولي: المكونات وقواطن القوة وحدود المقاربة

لقياس القيمة الإجمالية للبلدان، اعتمد البنك الدولي مقاربةً مزدوجة تقوم، من جهة، على احتساب الثروة الإجمالية لبلد معين، ومن جهة أخرى على تقييم المكونات المادية وغير المادية لهذه الثروة.

تقوم مقارنة الثروة الإجمالية على قياس مخزون الثروة أو رصيد الأمة. وتعتبر هذه المقاربة أن الثروة المتاحة ليست سوى القيمة الحالية للاستهلاك النهائي المستدام، أي على مدى فترة تمتد إلى 25 سنة.

الشكل 3: أبعاد ثروة الأمم حسب منهجية البنك الدولي



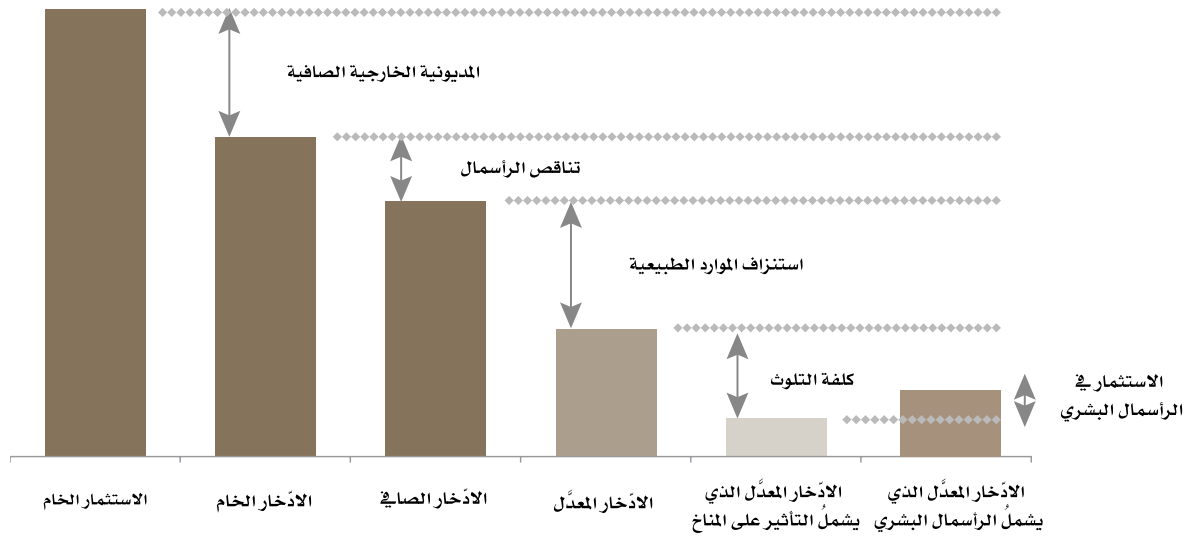
الادّخار الصافي المعدّل

طوّر البنك الدولي مفهوماً جديداً لقياس التقدم واستدامة ديناميات التنمية، هو مفهوم «الادّخار الصافي المعدّل». وهو الذي يُساوي الادّخار الوطني الخام لكل بلد على حدة، غير أنه معدّل عن طريق طرح قيمة الاستنزافات التي يتعرّض لها الرّأسمال الطبيعي والثابت، وإضافة الإنفاق في مجال التربية والتكوين.

وعليه، فإنّ الادّخار الصافي المعدّل يمكن من تقييم الادّخار الحقيقي لأيّ بلد، ويُعتبر في الوقت نفسه مؤشراً رئيسياً على الاستدامة. وهكذا يشير الادّخار الصافي المعدّل السالب، على سبيل المثال، إلى أنّ بلداً ما يستهلك احتياطياته الطبيعية، ولا يعوّض كلياً إنهاك موارده الطبيعية باستثمارات من شأنها تعزيز رأسمالها البشريّ وبنياتها التحتية. أمّا الادّخار الصافي المعدّل الإيجابي، فيدلّ على أنّ البلد يخلق المزيد من الثروة أكثر ممّا يدمرها، وبأنه سائر في طريق التنمية المستدامة، لكون موارده الحيوية (الماء والهواء والاراضي، إلخ...) ونظمه البيئية الطبيعية يتمّ الحفاظ عليها واستغلالها بكيفية تضمن تجددها.

تسمح الثروة الاجمالية، إذن، بتثمين جميع الموارد (الملموسة وغير الملموسة) التي يمكن تعبئتها لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالإمكان قياس الرّساميل الملموسة، التي تتكوّن من مخزون الرّساميل المنتج (المادي والعقاري) والرّساميل الطبيعي والأصول المالية الخارجية، بصورة مباشرة. في حين يتمّ تحديد الرّساميل غير الملموسة انطلاقاً من الفرق (المتبقي) بين الثروة الإجمالية والرّساميل الملموسة. وبالتالي، يحدّد هذا المتبقي قيمة الرّساميل غير المادي الذي يشمل الرّساميل المؤسّساتي والرّساميل الاجتماعي والرّساميل البشري.

الشكل 4: قياس الادخار الصافي المعدل



مكوّنات الرّساميل المادي

يتكوّن الرّساميل المادي، حسب مقارنة البنك الدولي، من الرّساميل المنتج، والرّساميل الطبيعي، والأصول الخارجية الصافية.

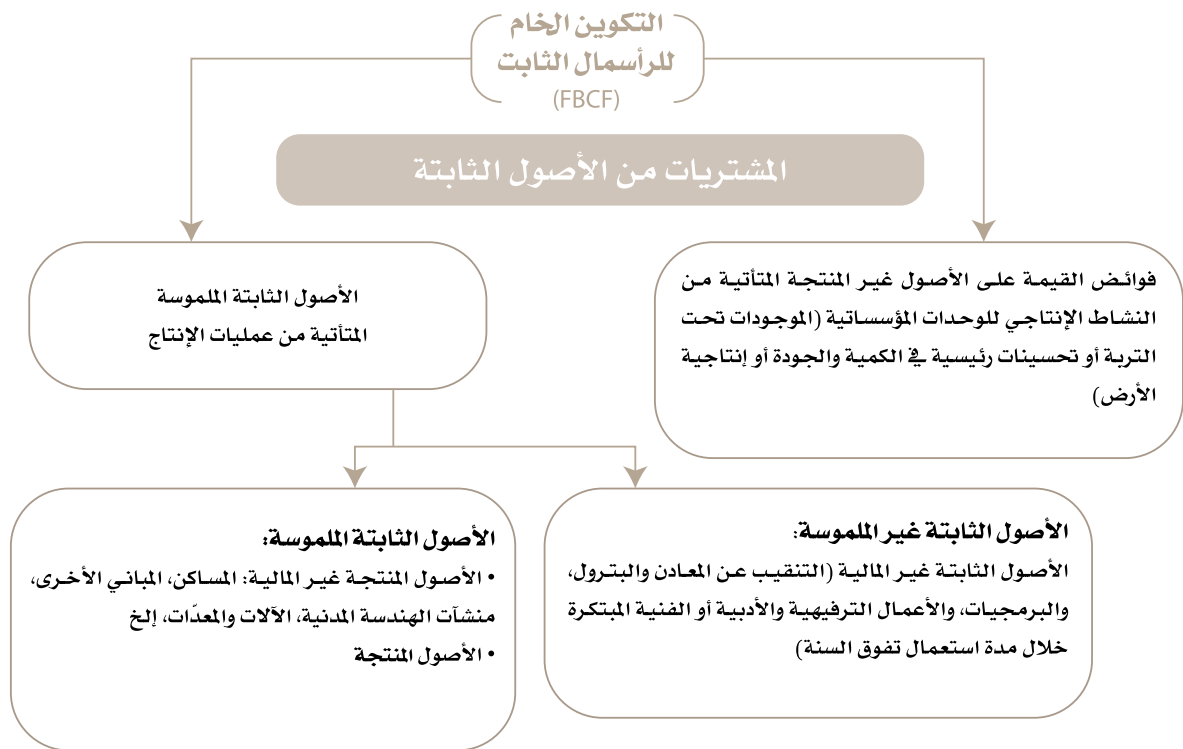
الرّساميل المنتج

يضم الرّساميل المنتج كل من (1) الرّساميل العقاري الذي يتكون من الأراضي الحضرية، و(2) الرّساميل المادي الذي يدمج جميع الأصول الناجمة عن عملية الإنتاج، مثل الآلات والمعدّات والمباني والبنيات التحتية.

ويقدّر الرّساميل المادي انطلاقاً من الاستثمارات ناقص نفقات الصيانة والتجديد، ومن شأن التكوين الخام للرّساميل الثابت أن يقدم صورة تقريبية نسبياً عن هذا الرّساميل. ويشمل التكوين الخام للرّساميل الثابت

المُشتريات (صافي التّصفّيات) من الأصول الثابتة، بالإضافة إلى بعض فوائض القيمة على الأصول غير المنتجة. والأصول الثابتة هي الأصول الملموسة أو غير الملموسة المتأتية من عمليات الإنتاج خلال مدة تفوق السنة. وبالتالي، فإنّ الأصول الثابتة الملموسة هي الأصول المنتجة غير المالية (المساكن، المباني الأخرى، منشآت الهندسة المدنية، الآلات والمعدّات، الأصول المزروعة). في حين أنّ الأصول الثابتة غير الملموسة هي الأصول الثابتة غير المالية (التنقيب عن المعادن والبتترول، والبرمجيات، والأعمال الترفيهية والأدبية أو الفنية المبتكرة) خلال مدة استعمال تفوق السنة.

الشكل 5: التكوين الخام للرأس المال الثابت



الرأس المال الطبيعي

يُحيل مفهومُ الرّأس مالٍ طبيعيّ إلى الموارد الطبيعية. وفي بعض النماذج المتعلقة بالنمو، فإنّ مخزون الموارد «الإنتاجية» (المادة الأولية) هو الذي يُؤخذ بعين الاعتبار: موارد طبيعية غير متجددة (البتترول، الغاز، الفحم، المعادن) وموارد متجددة (الغابات، المياه، المراعي، مصايد الأسماك). ولتقييم الرّأس مال الطبيعيّ، يتبنّى البنك الدولي مقاربة تصاعديّة bottom up، حيث يتمّ تقييم كلِّ مكونٍ من مكونات الرّأس مال الطبيعيّ على أساس القيمة الحالية للتدفّقات المستقبلية للعائدات أو الإيرادات التي يمكن أن تولّد مع مرور الوقت. وعلى الرّغم من كون أمد حياة الموارد يختلف بحسب طبيعتها المتجددة أو غير المتجددة، فإنّه تمّ تحديد أفق متوسطٍ قارٍ يمتدّ إلى 25 سنة لجميع المكونات (أي مدة جيلٍ واحد).

الأصول الخارجية الصافية (الأصول المالية)

يحتاج كل بلد، في أنشطه الاقتصادية، إلى مبادلة السلع والخدمات، وإلى استقبال ونقل الرّساميل مع الخارج. ويشكّل رصيد هذه المبادلات حصّة من الثروة الإجمالية للبلد. وإذا كان ميزان الأداءات يسمح بقياس تدفّقات هذه المبادلات خلال فترة مُعيّنة، فإنّ الوضعية المالية الخارجية الإجمالية تسمح بتقييم وضعية الذمة المالية للاقتصاد في علاقته بالخارج، وتشكّل مكوّنات الثروة الإجمالية للبلد.

مكوّنات الرّسامال غير المادي

حسب البنك الدولي، يتكوّن الرّسامال غير الماديّ، بصفة أساسية، من الرّسامال البشريّ والرّسامال الاجتماعيّ والرّسامال المؤسّساتي. ويُعتبر هذا التقسيم بمثابة فرضية إضافية مستقلة عن الفرضيات المُعمّدة لتحديد الثروة الإجمالية والرّسامال غير المادي.

الرّسامال البشري

يمثّل الرّسامال البشريّ مخزون المؤهلات البشريّة المُنتجة من الناحية الاقتصادية، ومخزون المعارف الشخصية المُدمجة. ويكون تناقص وتقدم الرّسامال البشريّ نتيجة الشيخوخة، ونتيجة انعدام التّاهيل بسبب الابتكارات التكنولوجية، أو بسبب فقدان المعارف. وحسب المقاربة التي اعتمدها مؤشر الثروة الشاملة، فإنّ الرّسامال البشريّ يُساهم ليس فقط في القاعدة الإنتاجية، بقدر ما يُساهم كذلك في الرّفاه الشّموليّ للمجتمع.

وغالبا ما يتحدّد مستوى تطوّر الرّسامال البشريّ بمؤشّرات المجهود المبذول، كالإنفاق على التعليم، أو بالنتائج، كالمستويات التي تمّ بلوغها. ومن بين المؤشّرات الأكثر استعمالاً، مؤشّر متوسط عدد سنوات التمدّرس. وهو المؤشّر الذي استعملته اليونسكو منذ دجنبر 2013. وهو يعطي متوسط عدد سنوات التمدّرس المكتملة للسكان التي تبلغ من العمر 25 سنة فما فوق (أو 15 سنة فما فوق).

ويعتبر البنك الدولي أنّ الرّسامال البشريّ يتكوّن من مجموع المعارف والمهارات والخبرات التي يكتسبها الأفراد، والتي تجعلهم مُنتجين من الناحية الاقتصادية. ويمكن احتساب قيمتها بطريقة القيمة المتبقية، أو بكيفية مباشرة، بحسب المقاربة بالتكلفة (مجموع الاستثمارات أو النفقات التي تقوم بها الدولة والأسرة وأرباب العمل والأفراد، ولا سيّما في مجال التربية والتكوين) أو المقاربة بالمدخيل (القيمة الحالية للعائدات التي يتوقّعها جميع الأفراد).

الرأسمال الاجتماعي

الرأسمال الاجتماعي هو مجموع المؤسسات والعلاقات والسلوكات والقيم التي تتحكم في العلاقات بين الأشخاص، وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁵. وينطوي الرأسمال الاجتماعي، بصفة عامة، على ثلاثة عناصر: «الانتماء الهيكلي» إلى جماعات وشبكات، «الثقة المعرفية» و«احترام المعايير والعمل الجماعي». كما يشمل كل ما يتعلق بالاستقرار وبالفوارق الاجتماعية والجهوية. ويجعل البنك الدولي الرأسمال الثقافي مكوناً من مكونات الرأسمال الاجتماعي، ويدرج فيه القيم، وخاصة القيم الثقافية والثروات المعمارية والتراث الثقافي والإبداع الفني.

الرأسمال المؤسسي

يتكون الرأسمال المؤسسي من مجموع القواعد والمعايير السياسية والقانونية والمؤسسية، فضلاً عن المؤسسات. وعلى هذا الأساس، فهو جزء من الرأسمال غير المادي. وإذا كان من الصعوبة بمكان قياس الرأسمال المؤسسي وفق المقاربة النقدية (monétaire)، من منظور أوسع، فإنه بالإمكان قياسه عن طريق احتساب النفقات التي تتحملها الدول من أجل التوفر على جهاز إداري يغطي مجموع أراضيها، وإنجاز مهام الشرطة والقضاء والإدارة.

وثمة مقارنة أخرى تركز على استعمال مؤشرات الحكامة، وعلى مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي مع «الحكامة الجيدة». ولهذا الغاية استخدمت بحوث مشروع «ممارسة أنشطة الأعمال» (Doing Business) التابعة للبنك الدولي، أو المعطيات المتعلقة بتحليل مخاطر البلدان⁶.

مواطن القوة وحدود مقارنة البنك الدولي

تتطوي منهجية البنك الدولي، شأنها في ذلك شأن أية مقارنة، على مواطن القوة وحدود تحول دون تغطيتها وتقييمها لجميع مكونات الثروة. ولعل الميزة الأساسية لمنهجية البنك الدولي تكمن في إدراجه لمفهوم «الاستدامة» و«غير المادي» في احتساب الثروة الإجمالية للبلدان.

وبالفعل، يشكل إدراج البنك الدولي للرأسمال الطبيعي والرأسمال البشري وجودة الرابطة الاجتماعي والمؤسسات، في تحديد ثروة الأمم وتقييمها، منعطفاً أساسياً في الكيفية التي تقارب بها المؤسسات المالية الدولية مسألة التنمية.

5 – Grootvaert and Bastelaer, 2002.

6 – Political Risk Services, <https://www.prsgroup.com/>

تدعو هذه المُقارِبة إلى اعتبار التّمية بمثابة مسارٍ مُعرّضٍ لمخاطر الاستدامة، التي يتعيّن أخذها في الاعتبار من خلال الحرّص على توجّيه العائدات المتحصّلة عن الموارد الطبيعية نحو أصول أخرى⁷.

كما تسمح هذه المقاربة، كذلك، بإبراز الرّأسمال غير المادي وأبعاده الإنسانية والاجتماعية والمؤسّساتية، باعتبارها أهمّ مكوّنات الثروة الإجمالية العالمية، بحصّة بلغت 77 في المائة سنة 2005⁸.

إلا أنّ هذه المقاربة تُدرج ضمن نموذج «الاستدامة الضّعيفة» الذي يعتمد إمكانية الاستبدال غير المحدود للرّساميل المُشكّلة للثروة، وهي طريقة غير مستدامة ولا مفهومة، ولا سيّما فيما يتعلق بالرّأسمال الطبيعيّ الحيويّ، كما هو الشّأن بالنسبة للموارد المائيةّ.

ومن جهةٍ أخرى، فقد تمّ تطوير هذه المُقارِبة انطلاقاً من طُرُق محاسبية طُبقت على المُقاوِلات، من خلال اعتماد أساليب تتعلّق بتقييم الرّأسمالين الطبيعيّ والبشريّ، غير أنّ بعض مكوّنات الثروة على مستوى الأمة، ولا سيّما رأسمالها غير المادي (كالشّعور الوطنيّ، والتعلّق بالوحدّة، والوحدّة الترابية...) لا يمكن تناولها أو الإحاطة بها بناءً على مُقارِبة مُحاسبية من هذا القبيل.

وباعترافٍ من المؤسّسة نفسها، فإنّ هذه المنهجية تتطوي كذلك على عدّة من أوجه القصور، تتعلّق أساساً بالحُصول على المُعطيات وتقيحها، وبالإطار المفاهيميّ المُستعمل لتحديد الرّأسمال غير المادي. ويتمّ استخدام عدة فرضيات عامّة، لتسهيل العمليات الحسابية والمُقارِنة بين البلدان المختلفة، ولا سيّما تلك المتعلقة بمعدّلات التغيّرات المستقبلية للإنتاجات والعائدات. والحال أنّ هذه الفرضيات تختلف من بلدٍ لآخر، وترتبط بالسياق الذي حُدّدت فيه. أمّا بالنسبة للمعطيات، فإنّ بعض الموارد الطبيعية، كالموارد السّمكية، لم تُؤخذ في الاعتبار بسبب غياب المُعطيات المتعلقة بها.

وفي الأخير، فإنّ هذه المُقارِبة لا تسمّح بتقييم مباشرٍ للرّأسمال غير الماديّ، الذي يُحسّب بطرح الرّأسمالين الطبيعيّ والمنتج، وكذا الأصول الخارجيّة الصافية للثروة الإجمالية، وذلك بسبب صعوبة الإحاطة بتطوّراته على أساس قاعدة سنويّة، والتعقيد الذي تتسم به عملية تحديد قيمة كلّ مكوّن من مكوّناته على حدة.

استناداً إلى هذه الاعتبارات، اعتمدت هذه الدراسة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب على مقارِبة تأخذ في الاعتبار مواطن القصور تلك، انطلاقاً من عملية ملائمة وتوسيع للمنهجية التي اعتمدها البنك الدولي.

7 - قاعدة هارتويك (1977).

8 - المصدر: البنك الدولي.

القسم

2

تطوّر الثروة الإجمالية للمغرب
ومحدّداتها خلال الفترة ما بين
1999 و2013

استند تقييم الثروة الإجمالية للمغرب، خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2013، إذن، على منهجية البنك الدولي، من خلال ملاءمتها وتوسيعها لكي تستوعب على نحو أفضل الخصوصيات المغربية، وذلك في إطار تنسيق وثيق مع المؤسسات الوطنية المعنية والمؤسسات الدولية المتخصصة.

ذلك أنه من إيجابيات هذه المنهجية تحليل الثروة الإجمالية للبلد في إطار شمولي عبر إدراج مكونات مادية (الرأسمال المنتج، والرأسمال الطبيعي، والأصول الخارجية الصافية) وغير مادية (الرأسمال البشري، والرأسمال الاجتماعي، والرأسمال المؤسسي) في نموذج واحد.

وعليه، فإن الرأسمال غير المادي يتم تقييمه بصفة غير مباشرة عن طريق خصم الرأسمال المنتج والرأسمال الطبيعي والأصول الخارجية الصافية من الثروة الإجمالية. غير أن المتبقي المتحصّل عليه لا يسمح بتحديد قيمة المكونات البشرية والاجتماعية والمؤسسية للرأسمال غير المادي. وفي هذا الإطار، فإن الترابطات العميقة القائمة ما بين الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسسي قد ساهمت بكيفية قوية في اختيار قياس هذه الرساميل بتوظيف عدّة مؤشرات، رغم وجود مقاربات تسمح بإجراء تقييم مباشر للرأسمال البشري. وفضلاً عن ذلك، واستكمالاً للأبعاد التي تقترحها منهجية البنك الدولي، فإن أبعاد الرأسمال غير المادي الوطني التي لا يمكن قياسها، كالأستقرار، والتنوع الثقافي لجميع مكونات الأمة، والرأسمال الثقافي والديني والتاريخي والسياسي، قد تم تحليلها من أجل إحاطة أفضل بالخصوصيات المغربية.

وبصرف النظر عن الأرقام، يشكل تقييم الثروة الإجمالية للمغرب خطوة أولى ضمن بارديغم جديد على مستوى التفكير في الثروة غير المادية، وفي تقييمها، وضبط محدداتها، بل أكثر من ذلك، في تفاعلاتها مع باقي مكونات الثروة، وفي آليات مساهمتها في التنمية.

1. ملائمة وتوسيع منهجية البنك الدولي

من أجل تقييم الثروة الإجمالية للمغرب ومختلف مكوناتها، تمّ إغناء منهجية البنك الدولي بهدف استيعاب وإحاطة أفضل بالخصوصيات المغربية. وفي هذا الصدد، تمّ خصم الإنفاق على التعليم من تدفقات الاستهلاكات المستقبلية، باقتراح من البنك الدولي وذلك لكونها تشكل استثماراً في المستقبل. وسوف يعتمد البنك الدولي هذه المقاربة، على كل حال، في تقريره المقبل. ومن جهة أخرى، فإن الموارد السمكية التي لم تأخذها منهجية البنك الدولي في الاعتبار، أُدرجت في تقييم الرأسمال الطبيعي، إضافة إلى إعادة النظر في بعض المعايير لكي تغدو ملائمة وتعكس الخصوصيات الوطنية على نحو أفضل.

تقوم المقاربة المعتمدة على التعبير، بصورة تقريبية، عن الثروة الإجمالية بواسطة القيمة الحالية للاستهلاك المستقبلي الوطني على مدى الخمس وعشرين سنة القادمة. لهذه الغاية، فإنّ المعطيات المستعملة هي معطيات الحسابات الوطنية التي تقدم نفقات الاستهلاك الوطني الذي يتكوّن، بنسبة 75 في المائة من استهلاك الأسر، وحوالي 25 في المائة من الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية.

وفي هذا الصدد، تضافرت الجهود لإعادة بناء المعطيات اللازمة لتقييم وملاءمة المعايير الحسابية مع الخصوصيات المغربية. في مرحلة أولى، جرى تنقيح المعطيات بتشاور مع مختلف الهيئات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المتخصصة. وفي مرحلة ثانية، تمّت عملية التقييم المباشر لبعض المكونات (الثروات السمكية) التي أغفلتها منهجية البنك الدولي. وقد مكّن التحليل النوعي من استنباط المحددات التي تعمل على تطور الثروة الإجمالية للمغرب، وكذا الرافعات والتوصيات من أجل الأخذ في الاعتبار الرأسمال غير المادي عند وضع وتبّع وتقييم السياسات العمومية، وذلك بهدف ضمان نمو أكثر استمرارية، وتوزيع أفضل للثروات حتى يتسنى لجميع المغاربة الاستفادة منها، طبقاً للتوجيهات الملكية السامية.

2. الثروة الإجمالية والادّخار الصافي المُعدّل

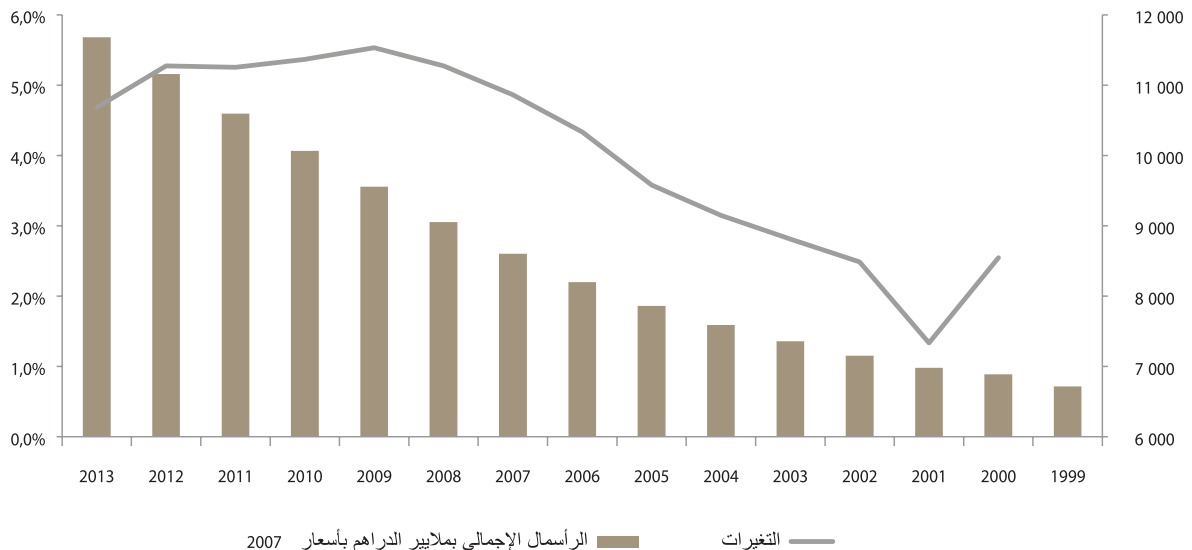
خلق الثروة مرتبب بالنمو الاقتصاديّ

خلال الفترة ما بين 1999 و2013، سجّل المغرب متوسط نموّ سنويّ لنواتجه الداخليّ الخامّ بنسبة 4,6 في المائة (مقابل 3 في المائة خلال عقْد التسعينيات). وقد كان لهذه الزيادة أثرها على تطوّر الاستهلاك النهائيّ الوطنيّ، حيثُ مثّل ما يُناهزُ 80 في المائة من الناتج الداخليّ الخامّ.

وفي سنة 2013، ارتفع الاستهلاكُ الوطنيّ ليبلُغ 718,4 مليار درهم بالأسعار الجارية. وفي ارتباطه بالسّكنة، فإنّ الاستهلاك النهائيّ للفرد الواحد قد تجاوزَ الضّعف خلال الفترة ما بين سنتيّ 1999 و2013. وهذا التحسّن يتّسجم مع الارتفاع الملحوظ على مستوى نفقات الأسر، وانخفاض نسبة الفقر. وقد استفاد من هذا التحسّن ساكنة المُدن أكثر ممّا استفادت منه ساكنة العالم القرويّ، على الرّغم من التقلّص المسجّل على مستوى هذا التفاوت. ذلك أنّ الفردَ القاطن في المدينة قد استهلك في المتوسط 1,8 مرّة أكثر من مواطنه في العالم القرويّ سنة 2007، عوض الضّعف سنة 2001.

وفي هذا السياق، فإنّ قيمة الثروة الإجمالية للمغرب، بالأسعار الجارية، قد تجاوزت الضّعف خلال الفترة ما بين سنتيّ 1999 و2013، حيث انتقلت من 5.904 إلى 12.833 مليار درهم. وبرتبطها بالسّكنة، فقد ارتفعت الثروة، حسب الفرد الواحد، بنسبة 2,7 في المائة سنويا خلال الفترة ذاتها.

الشكل 6: تطور الثروة الإجمالية للمغرب خلال الفترة ما بين 1999 و2013



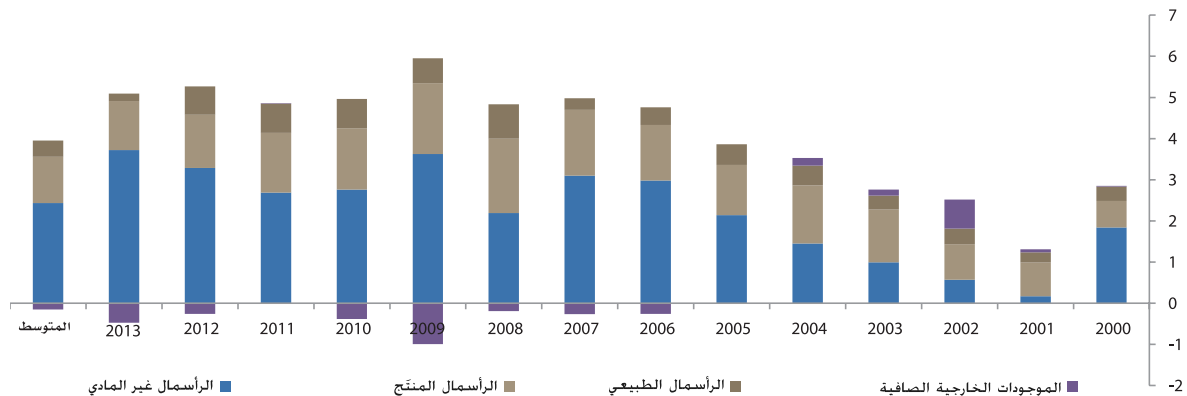
يمكن تحليل وتيرة تطوّر الثروة الإجمالية للمغرب من خلال التمييز بين ثلاث مراحل أساسية: من سنة 1999 إلى سنة 2001، حيث تطوّرت الثروة بوتيرة سنوية منخفضة نسبياً بلغت في المتوسط 1,9 في المائة، وذلك بسبب الآثار الناجمة عن سنتين متتاليتين من الجفاف على الاستهلاك الوطني. بعد ذلك، تزايدت وتيرة تطوّر الثروة، حيث انتقلت من 2,5 في المائة، في 2002، إلى 5,5 في المائة، في 2009، عاكسة بذلك نموّاً سنوياً بلغ في المتوسط 4,8 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و4,9 في المائة من الاستهلاك النهائي الوطني. واعتباراً من سنة 2010، ظلّت وتيرة نموّ الاستهلاك النهائي مرتفعة، بمعدل 5,1 في المائة في المتوسط (3,7 في المائة في سنتي 2013 و2012، مقابل 7,4 في المائة في 2011). وتجدر الإشارة إلى أنّ تباطؤ النمو، ولا سيّما النمو غير الفلاحي، تحت تأثير الصعوبات التي عرفها النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، وتراجع قطاع البناء والأشغال العمومية، قد أثر في نموّ الاستهلاك النهائي الذي تراجع في 2012 و2013. تبين هذه التطوّرات أنّ خلق الثروة في المغرب يظلّ رهيناً بتسارع النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق سياسات عمومية تعبئ المؤهلات المادية والإمكانات غير المادية لبلادنا.

حصّة راجحة للرأس مال غير المادي

يبرز تحليل بنية الثروة الإجمالية أنّ الرأس مال غير المادي هو أهمّ مكوناتها، وذلك بحصّة تصل إلى حوالي 72 في المائة في المتوسط، بين سنتي 1999 و2013. ويمثل الرأس مال المنتج 24,1 في المائة، بينما تمثل الموارد الطبيعية 7,3 في المائة. وفيما يتعلق بالأصول الخارجية، فإنّ الوضع الخارجي الصافي للمغرب يظلّ سالباً، وبخصوص كميّة متزايدة، لكن حصّة هذه الأصول تبقى مستقرّة داخل الثروة خلال هذه الفترة.

وخلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013، عرف تطوّر بنية الثروة في المغرب، التي تتشابه مواصفاتها مع مواصفات بلد ذي دخل مرتفع، ارتفاعاً هاماً نسبياً في حصّة الرأس مال المنتج، الذي انتقل من 20,1 في المائة إلى 27,3 في المائة، حيث عكس متوسط زيادة سنوية قدرها 6,3 في المائة من مخزون هذا الرأس مال. ويُعتبر هذا التطوّر ثمرة استثمارات هامة في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وثمرّة تطوير قطاعي السياحة والعقار.

الشكل 7: بنية الثروة الإجمالية للمغرب



وعلى صعيد آخر، عرفت حصة الثروة الطبيعية تحسناً حيث انتقلت من 6 في المائة إلى 8,4 في المائة، ما بين سنتي 1999 و2013. ومرد ذلك إلى تثمين الموارد في مجال الفوسفات بنسبة 19,2 في المائة في المتوسط سنوياً، نتيجة الزيادة الهامة في الأسعار، وخاصة في 2008.

وقد كان لهذه التطورات أثرها على حصة الرأسمال غير المادي، الذي تحتسب قيمته عن طريق خصم الرأسمال المنتج والرأسمال الطبيعي والأصول الخارجية الصافية من الثروة الإجمالية، حيث تراجع هذه الحصة من 77,7 في المائة، في 1999، إلى 68,4 في المائة، في 2013. ويعود تراجع مساهمة الرأسمال غير المادي في الثروة الإجمالية للمغرب، في المقام الأول، إلى ارتفاع مساهمة الرأسمال المنتج والرأسمال الطبيعي. وتجدر الإشارة إلى أنه خلافاً للرأسمال الطبيعي، الذي يكون لتطور أسعاره تأثير ميكانيكي على قيمته، وخلافاً للرأسمال المنتج، الذي يتطور بحسب وتيرة الاستثمارات المادية، فإن الاستثمار في الرأسمال غير المادي تعكسه نتائج تتطور بصفة تدريجية على المدى الطويل. لهذا السبب، فإن آثار تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي، أو توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل أكثر من نصف المواطنين، على الثروة الإجمالية لا تظهر إلا بعد عدة سنوات.

الجدول 3: مكونات الثروة الإجمالية في المغرب خلال الفترة ما بين 1999 و2013

تطور الثروة الإجمالية ومكوناتها بالأسعار الثابتة

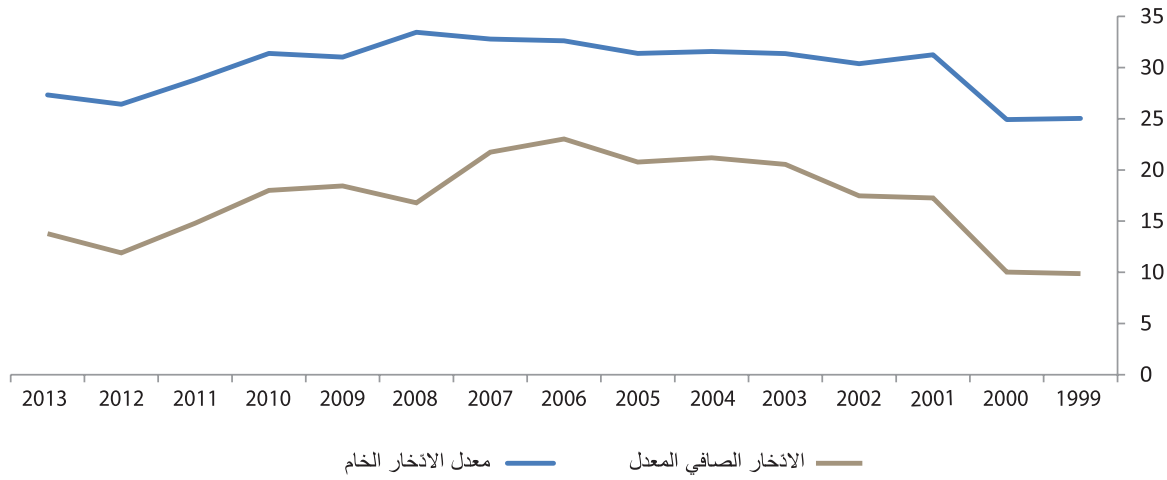
2013		1999		
الحصة بالنسبة المئوية	القيمة	الحصة بالنسبة المئوية	القيمة	
68,4	7984	77,7	5219	الرأسمال غير المادي
27,3	3193	20,1	1352	الرأسمال المنتج
8,4	981	6,0	405	الرأسمال الطبيعي
-4,1	(478)	-3,8	(256)	الموجودات الخارجية الصافية
100	11680	100	6720	الرأسمال الإجمالي

وخلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2013، بلغ النمو السنوي للثروة الإجمالية في المتوسط 4 في المائة. ويرجع ذلك، بنسبة 60 في المائة، إلى تطور الرأسمال غير المادي، يليه تطور الرأسمال المنتج (30 في المائة) والرأسمال الطبيعي (10 في المائة)؛ بينما ظلت مساهمة الأصول الخارجية الصافية سلبية بمعدل 0,1 نقطة.

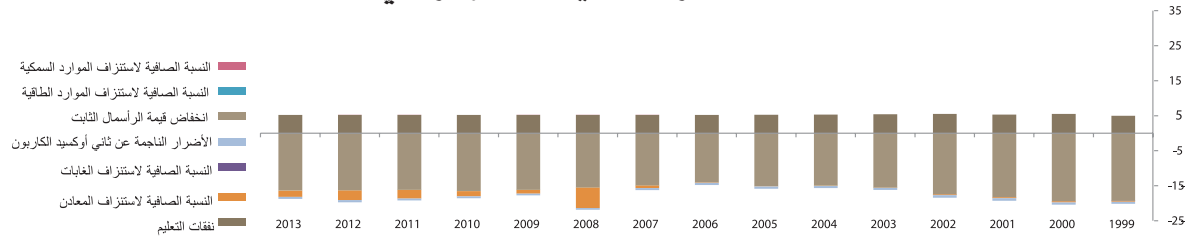
ادّخار صافي معدّل إيجابي يشير إلى مسار نموّ مستدام

وبناءً على ذلك، فإنّ الملاحظة الأولى التي يُمْكِن الخروج بها من خلال احتساب حساب الادّخار الصافي المعدّل بالنسبة للمغرب، هي أنّ مسّواه يظلّ إيجابياً. وعلى سبيل المقارنة، تبين مُعطيات البنك الدوليّ أنّه خلال الفترة من 1999 إلى 2012، كانت دولة تتوفّر في المتوسط، طيلة هذه الفترة، على ادّخار صافي معدّل سالب.

الشكل 8: تطور الادّخار الصافي المعدّل (بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الخام)



الشكل 9: عوامل تعديل الادّخار الوطني



كما يبرز تحليل تطوّر معدّلات الادّخار الصافي المعدّل، خلال هذه الفترة، أنّه عرّف منحاً تصاعدياً من 1999 إلى حدود سنة 2006، حيثُ وصل إلى 24,1 في المائة. ومنذ ذلك التاريخ أدى ارتفاع أسعار الفوسفات إلى ارتفاع قيمة المورد، وبالتالي قيمة الكمّيات المُستفدّة. ومن ثمّ، فقد سجّل الادّخار الصافي المعدّل انخفاضاً حيثُ بلغ 14,8 في المائة من الناتج الوطنيّ الخام في سنة 2013، عقب الزيادة في قيمة موارد الفوسفات بالنسبة للفوسفات، وتراجع الادّخار الوطنيّ الخام منذ سنة 2008.

وبالفعل، فقد سجّل معدّل الادّخار الوطني الخامّ للمغرب ارتفاعاً حيث انتقل من 25,5 في المائة، سنة 1999، إلى 34,1 في المائة، سنة 2008. ومنذ هذا التاريخ الذي تزامن مع الأزمّة المالية والاقتصادية العالمية، انخفض هذا المعدّل ليصل إلى 27 في المائة سنة 2013. ويبقى هذا المعدّل غير كافٍ لتغطية نفقات الاستثمار التي تتجاوز نسبتها 30 في المائة منذ سنوات، مشيراً بالتالي على الحاجيات التمولية للاقتصاد.

وتبيّن القيمة الإيجابية للادّخار الصافي المعدّل أنّ تطور نموّ الاقتصاد الوطني هو تطور مستدام، حسب قاعدة هارتويك. وهي القاعدة التي تفترض أنّ المغرب الذي استثمر موارد طبيعية، خلال الفترة ما بين 1999-2013، في أصول أخرى بقيمة أعلى من قيمة السوق، يوجد في مسار نموّ مستدام شامل.

غير أنّه ينبغي تسيب هذه الاستدامة، وذلك بالنظر إلى ضعف مردودية الاستثمارات المنجزة في ميدان التعليم (أكثر من 5 في المائة من الناتج الداخلي الخامّ سنوياً في المتوسط خلال الفترة ما بين 1999 و2013⁹)، وفي مجال الجودة والولوج إلى الشغل، والاستغلال المفرط للموارد المائية (900 مليون متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة تتناقص سنوياً¹⁰) وإضعاف التنوع البيولوجي (600 نوع مهدد بالانقراض، منها 40 في المائة من المفصليات¹¹).

9 - المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

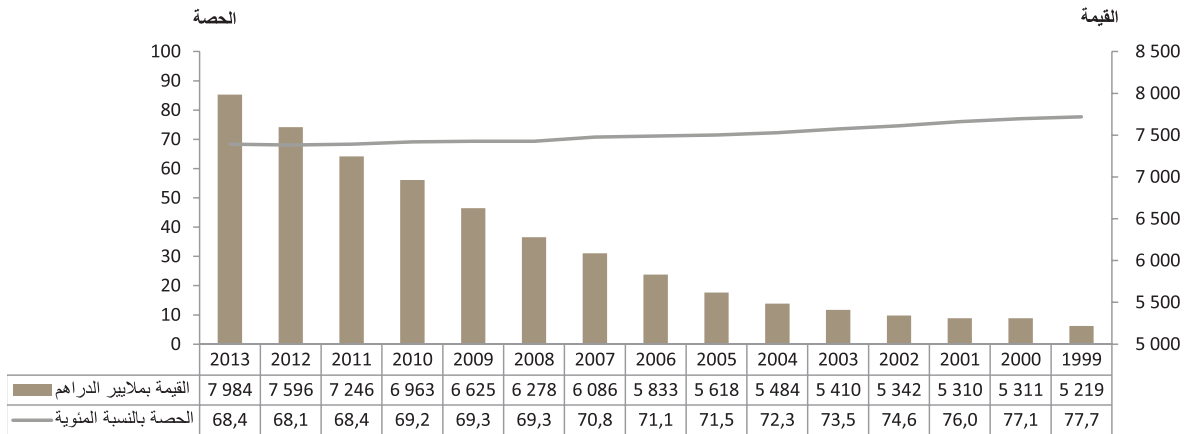
10 - الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء.

11 - البحث الوطني حول التنوع البيولوجي (1997، المحيّن سنة 2012).

3. الرأسمال غير المادي، تطوره ومحدداته

يشتمل الرأسمال غير المادي، بصفة خاصة، على الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسسي والرأسمال الثقافي والرأسمال التاريخي، الخ. وفي سنة 2013، قُدِّرَ الرأسمال غير المادي للمغرب، بالأسعار الجارية، بما مجموعه 8.845 مليار درهم، مقابل 4.515 مليار درهم في سنة 1999. وهو يمثل أكبر مكون للرأسمال المغربي بحصة تبلغ حوالي 72 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1999-2013. وبالسعر الثابت لسنة 2007، ارتفع الرأسمال غير المادي، في 2013، إلى 7.984 مليار درهم، مقابل 5.219 مليار درهم في سنة 1999، أي بتثمين بلغ 53 في المائة خلال الفترة نفسها، وبمتوسط زيادة سنوية بلغ 3,1 في المائة؛ وهي وتيرة أقل نسبياً من وتيرة الرأسمال الإجمالي.

الشكل 10: تطور الرأسمال غير المادي (بالدرهم سنة 2007)



ومن شأن تحسین هذا الرأسمال أن يعكس الجهود المبذولة والتقدم المُحرز، وخاصة في مجال التربية والتكوين، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية والإصلاحات المؤسسية والحكامة.

ولا تسمح المقاربة التي اعتمدها البنك الدولي، لتقييم هذا الرأسمال، بالربط المباشر بين هذه الجهود وبين تطور الثروة الإجمالية لبلادنا. ذلك أن آثارها تلمس بكيفية غير مباشرة عن طريق التأثير في الإنتاجية وفي النمو، وبالتالي في الاستهلاك الوطني الذي يُعتبر كأساس لاحتساب الثروة الإجمالية، وعن طريق تفاعلاتها مع المكونات المادية للثروة التي تخضع للتقييم المباشر.

واعتباراً لكون الرأسمال غير المادي ينبغي أن يُقاس بكيفية شمولية، نظراً لأهمية التفاعلات بين مكوناته، فإن تحليل تطور الرأسمال غير المادي سيستند إلى بعض المؤشرات الملائمة.

رَأْسْمَالٌ بَشَرِيٌّ هَشٌّ رَغْمَ وَجُودِ تَدَارِكِ قَوِيٍّ لِلخِصَاصِ

من أجل قياس الرأسمال البشري، تنشر منظمة اليونسكو، بشكل منتظم مؤشرا يعكس متوسط عدد السنوات الدراسية للكبار البالغين من العمر 25 سنة فما فوق.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد انتقل متوسط عدد سنوات الدراسة بالنسبة للسكانة النشيطة من 3,8 إلى 5,1 سنوات، خلال الفترة ما بين 1999 و2013، الأمر الذي يعكس التقدم الهام الذي حققه المغرب في مجال محو الأمية، وتعميم التمدرس الابتدائي، ولا سيّما في المناطق القروية، ولفائدة الفتيات. وبالفعل، فإن نسبة الأمية قد تراجعت بحوالي 33 في المائة، حيث انتقلت من 48 في المائة، في 1999، إلى 32 في المائة، في 2014. وبالنسبة للسكانة التي تبلغ أعمارها 25 فأكثر، فإن متوسط عدد سنوات الدراسة بلغ 4,4 سنوات، وهو متوسط أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 7,7 سنوات، ومن متوسط البلدان العربية (6,3 سنوات) وقريب من متوسط بلدان ذات تنمية بشرية ضعيفة (4.1 سنوات).

الجدول 4: عدد متوسط سنوات التمدرس بالنسبة للكبار البالغين 25 سنة فما فوق¹²

متوسط عدد سنوات الدراسة بالنسبة للفئة العمرية 25 سنة فما فوق

2012	2000	
7,6	5,9	الجزائر
4,7	4,4	أنغولا
9,8	8,8	شيلي
7,5	6,6	الصين
11,8	10,6	كوريا الجنوبية
9,9	9,5	الأردن
4,4	3,4	المغرب
6,5	4,8	تونس
7,6	5,5	تركيا
6,3	-	البلدان العربية

ومن جهة أخرى، يمكن متوسط مردودية التعليم من تقييم مساهمة التعليم في تحسين مستوى المعيشة، من خلال قياس ما توفره سنة تدرّس إضافية من زيادة في المداخيل فقد انتقل متوسط مردودية التعليم في المغرب، حسب مُعطيات المندوبية السامية للتخطيط، من 10,9 في 1999، إلى 9,6 في المائة في 2013. وهو رقم يميل بصورة طبيعية إلى التراجع، مع تحسّن متوسط عدد سنوات الدراسة، وتوزيعه الاجتماعي. وفي سنة 2013، أدت إضافة سنة دراسية إلى تحسّن متوسط دخل الموظف

بنسبة 9,6 في المائة (+ 0,8) في المائة بالنسبة لسنة إضافية في التعليم الابتدائي، و 2,4 في المائة في الإعدادي، و 9,6 في المائة في الثانوي، و 11 في المائة في التعليم العالي). غير أن إمكانيات تحسّن متوسط مردودية التعليم في المغرب لا يزال، مع ذلك، رهيناً بالتحسّن النوعي للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، ولا سيما ما يتعلق بالكفايات التي يكتسبها التلاميذ، والتي تظلّ أقلّ بكثير من المعدّلات الدولية، على الرغم من وجود مستوى استثمار يتجاوز 6 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وهو واحد من أعلى المعدّلات في العالم.

ومن الناحية الكمية، فإنّ الولوج إلى التعليم لا يزال غير مُعمّم ليشمل مختلف المستويات. لذلك، ورغم تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي، فإنّ المعدّل الصافي للتمدرس (الذي يشمل التعليم الابتدائي، والثانوي الإعدادي، والثانوي التأهيلي) يبلغ 78,5 في المائة، ويعرّف وتيرة تحسّن بطيئة، ناهيك عن ضعف المعدّل الصافي لمرحلة التعليم الأولي (53,5 في المائة).

وعلاوة على ذلك، يسجّل المغرب معدّلات هدر مدرسي مقلقة في جميع المستويات الدراسية، حيث عرّف، خلال الفترة ما بين 1999 و 2012، في المتوسط كل سنة، ما يناهز 400 ألف حالة هدر (في جميع الأسلاك) تُضاف إلى متوسط سنوي يتجاوز 760 ألف حالة تكرار. ويُعتبر معدّل التكرار أعلى مرتين تقريباً من المتوسط العالمي¹³.

ولهذه العوامل تأثير كبير على الثروة الإجمالية للمغرب، وذلك لأنه، حسب التقديرات التي تسجّلها عدد من البلدان، إذا كان بلد مثل المغرب قد حدّد كهدف رفع متوسط عدد سنوات الدراسة بسنتين، لكل شخص نشيط، فإنّ الثروة غير المادية لهذا البلد سترتفع بنسبة 81 في المائة، والثروة الإجمالية سترتفع بنسبة 56 في المائة.

وعلى مستوى جودة التعليم، يُشير تصنيف المغرب في الاختبارات الدولية لتقويم المكتسبات الدراسية (الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، والدراسة الدولية لقياس مدى تقدّم القراءة في العالم (PIRLS)...) إلى وجود نقص مُطلق في مجال التعلّم في صفوف التلاميذ المغاربة مقارنة مع أقرانهم خارج المغرب. بل وأبعد من ذلك، فإن بعض النتائج المحصّل عليها قد عرفت تراجعاً خلال الفترة ما بين 2003 و 2011.

الجدول 5: تطور أهم مؤشرات الرأسمال البشري في المغرب ما بين 1999 و2013¹⁴

	2013	1999		
التعليم				
●	%6	%5	نفقات التعليم بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	التمويل
●	%99,2	%79,0	المعدل الصافي لتلميذ لصفّة العمرية 6-11 سنة في السلك الابتدائي	الولوج
●	%58,1	%27	المعدل الصافي لتلميذ لصفّة العمرية 12-14 سنة في السلك الثانوي الإعدادي	
●	%32,1	%11	المعدل الصافي لتلميذ لصفّة العمرية 15-17 سنة في السلك الثانوي التأهيلي	
●	%32,0	%48	نسبة الأمية	
●	%5	%3	معدل إتمام الدراسة في السلك الثانوي التأهيلي	الجودة
●	371 (2011)	387*(2003)	اختبار تيمس (TIMSS) للرياضيات لتلاميذ السنة الثانية إعدادي	
●	376 (2011)	396*(2003)	اختبار تيمس (TIMSS) للعلوم لتلاميذ السنة الثانية إعدادي	
الصحة				
●	عاما 74,8	عاما 69,5	أمد الحياة عند الولادة	البقاء
●	5,1	6,1	المعدل الخام للوفيات (في كل ألف شخص)	
●	28,8	45	معدل وفيات الأطفال (في كل ألف مولود حي)	
●	112	228	معدل وفيات الأمهات (في كل مائة ألف مولود حي)	
سوق الشغل				
●	%43,8	%47,2	نسبة تشغيل الفئة العمرية 15 سنة فما فوق	الولوج
●	%7,7	%4,0	الشغل المؤقت أو الموسمي	الهشاشة
●	%9,2	%13,8	نسبة البطالة الإجمالية	البطالة
●	%19,1	%20,3	بطالة الشباب (15-24 سنة)	
●	%18,8	%27,6	بطالة حاملي الشهادات (مستوى التعليم العالي)	

● يشير إلى تدهور أو وضعية مثيرة للقلق

● يشير إلى تحسن

14 - المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، منظمة العمل الدولية، اليونسيف، منظمة الصحة العالمية.

في هذا السياق، تعرف بنية الساكنة النشيطة والساكنة العاملة انتشار مستوى جد ضعيف على صعيد التربية والتكوين والتأهيل المهني. أضف إلى ذلك، العلاقة المتناقضة بين قابلية الشغل وبين المستوى التعليمي. فبقدر ما يرتقي الفرد في المستويات العليا للمنظومة التربوية، بقدر ما تتضاءل فرصه في الحصول على عمل في سوق الشغل. وتعتبر هذه الملاحظة من بين أبرز التحديات في وجه سوق الشغل الوطنية، كما تحيل (1) إلى انعدام الملاءمة بين التكوين والتشغيل، وعجز الاقتصاد على استيعاب التدفق المتزايد لحاملي الشهادات، ولا سيما على جعلهم يستقرون في مناصب تتلاءم مع التكوين الذي يتلقونه، و(2) ضعف قدرات الاقتصاد الوطني على توفير فرص شغل ذات جودة، ولا سيما في المجالات التي تتطلب يداً عاملة مؤهلة، مما يخلق بنية إنتاج اقتصادي تركز إلى حد كبير على أنشطة تقليدية ذات قيمة مضافة ضعيفة و/ أو ذات محتويات تكنولوجية ضعيفة.

وعلى صعيد آخر، عرف مجال الخدمات الصحية تحسناً ملحوظاً. وبالتالي، فقد انتقل أمد الحياة عند الولادة من 69,5 سنة في 1999، إلى 74,8 سنة في 2013، مما يعكس إطالة أمد الحياة بأربعة أشهر في السنة في المتوسط خلال هذه الفترة؛ ومعدل البقاء على قيد الحياة للساكنة التي تتراوح أعمارها بين 15 و59 عاماً، الذي هو 920 لكل ألف فرد في 2013¹⁵، يماثل المعدل الذي تسجله بلدان لها مستوى مرتفع في مجال التنمية البشرية يصل إلى 880 لكل ألف فرد في 2011. بالموازاة مع ذلك، انتقل معدل وفيات الرضع من 45 لكل ألف ولادة في سنة 1999، إلى 28,8 لكل ألف ولادة في 2013، كما أن معدل وفيات الأمهات قد انخفض من 228 لكل ألف امرأة، إلى 112 لكل ألف في نفس الفترة. وتعدّس مختلف هذه التطورات، التي تندرج في سياق نهاية الانتقال الديمغرافي، الجهود التي يبذلها المغرب في مجال تعزيز عرض العلاجات، وخاصة ما يتعلق بالعلاجات الأساسية، لتشمل جميع جهات المملكة.

ومع ذلك، لا تزال بلادنا تعرف العديد من الفوارق، ذلك أن نسبة كبيرة من الساكنة النشيطة ما زالت لا تستفيد من التغطية الصحية (أجراء الصناعة التقليدية، والتجار، وأصحاب المهن الحرة) على الرغم من الارتفاع الملحوظ في نسبة الساكنة التي تستفيد من التغطية الصحية الأساسية، التي انتقلت من 19 في المائة، سنة 1999، إلى أكثر من 55 في المائة بفضل دخول نظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO) حيز التنفيذ في 2006، ونظام المساعدة الطبية (راميد) لفائدة الفئات الفقيرة في سنة 2011. غير أن هذا النظام الأخير يتطلب المزيد من الجهود، وخاصة الجهود المالية، لكي يتمكن من تحقيق أهدافه على مستوى التغطية الفعلية لحوالي 8 ملايين شخص. وفي الواقع، فإن النظام الصحي يبقى غير متساو وغير متضامن بما يكفي، فضلاً عن كون تمويله تتحمله الأسر بصفة أساسية (53,6 في المائة). وفي السياق ذاته، تواجه الساكنة الأكثر هشاشة، ولا سيما تلك التي تعيش في مناطق نائية، صعوبات على مستوىولوج إلى الخدمات الصحية. كما أن معدل وفيات الأمهات في المناطق القروية يفوق 75 في المائة. وأخيراً، فإن الأطفال دون سن الخامسة، الذين ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، معرضون للموت بمعدل ثلاث مرات أكثر بسبب إصابات يمكن تجنبها أو بسبب أمراض الطفولة.

وفي هذا الإطار، فإن الآثار المترتبة على تعميم التغطية الصحية الأساسية لتشمل جميع المواطنين، الذي هو في طور التنفيذ، يُضاف إليها توزيع أفضل لعرض العلاجات على مجموع التراب الوطني، من شأنها تعزيز البعد الإنساني للثروة الوطنية غير المادية، باعتبارها مكوناً رئيسياً للثروة الإجمالية للمغرب.

مُساهمات الرأسمال المؤسّساتي والرأسمال الاجتماعيّ

منذ سنة 1999، تنحو مجموع التوجّهات المكوّنة للإطار المرجعيّ المؤسّساتيّ والسّياسيّ لبلادنا نحو ضرورة تحسين الرأسمال المؤسّساتيّ. وهناك عناصر متعدّدة تعكس الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذا الهدف، تتجلى على وجه الخصوص فيما يلي:

- تعزيز سياسة الانفتاح الدوليّ والتحرير الاقتصاديّ للمغرب: الانتقال من معدّل للانفتاح¹⁶ بنسبة 61,3 في المائة سنة 2000، إلى 80,5 في المائة سنة 2013، إضافة إلى إبرام اتفاقيات التبادل الحرّ مع 56 دولة، ومواصلة عمليّات الخوصصة، وفتح رأس المال وكذا تقوية النظام الماليّ (انتشار الأبنك المغربية في الدول الإفريقية ومؤخراً مشروع القطب الماليّ للدار البيضاء، وقطاع الخدمات المصرفية الإلكترونيّة)؛
- وضع سياسات تنمويّة تعتمد على سياسات قطاعية لتتبع الاقتصاد وتحسين التنافسية (المخطط الأوّل والمخطط الثاني للتسريع الصناعيّ، مخطط المغرب الأخضر، المخطط المتعلق بالسياحة، ...)، وجعلها رافعة لتحسين الظروف المعيشيّة والاجتماعيّة للسّاكنة، فضلاً عن تطوير بلادنا لبعض التخصّصات في المهن والخدمات والقطاعات الموجهة نحو التصدير: قطاع الاتصالات (الانتشار في إفريقيا)، المهن العالميّة للمغرب (قطاع السيارات، قطاع الطيران، الأوفشورينغ، ...)؛
- الإرادة السياسية في إطلاق عدّة من الأوراش الإصلاحية الأساسية في تحقيق التنمية والتماسك الاجتماعيّ: مكافحة الرّشوة، تحقيق المساواة بين الرّجل والمرأة، محاربة الفقر...، وتطوير قنوات جديدة للوساطة ولمشاركة المواطنين (مجتمع مدنيّ، جمعيات، ومنظمات غير حكومية)، والتواصل (الأنترنيت والشبكات الاجتماعية) ومأسسة هذه الآليات الجديدة في الحكامة والتعبير السياسيّ والديمقراطيّة التشاركيّة في دستور 2011؛
- إدراج التشاور والحوار في مسلسل إعداد وتنفيذ السياسات العموميّة: الشّركات بين القطاعين العام والخاصّ، والمشاورات الموسّعة في الاستراتيجيات القطاعيّة والاقتصادية، وتكريس ثقافة الحوار الاجتماعيّ الثلاثي بين الدولة والقطاع الخاص والنقابات (الذي انطلق لأول مرّة في 1996)؛

■ ترسيخ دولة القانون عن طريق تعزيز وإصلاح الترسنة القانونية في مختلف الميادين (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالية...) وتحديث البنية المؤسساتية من حيث الأداء العمومي، والتسيير الإداري والترابي، وتقاسم الكفاءات (إحداث الوكالات، التقطيع الإداري والتمثيلات الجهوية، إعداد التراب الوطني، إدماج المناطق النائية والمعزولة...).

في هذا الأفق، فإن ترسيخ الخيار الديمقراطي، كما يجسده اعتماد دستور فاتح يوليوز 2011، يشكل فرصة مؤاتية أمام بلادنا من أجل استثمار المناخ الإيجابي الحالي حيث تتضافر العديد من الشروط الداعمة للتحوّل المرتجى على مستوى تعزيز نجاعة المؤسسات والسياسات العمومية، ليس فقط باعتبارها ضرورية فحسب، بل وممكنة كذلك، وذلك من خلال:

■ تضمين دستور 2011 مجموع المبادئ والمقتضيات التي من شأنها إنجاح النقلة النوعية على مستوى تحسين الرأسمال المؤسساتي لبلادنا؛

■ تطوير شبكات الربط والبنيات التحتية، انسجاماً مع الطموح الوطني المتمثل في الربط بين الجهات وخلق منصات جهوية واستثمارية: تطوير البنيات التحتية المينائية (ميناء طنجة المتوسط، الناظور غرب المتوسط وأسفي والداخلة...)، توسيع الشبكة الطرقية بلغ 2,5 في المائة في المتوسط سنوياً خلال الفترة 2000-2010، ليصل إلى حوالي 57.334 كلم، وإنجاز أكثر من 1.400 كم من الطريق السيار بزيادة بلغت 160 كم في السنة، مقابل 40 كم قبل عشر سنوات، حيث كان الأمر في البداية مقتصرًا على محور الدار البيضاء- الرباط، وتحديث وتطوير الشبكة الحديدية (إطلاق الخط الأول من الخطوط العالية السرعة) وعدد من المطارات (16 مطاراً دولياً)، وتزايد في نسبة انتشار الهاتف المحمول من أقل من 2 في المائة سنة 1999 إلى أكثر من 100 في المائة، الخ؛

■ تحسين الجاذبية الوطنية، مع الإقلاع الذي شهدته بعض القطاعات الوطنية الواعدة: تطوير الجاذبية السياحية للمغرب (الانتقال من معدّل 4 ملايين سائح في المتوسط سنوياً إلى أكثر من عشرة ملايين بين سنتي 1999 و 2013)؛ وظهور مهن جديدة موجهة نحو الاستثمارات الخارجية المباشرة (قطاع السيارات، قطاع الطيران، الأوفشورينغ...)، حيث انتقلت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة من 847 مليون دولار سنة 1999 إلى 3,3 مليار دولار سنة 2013.

ومع ذلك، فإن التشخيص المنجز يكشف عن استمرار وجود عددٍ من مواطن القصور التي تحوّل دون نجاعة الحكامة الحالية، منها على الخصوص:

■ استباق ضعيف للحاجيات، وتدابير بالإكراهات، ممّا يؤدي إلى حدوث توترات، وإلى تدبير يقوم على ردّ الفعل بدل الاستباق؛

■ بطء وتيرة إنجاز الإصلاحات، وبالتالي ضعف على مستوى نجاعة ومراقبة الأداء العمومي؛

■ نقص على مستوى الفاعلين في التغيير وفي الحكامة، مع وجود رأسمال بشري لا يتماشى مع حاجيات الاقتصاد وحاجيات التحدّيات المجالية والجهوية الجديدة، بسبب التكوين غير الملائم وغير الاستشراقي، وبسبب الخلل الذي تعرفه الحركية المهنية والتدبير بالاستحقاق؛

■ التقائيّة ضعيفة للسياسات العموميّة والقطاعيّة المتبّعة، مع وجود نقص على مستوى التجانس والإدماج الشمولي؛

■ فعليّة نسبية للقوانين وإشكالية تطبيقها؛

■ أشكال التّأخر والتّفعيل الخجول في بعض الأحيان لمبادئ وأحكام دستور 2011، وخاصّة في مجال الولوج إلى المعلومة، مادام النص المتعلق بها لم يدخل بعدُ حيز التنفيذ، وصلاحيات بعض مؤسّسات الحكامة (لا سيما ما يتعلق بصلاحيات الإحالة الذاتية والتحرّي بالنسبة للهيئة الوطنية الجديدة للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، التي حلّت محلّ الهيئة المركزيّة للوقاية من الرشوة) وتنفيذ الإصلاحات الكبرى، وتفعيل آليات المشاركة المواطنية (انعدام الصّلة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية)؛

■ عدم مواكبة الإصلاحات المتعاقبة وما تحتاجه من مؤسّسات وبنيات تديرية وإدارية، بحكامة شمولية مدعومة بقيادة استراتيجية من شأنها خلق التجانس بين هذه المؤسّسات، وتحديد وتوضيح مسؤوليات ومجالات تدخل كلّ منها. الأمر الذي ترتب عنه ضعف في التنسيق والانسجام الجيد بين الوكالات والمصالح المركزيّة والترايبية التابعة للإدارة، وبالتالي التأثير على نجاعة ومراقبة اشتغال بعض البرامج المُهيكلّة؛

■ تدهور قيم الثقة والمواطنة والأخلاقيات والمصلحة العامّة، الذي يكرّس ظواهر الامتيازات والريّع، والذي ينبغي ربطه بمسؤولية المؤسّسات وهيئات الوَساطة؛

■ عدم تجديد المجتمع للقيادة والمواهب على الصّعيد الوطني والجهوي والمحليّ.

كلّ هذه النواقص تخلّق هوة بين الخطاب وبين المُنجزات المتحقّقة، وتفاوتا تجاه انتظارات وحاجيات المواطنين، وبالتالي تخلّق نظرة سلبية وشعورًا بعدم الثقة، بلّ حتى بالإحباط الذي يؤثّر سلبيًا على مرتبة بلادنا في التصنيفات الدولية.

مع ذلك، وعلى الرّغم من استعمالها، لا تزال هذه المؤشّرات محطّ نقاش وانتقاد، ويعودُ السّبب إلى كونها ناجمةً، في جزءٍ كبيرٍ منها، عنّ وجّهات نظر الخُبراء أو الفاعلين الاقتصاديين التي هي، بطبيعتها، وجّهات نظر ذاتيّة.

الجدول 6: تطور مؤشرات الحكامة بالنسبة بالمغرب¹⁷

التغير	2013	2000	
-0,26	-0,72	-0,47	المساءلة والمحاسبة
-0,34	-0,50	-0,16	عدم الاستقرار السياسي والعنف
-0,04	-0,07	-0,03	فعالية السلطات العمومية
-0,11	-0,17	-0,06	العبء التنظيمي
-0,39	-0,25	0,14	سيادة القانون
-0,33	-0,36	-0,03	التحكم في الفساد

المصدر: البنك الدولي. يتراوح نطاق المؤشرات بين 2,5- و 2,5+. كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما ازدادت جودة الحكامة.

يتبين من تحليل هذه المؤشرات، خلال الفترة ما بين 2000 و 2013 في المغرب، أنه باستثناء المؤشر الذي يقيس فعالية السلطات العمومية، الذي ظل مستقرًا إلى حد ما، فإن المؤشرات الخمسة الباقية قد عرفت تراجعًا ملحوظًا.

على صعيد آخر، وحسب البحث الميداني الذي أنجزه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRES) سنة 2011، فإن مؤسسات، مثل المدرسة والجيش، تحظى بثقة عالية تفوق 50 في المائة، في حين أن مستوى الثقة في الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية لا يتجاوز 30 في المائة. والأمر نفسه يصدق كذلك على المستشفيات والمحاكم والنقابات. وبالتالي، فإن الهيئات السياسية المنتخبة والمؤسسات المسؤولة عن العدل والصحة لا تحظى بثقة كبيرة من طرف المواطنين.

الجدول 7: الثقة في المؤسسات (2011)¹⁸

بالنسبة المئوية

ضعيفة	متوسطة	قوية	
13,9	22	64,1	المدرسة
13,7	22,7	63,6	الجامعة
20,4	18,4	61,6	الجيش
17,6	23,2	59,2	منظمات حقوق الإنسان
21,2	37,3	41,5	التلفزيون العربي / الأقمار الصناعية
29,0	35,0	36,0	القناة الثانية

17 - المصدر: البنك الدولي .

18 - البحث الميداني للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، 2011.

31	35,2	33,8	القناة الاولى
41,7	26,2	32,1	الشرطة
47,9	26,0	26,2	المستشفيات
47,8	28,5	23,8	المحاكم
47,8	30,0	22,2	النقابات
51,8	27,4	20,8	الحكومة
60,2	26,5	13,3	البرلمان
67,2	25,1	7,7	الأحزاب السياسية

وإذا كان تطور المؤشرات المتعلقة بالجودة والثقة في المؤسسات يشير إلى أن وضعها يعوق تطور بلادنا، فإن هذه الأخيرة تتوفر على هوامش هامة تمكّنها من تسريع وتيرة تقدم رأسمالها غير المادي وثرورتها الإجمالية، ولا سيما في إطار إجراء تدارك قوي في تفعيل الإصلاحات المعتمدة، وفي تنزيل مجموع مقتضيات دستور 2011، والمرجعيات ذات الصلة.

وبخصوص الرأسمال الاجتماعي، فإن التعريف الذي يُعطى له، بصفة عامة، هو قدرة المواطنين في بلد معين على العمل، وعلى التعبئة الجماعية لتحقيق أهداف مشتركة. وهو غالباً ما يرتبط بمستوى الثقة السائدة في المجتمع، وكذا بعوامل التماسك الاجتماعي «الذي يعني تكافؤ الفرص للحد من الفوارق الاجتماعية وضمان الرفاه للجميع»¹⁹.

وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج العالمي للأبحاث (World Values Survey)²⁰ قد أنجز عدداً من الأبحاث الميدانية حول الثقة في العديد من البلدان ضمنها المغرب.

ويُستنتج من مقارنة نتائج البحثين الميدانيين لسنتي 2001 و2007 أنه خلال سنة 2001، صرّح 21,7 في المائة من الأشخاص المستجوبين بأنه بالإمكان وضع الثقة في الناس بشكل عام، بينما اعتبر 74,7 في المائة على أنه ينبغي، بالأحرى، توخي الحذر. وفي سنة 2007، بلغت هذه النسب 12,3 في المائة و86,1 في المائة على التوالي. وقد أكدّ هذه النتائج البحث الميداني الذي أنجزه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية في 2011 حيث صرّح 89,5 في المائة من المستجوبين بأنهم يتوخون الحذر إزاء الأشخاص الآخرين عموماً.

وفيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية، فقد تقلصت حدتها نسبياً خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و2013، بتسجيلها على وجه الخصوص انخفاضاً ملموساً في معدل الفقر من 15 في المائة إلى 9 في المائة، وتراجع الفقر المدقع خلال الفترة ذاتها (أقل من دولار واحد للشخص الواحد) والفقر الغذائي (أقل من 1.984 سعرة

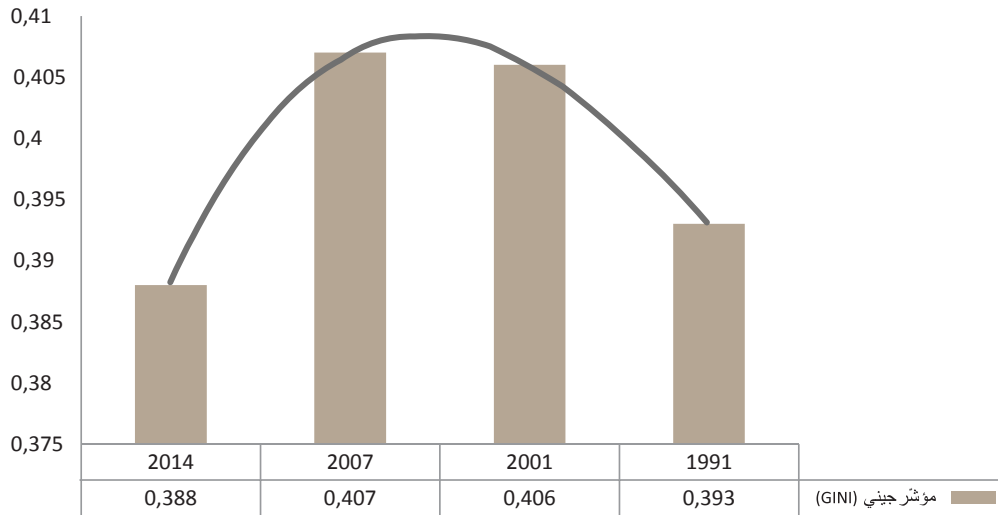
19 - دفاतर التخطيط -46 المندوبية السامية للتخطيط، 2013

20 - جمعية يوجد مقرها بمدينة ستوكهولم، وتعمل كشبكة من الباحثين في المجال الاجتماعي حيث تقوم بدراسة تحولات القيم وتأثيرها في الحياة الاجتماعية والسياسية.

حراريةً يوميًا للشخص الواحد) الذي كان يمَسُّ حوالي نصف مليون شخص سنة 2001²¹. إلى جانب توسيع بعض الشبكات الاجتماعية (التغطية الصحية لفائدة أكثر من 55 في المائة من الساكنة) والمجهودات العمومية المبذولة في مجال تعميم الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية، والدعم العمومي لريادة الأعمال والسكن، التي ساهمت كذلك في تقليص الفوارق الاجتماعية.

إن هذه المجهودات، التي ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى حد كبير، قد عكست اتجاه تطور الفوارق ذات الأبعاد المتعددة على مستوى الدخل، حيث يُشيرُ تطور مؤشّر «جيني»، الذي يقيسُ الفوارق في مجال الإنفاق، إلى حدوث تفاقم في حدة الفوارق ما بين 1999 و 2001، أعقبه تراجعٌ خلال الفترة ما بين 2001 و 2007، ثمّ تحسّنٌ فيما بين 2007 و 2014.

الشكل 11: تطور مؤشّر جيني في المغرب²²



وعليه، فإنّ الفوارق التي تفاقمت على مستوى الإنفاق، ما بين 1991 و 2001، قد عرفت تراجعاً بنسبة 9,5 في المائة بين 2001 و 2014، حيث سجّل مؤشّر «جيني» 0,388 في سنة 2014 مقابل 0,406 في سنة 2001. وخلال الفترة نفسها، ارتفع مستوى العيش للفرد الواحد بنسبة 3,6 في المائة في المتوسط سنويًا، بالنسبة للفئات الاجتماعية الدنيا، مقابل 3.3 في المائة للفئات المتوسطة، و3,2 في المائة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الميسورة.

غير أنّ 10 في المائة من الأسر الأكثر يُسرًا تمتص أكثر من ثلث نفقات الاستهلاك (33,8 في المائة)، مقابل 2,6 في المائة بالنسبة لـ 10 في المائة للأقلّ يُسرًا. ثمّ إنّ الفوارق أمام مخاطر مواجهة البطالة مُقلقة وغير معقولة في الوقت ذاته؛ ذلك أنّ معدّل البطالة أعلى 5 مرّات في صفوف الحاصلين على الشهادات (22,5 في المائة) منه في صفوف غير الحاصلين على شهادات (4,1 في المائة). وعلاوة على

21 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

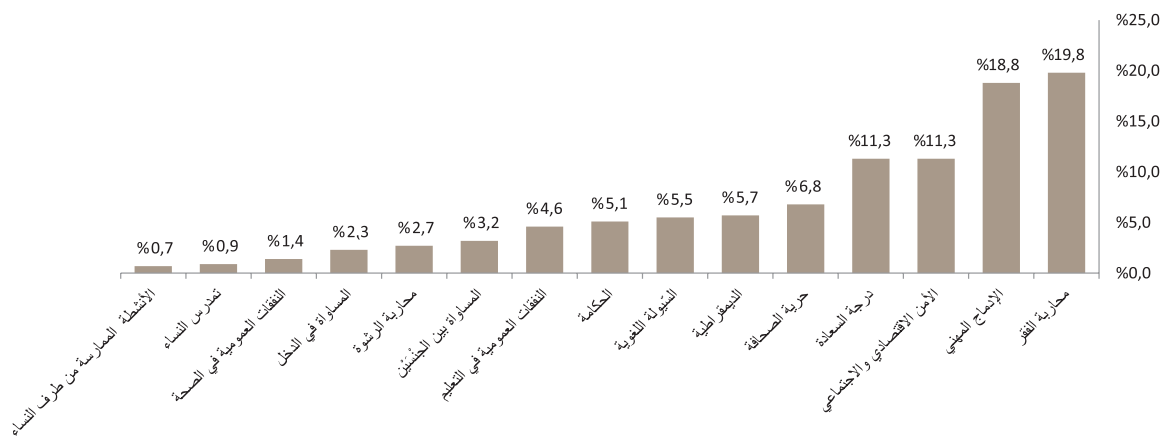
22 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ذلك، كان معدل الحركة الاجتماعية، في سنة 2011، أعلى في صفوف الرجال (43,7 في المائة) أكثر من النساء (17,9 في المائة)، وأكثر انتشاراً بين ساكنة المدن، 51,1 في المائة، منه بين ساكنة البوادي (14,8 في المائة). ثم إن سيولة المجتمع المغربي لا تزال متدنية، وبالتالي فإن تغيير الأوضاع الاجتماعية يتم بين فئات متقاربة، إذ أن 83 في المائة من الأشخاص الذين يحققون حركة داخل المجتمع يبلغون، في أقصى الحالات، موقعين اثنين أعلى مباشرة من مواقع آبائهم، كما أن فرص ابن عامل في أن يصبح مشغلاً غير فلاح لا تتعدى نسبة 1,9 في المائة فقط. علاوة على أن الفوارق الكبيرة تظل متصلة بالنقص الحاصل في مجال إدماج الأشخاص المعرّضين للهشاشة، ولا سيما الأشخاص في وضعية إعاقة، أو التفاوتات بين المناطق، بين القرية والمدينة وبين الجبال والسهول.

وفي هذا السياق، فإن عدم التوفر على سياسة مندمجة، وأدوات منسجمة كفيلاً بتحقيق توزيع أفضل للثروة، يشكلان أحد عوامل تعميق الفوارق. كما عملت تزايد حجم المضاربات على توسيع الفوارق التي يمكن أن تشكل، في حال تغير اتجاه التحسن المسجل ما بين 2007 و2014، تهديداً للتماسك الاجتماعي على المدى البعيد. وبالفعل، فقد اعتبرت دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط في 2013²³، أن الفوارق، على مستوى الدخل، ساهمت بنسبة لم تتجاوز 2,3 في المائة فقط، وبالتالي تعتبر واحداً من أكبر المخاطر التي تهدد التماسك الاجتماعي، إلى جانب تدرّس المرأة (0,9 في المائة)، ونقص الاستثمارات الاجتماعية في مجال الصحة (1,4 في المائة)، والرثوة (2,7 في المائة) وانعدام المساواة بين الجنسين (3,2 في المائة).

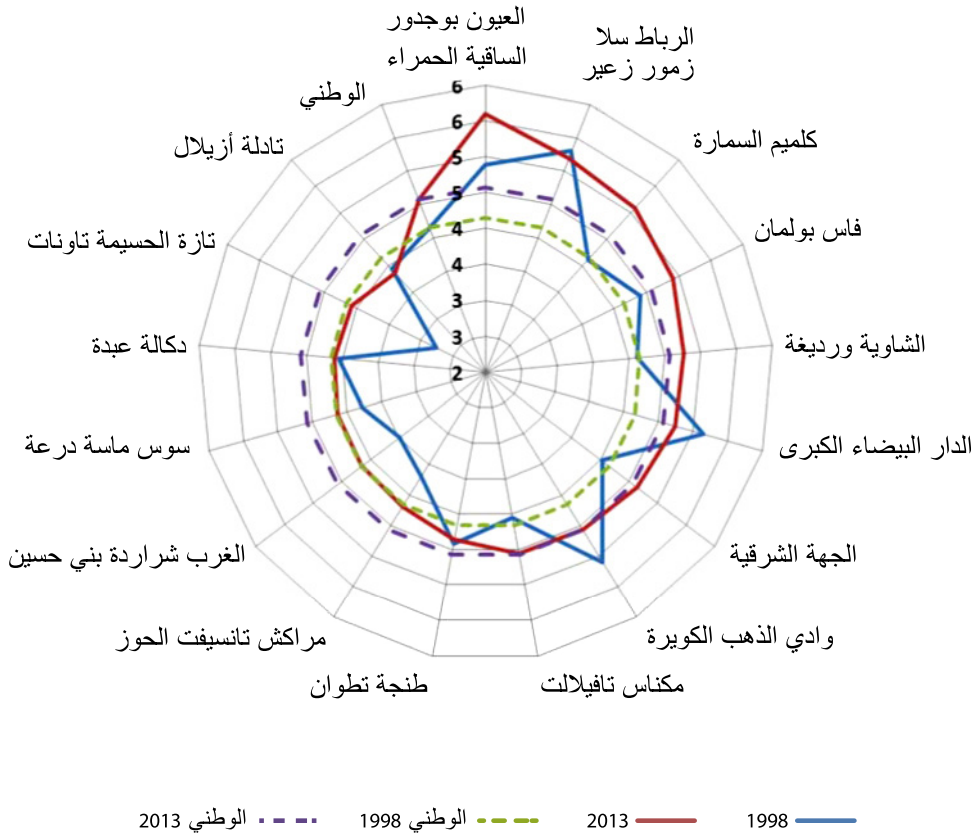
ومن ثمة، فإن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعزيز التماسك الاجتماعي في المغرب، في 2013، هي محاربة الفقر (بنسبة 19,8 في المائة)، والإدماج المهني (18,8 في المائة)، والشعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي (11,3 في المائة)، وسعادة الساكنة (11,3 في المائة). كما تعتبر الدراسة نفسها أن حرية الصحافة والديمقراطية والسيولة اللغوية، هي بمثابة عوامل هامة تضمن تعزيز التماسك الاجتماعي.

الشكل 12: مساهمة العوامل في تحقيق التماسك الاجتماعي في المغرب²⁴



وقد تفاقمت هذه الوضعية بسبب حجم التفاوتات الجهوية، ولا سيما على مستوى فعالية الحقوق. وفي الواقع، ورغم المجهودات المبذولة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية لخلق أقطاب جهوية جديدة للتنمية، ما فتئت بلادنا تعرف تركيزاً مجالياً وجهوياً للأنشطة الاقتصادية، بحيث أن أربع جهات (حسب التقطيع السابق) تحتكر، لوحدها، 51,2 في المائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2013. وفيما يتعلق بالولوج إلى الحقوق الأساسية، فإن 7 جهات، من بين 16 جهة التي كان يضمها المغرب سنة 2013، تحقق مؤشراً للولوج إلى هذه الحقوق أعلى من المتوسط الوطني، في مقدمتها جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء، وفي المركز الأخير جهة تادلة - أزيلال، مع وجود تباعد بين الجهتين يفوق 2,5 على سلم مؤشر الولوج إلى الحقوق الأساسية الذي يمتد من 2 إلى 6 نقاط.

الشكل 13: مؤشر الولوج إلى الحقوق الأساسية بحسب الجهة²⁵



وفضلا عن الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي والرأسمال المؤسسي، يتوفر المغرب على رصيد غير مادي آخر ما فتئ يقويه. ويتعلق الأمر بالاستقرار السياسي الذي يتعزز في سياق إقليمي مضطرب، بمقومات التنوع الثقافي والحضاري للأمة المغربية الغنية برساميلها الثقافية والروحية والتاريخية والسياسية.

استقرار سياسي في سياق إقليمي مضطرب

يُعدُّ الاستقرارُ أحدَ المؤهلات الأساسية التي ينعمُ بها المغرب. وهناك خطوات إيجابية متعددة تفسّر وتُعزّزُ هذا الاستقرار الذي تُوجُّ باعتماد دستور جديد سنة 2011، كرّس الخيار الديمقراطي الذي اعتمده بلادنا، ويدعم مبدأ احترام الجيل الجديد لحقوق الإنسان، ويعزّز التنوع اللغوي والثقافي للهوية الوطنية، ويضع منصات جديدة وآليات جديدة للحوار المدني وللتشاور المواطنين.

وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، فقد كرّس إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، والعمل الذي قامت به، مفهوم العدالة الانتقالية باعتبارها صيغة للكشف عن الحقيقة، ووسيلة لجبر مختلف مظاهر الحيف والضّرر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي.

وخلال الفترة ما بين 1999 و2013، انخرط المغرب في العديد من الإصلاحات، وبصفة خاصة في اعتماد مدونة جديدة للأسرة كرّست مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، كما تم تجريم التعذيب وإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتمثيلات جهوية، والذي تولّى كذلك مهمة تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

كما انطلقت بلادنا في عملية إعادة هيكلة الحقل الديني، وذلك انطلاقاً من الثوابت الأساسية للنموذج المغربي، الذي يقوم على إمارة المؤمنين، والعقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، واختيار التصوف السني. وفي الآن نفسه، انخرط المغرب كذلك، خلال الفترة 1999-2013، في إعادة تأهيل حقيقي للحقل الديني، وفي الاستثمار الواعي لهذا الرأسمال الروحي لتعزيز التماسك الاجتماعي الوطني وتحقيق الإشعاع لبلادنا.

وفي مستوى آخر، تجلّى هذا التجديد للمرجعية الوطنية على مستوى تدبير الحقل الديني كذلك في تعزيز تمثيلية المرأة في التأطير الروحي عن طريق تكوين المرشحات، وتحديد مهام جديدة للمساجد باعتبارها مكاناً للتربية وتوير العقول، فضلاً عن إحداث منصات سمعية بصرية جديدة لتعزيز النموذج الروحي والديني المغربي ترتكز على الحوار والانفتاح.

وبالموازاة مع ذلك، تطوّرت بصورة كبيرة، خلال الفترة ما بين 1999 و2013، ثقافة الحوار والتشاور بشأن الإصلاحات الكبرى التي عرفتها بلادنا (الدستور الجديد، الهوية، إصلاح القضاء، الخ). علاوة على أن المجتمع المدني، الذي أضحى أكثر دينامية ومُعترفاً به من طرف دستور 2011، أصبح يساهم في جميع المجالات لتعبئة الشباب، والنهوض بالمرأة، ومكافحة الفقر، والتنمية القروية، ومحاربة الأمية، وحماية الطفولة، والدفاع عن التراث الثقافي والتنوع اللغوي، وكذا الأنشطة المدرة للدخل. وبالتالي، فقد بات المجتمع المدني طرفاً معنياً ومشاركاً في الاختيارات الكبرى للمجتمع (مدونة الأسرة، الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة، تخليق الحياة العامة،...) يتم استشارته بشكل منتظم بشأن القرارات الكبرى التي تتخذها بلادنا. كما أن المجتمع المدني ممثّل في عددٍ من المؤسسات الدستورية، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

يحتاج هذا الرأسمال، المتمثل في الاستقرار، إلى دعمه عن طريق تعزيز فعالية الحقوق، والقوانين والإصلاحات، وكذا عن طريق إعادة تأهيل ثقافة المرفق العمومي لدى المواطن، وتحسين المشاركة السياسية. وتتطوي المؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية، والمجتمع المدني على إمكانات هامة لعناصر التقدم الذي يتعين تحقيقه من أجل تعزيز هذا الرأسمال والمساهمة في التنمية، وكذا من أجل توزيع أفضل للثروة الوطنية.

دينامية سوسيو-ثقافية و بروز أشكال جديدة للإبداع المغربي

لقد كان للخطاب التأسيسي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 17 أكتوبر 2001 بأجدير (2001)، بشأن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، رمزية كبيرة وشكل تحولاً استراتيجياً في مسلسل المصالحة مع الهوية المغربية الموحدة والمتنوعة بمختلف مكوناتها اللغوية والثقافية. هذا التحول سيكرسه دستور 2011 «بصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية»²⁶، وكذا بإعطائها مضموناً معيارياً ومؤسسياً وعملياً.

وقد أكد المغرب، على المستوى الدولي، هذه المقاربة التي تكرر ثراء التنوع، ولا سيما على مستوى منظمة «اليونسكو» حيث وقع المغرب، في 2013، الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز وحماية التنوع الثقافي للبشرية، أو على مستوى منظمة التجارة العالمية حيث اعتبر المغرب أنه «لا ينبغي معاملة الثقافة باعتبارها مجرد سلعة، أو تركها للمنطق التمييزي للسوق»²⁷.

وخلال الفترة ذاتها، شكّلت النقاشات التي انطلقت حول تعزيز دور المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بصفتها فاعلاً على مستوى التنمية السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما النقاش بشأن إصلاح مدونة الأسرة، لحظات هامة وحاسمة عزز المغرب من خلالها ثقافة الحوار والإجماع مع انخراطه، في الوقت نفسه، في منهجية إصلاحية واعية، في احترام لثوابت الأمة.

كما شهدت فترة 1999-2013 حركة تصاعدية لإبداع مغربي جديد. وقد تحقق ذلك بفضل تضافر العديد من المبادرات المجددة في مجالات الموسيقى والسينما والفنون التشكيلية والمسرح واللباس والطبخ والمعمار. شباب وأخرون أقل سناً موهوبون، يعيشون داخل المغرب أو في الخارج، تشبّعوا بمختلف ضروب التراث الثقافي الوطني والدولي من أجل تقديم أعمال ذات أصالة إبداعية تعطي الإحساس بالتشبع الثقافي، والانتماء إلى الشخصية الوطنية التي تغني التراث العالمي.

26 - دستور المملكة المغربية، 2011.

27 - انظر التصريح الذي أدلى به وزير التجارة والصناعة، في 1 دجنبر 1999، خلال المناظرة الوزارية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية المنعقدة بمدينة سياتل. المرجع: (WT/MIN(99)/ST/29, (99-5227).

هذه الدينامية، التي تتداخل فيها عملياتٌ سياسية واعتباراتٌ مجتمعية ورهاناتٌ ثقافية، قدّمت صورةً جديدة عن المغرب، بإعطائه إشعاعاً متميزاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتُعتبر الثقافة، اليوم، إلى حدٍّ كبير، بمثابة دعامّة رابعةٍ من دعائم التّمية المستدامة، إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إنّ ثراء الثقافة المغربية، بمختلف مكوناتها، يجعل منها رافعةً أساسيةً ممكنة لتّمية الثروة الوطنية، وكذا رافعةً لتوزيع أكثر إنصافاً لهذه الثروة حتى يستفيد منها جميع المواطنين. غير أنّ إمكانات الرّاسمال الثقافي الوطني تستلزم أن نعطيها تموقعا وتثمينا أفضل.

وفي الواقع، إنّ التراث والموروث الثقافيّين، المادي وغير المادي، ومختلف التّجليات والتّعبيرات الثقافيّة التقليدية والحديثة، عناصر لم يتمّ تثمينها بالقدر الكافي، علاوةً على أنّ الوسائل المُعبّأة من أجل تطويرها تظلّ محدودة جداً. والحال أنّ الثقافة المغربية، شأنها في ذلك شأن العديد من الثقافات في العالم، تواجه متطلبات جديدة يفرضها عالم تسود فيه العولمة، حيث بلغ تثمين المنتجات الثقافية فيه درجة متقدمة تتطلب اعتماداً مقاربية شمولية ومهنية، إضافة إلى تكوينات ومهن ومهارات وموارد ملائمة وهامة.

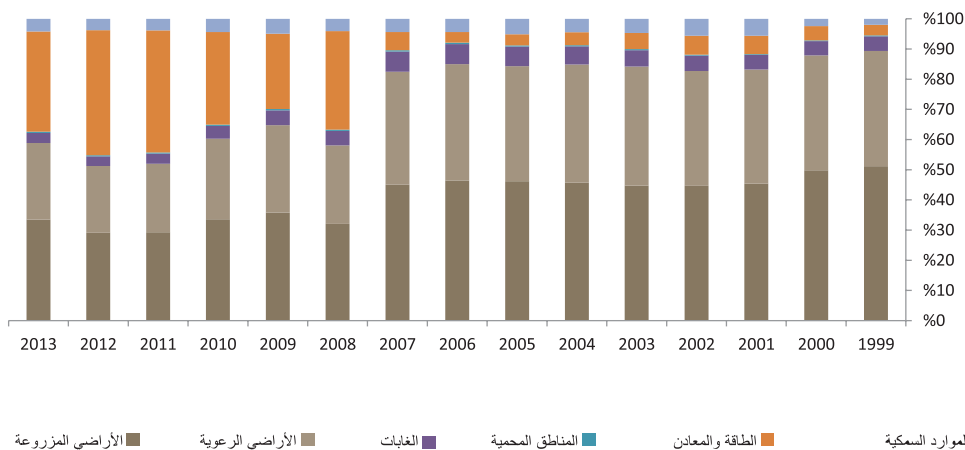
4. الثروة الطبيعية

تتكوّن الثروة الطبيعية من الأراضي الفلاحية والرّعيّة والغابات ومصايد الأسماك والموارد المعدنية والطاقيّة، إضافة إلى المناطق المحميّة. وقد تضاعفت هذه الثروة بحوالي 2,4 في ظرف 15 سنة، منتقلة، بالأسعار الثابتة لسنة 2007، من 404,9 مليار درهم، في سنة 1999، إلى 981,1 مليار، في سنة 2013. وبالأسعار الجارية، سجّلت 1.218,1 مليار درهم سنة 2013. ويمثّل الرّأسمال الطبيعيّ في المتوسط ما يناهز 7,8 في المائة من الثروة الإجماليّة خلال الفترة ما بين 1999 و 2013. وهو المكوّن المتراكم الذي يساهم بصفة أقلّ في الثروة الإجماليّة، إذا تم استثناء المساهمة السّالبة للأصُول الخارجيّة الصافية.

ثروة فلاحية ورعيّة قوية تسعى إلى مزيدٍ من الفعالية

تعدّ الثروة التي تتكوّن من الأراضي الفلاحية والرّعيّة أهمّ مكوّن للرّأسمال الطبيعيّ. وبالفعل، فقدّ ساهمت الفلاحة بنسبة 12,8 في المائة من الناتج الداخلي الخام في المتوسط ما بين سنتي 1999 و 2013، مع وجود فوارق تختلف بحسب الظروف المناخية. كما تشكّل الفلاحة، وراء قطاع الخدمات، أبرز مصدر لخلق فرص الشغل (39,3 في المائة سنة 2013)، ويعمل فيها ما يفوق 75 في المائة من السّاكنة القرويّة.

الشكل 14: بنية الثروة الإجمالية الطبيعية للمغرب



وقد استفاد القطاع الفلاحي من برامج متعدّدة، ومن مخطّط خاصّ هو مخطّط المغرب الأخضر (2009-2020). يندرج هذا الأخير في أفق تحقيق تنمية مندمجة ومُستدامة، ويرتكز على دعامتين اثنتين: تهدف الدّعمّة الأولى إلى تطوير فلاحية عصريّة وتنافسيّة تقوم على فروع تتطوي على قيمة مضافة

عالية؛ بينما تقوم الدعامة الثانية على تحقيق تأهيل تضامني للفلاحين الأكثر هشاشة، وذلك عبر تفعيل برامج لإعادة التكوين، والدعم التقني والتنويع. وتشير نتائج تقييم ثروة الأراضي الفلاحية إلى أن هذه الثروة قد تضاعف عملياً خلال الفترة ما بين 1999-2013، منتقلةً، بالسعر الثابت، من 207,3 مليار درهم إلى 410 مليار درهم.

مع ذلك، ورغم هذا الأداء، فإن المقارنة مع بلدان أخرى، فضلاً عن التطلعات التي يرمي إليها مخطط المغرب الأخضر، تبين أن المغرب بإمكانه العمل على تحسين أداء فلاحته أكثر، مع احترام مبدأ استدامة الموارد، ولا سيما الموارد المائية التي باتت تشكل نُدرتها المتزايدة مصدر قلق كبير.

وبالفعل، تشير الدراسات المتاحة في المغرب إلى أن الموارد من المياه القابلة للتعبئة، حسب الفرد الواحد، سوف تنخفض بنسبة 15 في المائة بحلول سنة 2030، وبنسبة 20 في المائة بحلول سنة 2040، مع احتمالات كبيرة لحلول سنوات جفاف، ومخاطر انخفاض الإمدادات المائية بفعل التغيرات المناخية²⁸. واليوم، لا يتعدى الحجم المتاح 750 متر مكعب في السنة، أي أقل من عتبة 1.000 ألف متر مكعب في السنة، الذي هو مؤشر على الندرة بالنسبة لمنظمة للأمم المتحدة.

وبخصوص الأراضي الرعوية، فإنها تحتل مساحة تقدر بـ 50 مليون هكتار، تمثل 75 في المائة من مجموع التراب الوطني. وتعمل هذه الأراضي، من خلال تربية المواشي، على توفير اللحوم والحليب والصوف، بصفة أساسية. كما أن تربية المواشي تساهم بنسبة 25 إلى 30 في المائة من القيمة المضافة الفلاحية، وتشغل حوالي 20 في المائة من الساكنة النشيطة في العالم القروي.

وفي السياق نفسه، بلغت ثروة الأراضي الرعوية، بالأسعار الجارية، ما مجموعه 309,1 مليار درهم، سنة 2013، مقابل 146,9 مليار، سنة 1999، أي بمتوسط زيادة سنوية بنسبة 5,5 في المائة.

الثروة السمكية، مؤهلات تتطلب تدبيراً عقلانياً ومسؤولاً

بوجود ساحل يمتد على مسافة تفوق 3.500 كيلومتر، بكل من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، فإن المغرب يتوفر على مجال بحري يصل إلى حوالي 1,2 مليون كيلومتر مربع. وبصرف النظر عن صناعة المنتوجات البحرية، فقد ساهم الصيد البحري في المتوسط بما قدره 0,8 في المائة من الناتج الداخلي الخام، خلال الفترة ما بين 1999 و2013. وفي هذا السياق، جاءت استراتيجية «هاليوتس» الرامية إلى خلق دينامية داخل القطاع، لكي تعمل على الرفع من الناتج الداخلي الخام من 8,3 مليار درهم، سنة 2013، إلى 21,7 مليار درهم، سنة 2020، وعلى الرفع من عدد فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة داخل القطاع، فضلاً عن الرفع من قيمة الصادرات إلى 3.1 مليار دولار.

وبالأسعار الجارية، يبيّن تقييم الثروة السمكية، خلال الفترة 1999-2013، بأنها انتقلت من 7,6 مليار درهم إلى 51,1 ملياراً، أي بمتوسط نموّ سنويّ قدره 14,6 في المائة. ومن حيث بنيتها، تمثل ثروة الصيد الساحليّ أهمّ حصة من الثروة السّمكيّة، بنسبة 47 في المائة في المتوسط، خلال الفترة 1999-2013، تليها الحصة المتعلقة بالصيد في أعماق البحار بنسبة 31 في المائة. أمّا الثروة المتولّدة عن الصيد التقليديّ، فإنها تساهم، من جهتها، بنسبة 12 في المائة. ومن ثمّ، فقد ساهمت الثروة السّمكيّة، في المتوسط، خلال الفترة نفسها، بنسبة 4,6 في المائة في الرأسمال الطبيعيّ، و0,3 في المائة في الثروة الإجماليّة.

ويدلّ تطوّر الثروة السمكية، التي تضاعفت 7 مرّات، خلال الفترة ما بين 1999 و 2013 على المؤهّلات التي ينطوي عليها هذا القطاع الاستراتيجيّ، غير أنّه يتطلّب الحرص على الاستغلال العقلاني والمُستدام والمسؤول لهذا المورد، ولا سيّما ما يتعلّق بملاءمة المجهود المبذول للصيد مع القدرة على تجديد الموارد. وتجدد الإشارة إلى أن النظام المعمول به منذ مُنتصف 2000، قد مكّن من تحقيق توازن أدّى إلى التحكم في المخزون وفي تطوّره، وذلك بمنح حصص الاستغلال (التي تُعدّل كلّ سنة).

تزايد في عدد المناطق المحمية، مع وجود نقص في القدرات الأحيائيّة

تقدّم المناطق المحميّة العديد من الخدمات، يُعتبر بعضها قابلاً للقياس، كما هو الشأن بالنسبة للأنشطة السياحية. غير أنّ قياس قيمتها النقدية هي عملية تنطوي على صعوبة كبيرة. ويتجلى أحد أساليب تقدير قيمتها، في اعتماد مقارنة «كلفة الفرصة»، إذا كانت هذه الأراضي مُعدّة للفلاحة، على سبيل المثال.

وفي سنة 2013، بلغت مساحة المناطق المحمية في المغرب 772.000 هكتار. وقد أحصى المخطط المديرى للمناطق المحميّة ما مجموعه 154 من المواقع ذات الأهميّة البيولوجية والإيكولوجيّة، تمتد على مساحة إجماليّة قدرها 2,5 مليون هكتار، وصنّفت بالنظر إلى قيمتها الإيكولوجيّة والعلمية والسوسيو-اقتصادية أو التراثية، كما تم تصنيف العشرات منها كمنتزهات وطنيّة.

وبالأسعار الجارية، بلغت ثروة المناطق المحمية 4,8 مليار درهم، في سنة 2013، مقابل 985,1 مليون، سنة 1999، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 11,9 في المائة.

مع ذلك، ورغم اتّساع حجم المناطق المحمية، التي تضاعفت قيمتها 5 مرّات، خلال الفترة ما بين سنتي 1999 و 2013، فإنّ الضغط المتزايد على العقار يتطلّب ضرورة الإسراع في تنفيذ المخطط المديرى للمناطق المحمية، وذلك بتشاور وتسييق مع الساكنة المحليّة.

على صعيد آخر، ومن حيث البصمة الإيكولوجية (وهي العبء الذي تُعاني منه الموارد الطبيعية)، يوجد المغرب في وضع يبقى فيه توازن النظم البيئية الطبيعية مهدداً من مخاطر ناتجة عن مختلف أنواع الاستغلال. إن نقص القدرات البيولوجية التي تعرفه بلادنا نابع، بالدرجة الأولى، من استغلال الأراضي الفلاحية، المسؤولة عن نصف البصمة الإيكولوجية الوطنية. وهنا، إذن، يُطرح السؤال المتعلق بمستوى العجز المقبول بالنظر إلى رهانات التنمية؟

مجالات غابوية تتعرض لضغط كبير

تجدر الإشارة إلى أن القطاع الغابوي في المغرب، حسب مُعطيات منظمة الأغذية والزراعة، قد ساهم في الاقتصاد الوطني، سنة 2010، بنسبة 2 في المائة من القيمة المُضافة الفلاحية، و0,4 في المائة في الناتج الداخلي الخام (وإذا أخذنا في الاعتبار القطاع غير المنظم، فإن المساهمة في النمو قد ارتفعت إلى 0,7 في المائة). أما إذا أخذنا في الاعتبار المداخل التي تحصل عليها مباشرة الساكنة المُجاورة للغابات، في شكل حطب للتدفئة أو خلق الممرات، فإن مساهمته الحقيقية ستبلغ 10 في المائة من القيمة الفلاحية المُضافة. فضلاً عن ذلك، يخلق القطاع حوالي عشرة ملايين يوم عمل في السنة، ويُنتج 4 في المائة من إنتاج الفلين في العالم.

في سنة 2013، وبالأسعار الجارية، بلغت قيمة الثروة الغابوية الإجمالية في المغرب 40,4 مليار درهم، مقابل 18,7 ملياراً، سنة 1999، مع مراعاة الاقتطاعات غير الرسمية.

وبالأسعار الثابتة لسنة 2007، فإن الثروة الغابوية تجاوزت أكثر من الضعف في غضون خمس عشرة سنة، حيث انتقلت من 19,7 مليار درهم، في سنة 1999، إلى 40,6 ملياراً، في سنة 2013، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 5,3 في المائة. ويمثل متوسط حصتها، خلال الفترة 1999-2013، 0,4 في المائة من الثروة الوطنية الإجمالية، و5 في المائة من الثروة الطبيعية. وفي سنة 2013، توزعت هذه الثروة بين 26,9 مليار درهم بالنسبة للخشب، و13,7 مليار دولار لغير الخشب.

ورغم الجهود المبذولة للمحافظة على الغابة المغربية وتطويرها، فإنها ما فتئت تتعرض لضغط بشري قوي. وهكذا، فقد انتقلت المساحات التي أعيد تشجيرها من 10.000 هكتار في السنة، في بداية الثمانينيات، إلى أكثر من 33.000 هكتار في السنة، في نهاية سنة 2006²⁹. وقد بلغت المساحة المُشجرة، سنة 2013، حوالي 580 ألف هكتار. ومع ذلك، فإن الوتيرة الحالية التي تعرفها عملية إعادة التشجير، حسب المندوبية السامية للمياه والغابات، غير كافية للحيلولة دون الحد من التدهور الناتج عن الضغط المتزايد على الغابات وعلى الأراضي الغابوية، والناتج كذلك عن الجفاف الذي يهدد معظم الأراضي الواجب إعادة تشجيرها، وعن فقر التربة.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ عمليّات تدهور الغابات يستحيل تداركها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف الغابات، ويتطلّب بالتالي ضرورة اعتماد مقاربة مندمجة ومنسّقة للمحافظة على الثروة الغابويّة، وتطويرها وتأمينها التّأمين الأمثل.

تحديات استغلال المناجم المعدنيّة

يغلبُ الفوسفات ومشتقاته على صناعة استخراج المعادن، في المغرب. وتتوفّر بلادنا على أكثر من 75 في المائة من الاحتياطيّات العالمية المعروفة. كما أنّ المغرب هو المصدر الأول للفوسفات في العالم، وثالث أكبر منتج بعد كلّ الولايات المتحدة والصين. وفضلاً عن ذلك، توجد عدة مناجم معدنية أخرى (الحديد والرصاص والزنك والنحاس وغيرها) في مختلف جهات المملكة، يُوجه إنتاجها بصفة أساسية للتصدير.

وقدّ بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية في القيمة المضافة الإجمالية في المتوسط 2,2 في المائة، بين عاميّ 1999 و2008. وفي سنة 2009، انخفضت إلى 2 في المائة، إثر تراجع 32 في المائة من إنتاج الفوسفات، وانتهاء 63 في المائة من الأسعار. وخلال الفترة ما بين عاميّ 2010 و2013، ارتفعت مساهمتها لتصل إلى 3,8 في المائة في المتوسط. كما ساهم هذا القطاع بنسبة 8,3 في المائة في متوسط قيمة الصادرات الوطنية بين 1999 و2013. وعلى مستوى خلق فرص الشغل، تظلّ مساهمة هذا القطاع ضعيفة، بحيث سجّلت أقلّ من 1 في المائة من فرص الشغل في المتوسط بين سنتيّ 1999 و2013.

وقد انتقلت الثروة المعدنيّة، بالأسعار الجارية، من 13,4 مليار درهم إلى 403,6 مليار خلال الفترة ذاتها. وبالأسعار الثابتة، فإنّها وصلت، سنة 2013، إلى 163,4 مليار درهم، مقابل 13,8 مليار درهم في سنة 1999، أيّ بمتوسط زيادة سنوية قدرها 19,3 في المائة. وفيما يخصّ بنية الثروات المعدنية، فإنّ الفوسفات يستحوذ على الحصّة الكبرى حيث بلغ متوسط مساهمته 98 في المائة خلال الفترة ما بين 1999 و2013.

وقدّ دَفَع وجودُ فرص تنمويّة حقيقية، وزارة الطاقة والمعادن، إلى إطلاق استراتيجية وطنية جديدة، سنة 2013، لإعادة هيكلة قطاع المعادن بكيفية تدريجية في أفق 2025 وإعداد مدونة جديدة للمناجم (والذي صادق عليه البرلمان في 2015).

انتقال طاقّي في طور الإنجاز

على الرّغم انتماء المغرب إلى منطقة جغرافيّة معروفة كمَنطقة رئيسية لإنتاج الطاقة، فإنّه لا يتوفّر سوى على نسبة قليلة جداً من هذه الموارد. وبالتالي، فإنّ بلادنا تستوردُ تقريباً جميع حاجياتها (ما بين 93 في المائة و97 في المائة)، حيث بلغت الفاتورة الطاقية، سنة 2013، ما مقداره 102 مليار درهم، مقابل 13 ملياراً سنة 1999، وهو ما يمثل 26,8 في المائة من إجماليّ الواردات.

بالأسعار الجارية، بلغت الثروة الطاقية الإجمالية للمغرب 1 مليار درهم، في سنة 2013، مقابل 227 مليون في سنة 1999، أيّ بمتوسط زيادة سنوية قدرها 11,5 في المائة. وبالأسعار الثابتة، فقد انتقلت من 234,7 مليون درهم، في 1999، إلى 420 مليون في سنة 2013، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4,2 في المائة. ويبرز تحليل بنية هذه الثروة هيمنة الغاز الطبيعي بمتوسط حصة تصل إلى 66,2 في المائة، بين سنتي 1999 و2013، يليه في المرتبة الثانية البترول بمتوسط حصة تبلغ 32 في المائة. أمّا الفحم، فيمثل حصة شبه مُنعدمة تقريبا في الثروة الطاقية.

في سنة 2009، اعتمد المغرب استراتيجية جديدة في مجال الطاقة ترمي إلى تعزيز أمن التزود بالطاقة وتوفيرها، وكذا تحقيق ولوجية معممة بأسعار معقولة. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير القدرات الوطنية من الموارد الطاقية، ولا سيما ما يتعلق بموارد الطاقات المتجددة التي من المتوقع أن تساهم، في أفق سنة 2020، بنسبة 42 في المائة وبنسبة 52 في المائة في أفق سنة 2030، في الإنتاج الكهربائي على الصعيد الوطني، وكذا إلى النهوض بالتجاعة الطاقية، وتحقيق اندماج قوي في المنظومة الطاقية الجهوية. وضمن هذه الدينامية، فإنّ الإنجاز في سنة 2015، لمجمع الطاقة الشمسية، بسعة 160 ميغاواط، في إطار المخطط الشمسي المغربي، يهدف إلى تيسير صعود فرع صناعي شمسي مندمج في بلادنا، فضلاً عن إقامة قدرات للإنتاج الكهربائي انطلاقاً من مصادر متجددة.

5. الراسمال المُنْتَج

سياسة لفائدة الاستثمار في سياق المنافسة والأزمة

من أجل تسريع وتيرة نموّه الاقتصادي، قام المغرب ببذل جهود لا يُستهانُ بها في مجال الاستثمار. وبالتالي، فقد عرّف هذا الأخير، ما بين 1999 و 2013، متوسط ارتفاع سنوي بلغ 6,9 في المائة من حيث القيمة الحقيقية. وبرتبطه بالنتائج الداخلي الخام، فقد مثل الاستثمار خلال الفترة 1999-2008 في المتوسط حصة 30,1 في المائة. وقد تعززت هذه المساهمة خلال الفترة 1999-2013 لتبلغ متوسط حصة يُقدّر بنسبة 34,9 في المائة.

وبحسب القطاع المؤسسي، فإن متوسط حصة القطاع الخاص، مضافا إليها متوسط حصة المقاولات والمؤسسات العمومية، خلال الفترة ما بين 2004 و 2013، قد ارتفع بأكثر من 80 في المائة من الاستثمارات، بحيث تساهم الخزينة العامة بنسبة 10 في المائة في المتوسط. ولا تأخذ هذه الحصة في الاعتبار المؤسسات والمقاولات العمومية، التي تلعب دورا كبيرا في السياسات المتعلقة بالتنمية. ذلك أنّ هذه المؤسسات والمقاولات العمومية، العاملة في قطاعات الطاقة والمناجم والماء والسكن والنقل والفلاحة والصيد البحري والاتصالات والسياحة، قد استثمرت ما يربو على 78 مليار درهم سنة 2013³⁰.

يوضّح تحليل بنية الاستثمار، بحسب نوعية الإنتاج، أنّ مكوّن البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بحصة تتراوح ما بين 44 في المائة و 50 في المائة، خلال 1999 و 2013. وتعكس هذه المساهمة، في المقام الأول، الجهود المبذولة في مجال تعزيز البنيات التحتية الطرقيّة، والموانئ، والمطارات وتطوير السكن. وعليه، فإن هذا المجهود على مستوى الاستثمار، قد سمح، على وجه الخصوص، خلال الفترة 1999-2013، ببناء أكثر من مليون سكن، وإنشاء 33 سداً، وثلاثة أضعاف الطرق السّيارة (من 472 كلم 1.416 كلم) وتعزيز شبكة الموانئ الذي مكّن المغرب من الارتقاء إلى المرتبة 16 عالميا في مجال الربط البحري³¹، وكذا تعزيز البنيات التحتية الأساسية في جميع التراب الوطني.

غير أنّ تحليل مردودية هذه الاستثمارات، استناداً إلى المعامل الحدي لإنتاجية الراسمال ICOR، تشير إلى وجود هامش كبير في مجال تحسين نجاعة وإنتاجية الاستثمارات، وخاصة في مجال الاستثمارات العمومية. وتدفع هذه الملاحظة إلى ضرورة اعتماد معايير جديدة لا سيما تلك المتعلقة بالأثر على النمو بما في ذلك بعده اللامادي، في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

30 - المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

31 - مؤشر خطوط الربط الملاحي- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2015.

وخلال الفترة نفسها، تراوحت حصة الاستثمار في الصناعة ما بين 34 في المائة و43 في المائة. ومن أجل النهوض بنسيجه الصناعي، أطلق المغرب، في سنة 2006، المخطط الأول للتسريع الصناعي الذي يهدف إلى تطوير القطاعات الصناعية المعروفة بالمهن العالمية للمغرب، وهي: (الأوفشورينغ وصناعة السيارات وصناعة الطيران والإلكترونيك والنسيج وصناعة الأغذية ومنتجات البحر...). وفي سنة 2009، جاء مخطط ثان، هو الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (PNEI) الذي عزز المخطط الأول بتركيزه على المهن الست الأولى (بينما أُعدّ للمنتجات البحرية مخطط خاص هو «مخطط هاليوتيس»)، وصاحبه تنظيم ملتقيات سنوية تهدف إلى ضمان تتبّع النتائج المُحقّقة. كما أنّ مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، الذي أعقبه، أبقى على السقف المحدد للمهن العالمية للمغرب، وركّز، في الآن ذاته، على تجديد النسيج الصناعي الوطني من خلال إنشاء منظومة صناعية متماسكة ومندمجة، وكذا تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسيتم دعم هذه الخطة بصندوق عمومي للاستثمار الصناعي، الذي خصّص له غلاف مالي قدره 20 مليار درهم، وتعبئة 1.000 هكتار من العقار الصناعي.

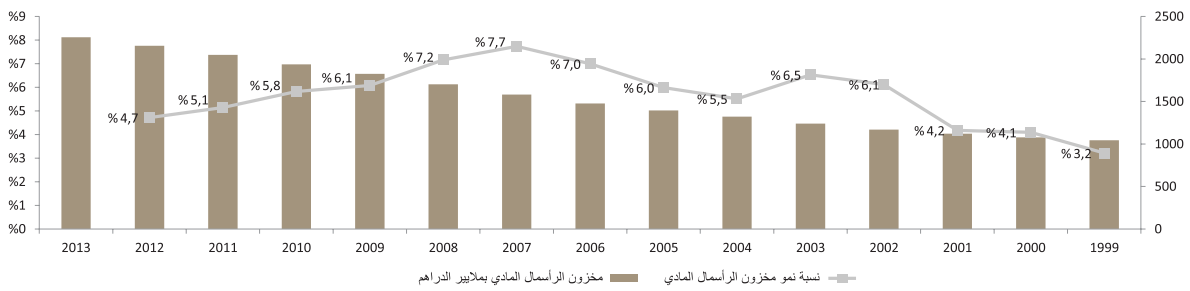
بالموازاة مع ذلك، وبعد إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، سنة 2002، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، واللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، سنة 2010، اتُّخذت مجموعة من التدابير لتشجيع الاستثمار، كما هو الشأن بالنسبة لتبسيط إجراءات إنشاء المقاولات، وإحداث التعريف الجبائي الموحد للمقولة، واعتماد ميثاق جديد للاستثمار سنة 2016 بهدف تعزيز جاذبية رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية نحو الاستثمار الصناعي وخلق فرص الشغل، وذلك في انتظار مراجعة ميثاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على هذه الأوراش الكبرى، قام المغرب بإصلاحات أخرى قصد تسريع وتبسيط عملية الاستثمار، وتحسين الإطار المؤسسي المنظم للأسواق العمومية، وتعزيز التنافسية، وتسوية المنازعات التجارية. وكما أبرز تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الصفقات العمومية، فإن هذه الأخيرة ما تزال، رغم الإصلاحات، لا تطلع بالدور المنوط بها في تحفيز ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تحقيق إدماج قوي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها خلق القيمة والابتكار وفرص الشغل.

تقييم الرأسمال المنتج والمساهمة في الثروة الإجمالية

يتكوّن الرأسمال المنتج من مخزون الرأسمال المادي (أي مجموع الاستثمارات السابقة ناقص الاستهلاك في تاريخ محدد) ومخزون الرأسمال العقاري المكون من الأراضي الحضرية. وبالأسعار الثابتة لسنة 2007، تطوّر الرأسمال المنتج، منتقلاً من 1.352 مليار درهم، سنة 1999، إلى 3.193 مليار، سنة 2013. وبالتالي، فهو يمثل نسبة 27,3 في المائة من الثروة الإجمالية سنة 2013، مُقابل 20,1 في المائة سنة 1999. وقد انتقل مخزون الرأسمال المادي، بالأسعار الجارية، من 968,9 مليار درهم، سنة 1999، إلى 2.683,3 مليار، سنة 2013. وبالأسعار الثابتة، فقد تجاوز مخزون الرأسمال المادي الضعف في ظرف 15 سنة، حيثُ انتقل من 1.090,1 مليار درهم، سنة 1999، إلى 2.574,8 مليار، سنة 2013، محققاً بذلك تقدماً بمعادل سنوي قدره 6,3 في المائة.

ونسبة إلى الثروة الإجمالية، فإن حصة الرأسمال المادي قد انتقلت من 16,1 في المائة، في سنة 1999، إلى حوالي 20,3 في المائة، في سنة 2013، مساهمةً بذلك بنسبة 18,4 في المائة في المتوسط في الثروة خلال هذه الفترة. وبالتالي، فإن مخزون الرأسمال المادي هو الثروة المادية الأولى في المغرب، ويمثل أكثر من ضعف الرأسمال الطبيعي الذي يأتي في المرتبة الثانية.

الشكل 15: تطور الرأسمال المادي للمغرب (بالأسعار الثابتة سنة 2007)



تبيّن مقارنة المغرب مع بلدان أخرى، بناءً على مُعطيات البنك الدولي، أنّ حصة الرأسمال المنتَج في الثروة الإجمالية تُعرف ارتفاعاً نسبياً. حيث أنّ المغرب سجّل، خلال الفترة 1999-2013، معدّل استثمار يُعدُّ واحداً من بين أعلى المعدّلات في العالم. وحسب مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي، فإنّ المغرب يحتل المرتبة 19 من أصل 192 دولة بمستوى استثمار صافٍ (التكوين الخام للرأسمال الثابت) يمثل 31 في المائة من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة ما بين 1999 و 2013.

ومنذ الاستقلال، عرف المغرب تمدناً كبيراً لسكانته. ولمواكبة هذا التطور، بذلت السلطات العمومية مجهودات كبيرة للاستثمار في مجال البنى التحتية، وتعبئة الأراضي العقارية. وتتجلى هذه الاستثمارات، اليوم، في وجود بنية تحتية وقاعدة عقاري حضرية هامّة، يُشكّلان مكوناً لا يُستهانُ بهما للثروة الوطنية.

وبالنظر إلى صعوبة إنجاز تقييم مباشر لقيمة الأراضي في المناطق الحضرية، فإنه يُفترض أنّ هذه القيمة هي نسبة ثابتة تُساوي 24 في المائة من قيمة الرأسمال المادي³². وبناءً عليه، فإنّ ثروة الأراضي الحضرية، بالأسعار الجارية، تُقدّر بـ 644 مليار درهم، سنة 2013، مقابل 232,5 مليار سنة 1999. وبالأسعار الثابتة، يشير تحليل تطوّر الأراضي في المناطق الحضرية، بين 1999 و 2013، إلى مضاعفة ثروته تقريباً خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 261,6 مليار درهم في 1999 إلى 617,9 مليار في 2013، أي بمتوسط معدل نموّ سنويّ قدره 6,3 في المائة. كما انتقلت حصة ثروة الأراضي الحضرية في الثروة الإجمالية من 4,4 في المائة إلى 4,8 في المائة بين سنتي 1999 و 2013.

32 - بالنظر إلى صعوبة إجراء تقييم مباشر لقيمة الأراضي في المناطق الحضرية، فقد تمّ اختيار هذه المقياس بالاستناد إلى تقييم ثروة الأراضي الحضرية في كندا. وقد كانت النسبة المحصّل عليها 33 في المائة من قيمة البنى التحتية، والتي تمثل 72 في المائة من الرأسمال المادي في كندا، أي ما يمثل حصة 24 في المائة من الرأسمال المادي.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور ثروة الأراضي الحضرية، ما بين 1999 و2013، قد تأثر من جراء ارتفاع معدل النمو الحضري، الذي انتقل من 54 - 15,1 مليون ساكن- إلى 60 في المائة - 19,5 مليون ساكن - خلال الفترة ذاتها، حيث مثل ساكنة حضرية إضافية بلغت 4,4 ملايين نسمة، يُضاف إليها آثار المضاربة العقارية.

6. الأصول الخارجية الصافية

تضطرّ البلدان، في أنشطتها الاقتصادية، إلى مبادلة السلع والخدمات، وإلى تلقي الرّساميل والأدوات ونقلها مع الخارج. ويشكّل رصيد هذه المبادلات حصّة من الثروة الإجمالية. وإذا كان ميزان الأداءات يُتيح قياس تدفّقات هذه المبادلات خلال فترة معيّنة، فإنّ الوضع الماليّ الخارجيّ الإجماليّ يسمح بتقييم الوضعية المالية للاقتصاد إزاء الخارج.

تطوّر المكوّنات الرئيسيّة للميزان الجاري

يَمكّن تحليل تطوّر الحساب الجاري في المغرب من التمييز بين ثلاث مراحل. حيثُ عرفت المرحلة الأولى، من 1990 إلى 2000، عجزاً متوسطاً قدره 0,8 في المائة من الناتج الداخليّ الخام؛ ومرحلة ثانية فائضة، تمتدّ ما بين سنتي 2001 و2007، عرفت فائضاً متوسطاً بلغ 2,3 في المائة من الناتج الداخليّ الخام. ومن 2008 إلى 2013، عرّف الميزان تفاقماً للعجز الجاري بلغ 6,6 في المائة من الناتج الداخليّ الخام في المتوسط، بعد أقصى بلغ 9,5 في المائة سنة 2012.

إنّ تدهورَ رصيد المعاملات الجارية منذ سنة 2008، مردّه بصفة أساسية إلى تفاقم العجز التجاري، وإلى تدني أو ضعف وتيرة نمو مداخيل تنقلات وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، التي تراجعت وتيرة تطورها في المتوسط إلى -0,2 في المائة و1 في المائة على التوالي، بين سنتي 2008 و2013، عوض 15,5 في المائة و15,7 في المائة بين سنتي 2000 و2007.

وقد مكّنت سياسة انفتاح المغرب على الاقتصاد الدوليّ من الرّفْع من صادراته في السنوات الأخيرة. غير أنّ ذلك جرى بوتيرة أبطأ من وتيرة الواردات، وذلك في سياق طبعته الأزيمة التي عرفتها منطقة اليورو، والارتفاع المهول في أسعار الموادّ الأولية. وبالتالي، تفاقم العجز التجاريّ ليصل إلى 21,8 في المائة من الناتج الداخليّ الخام في المتوسط، ما بين سنتي 2008 و2013، مقابل 13,7 في المائة، ما بين سنتي 2001 و2007.

وعلى صعيد آخر، ومنذ الشروع في تنفيذ استراتيجية المهن العالمية للمغرب، عرفت حصّة المنتجات النهائية للمعدات الصناعية من إجماليّ الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 17,2 في المائة، سنة 2013، مقابل 6,1 في المائة سنة 1999³³. وقد صاحب هذا التطوّر تعزيز هامّ للمحتوى التكنولوجي للصادرات.

وقد بلغت حصة المنتجات المصنفة في الفئة العليا من التكنولوجيات المتوسطة وكذا المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتطور، في 2013، إلى 47 في المائة من الصادرات، مقابل 31 في المائة في 2003، غير أنه بقيت دون المتوسط الدولي البالغ 56,8 في المائة خلال 2009-2012.

وفيما يتعلق بمتوسط وتيرة النمو السنوي للواردات، فقد انتقل من 4 في المائة خلال فترة 1990-1997، إلى 11,4 في المائة في المتوسط ما بين 1998 و2007، قبل أن يعرف تباطؤاً إلى 3,2 في المائة بين 2008 و2013. وطيلة هذه الفترة الماضية، وفضلاً عن الارتفاع الكبير في فاتورة الطاقة، فإن تركيبة الواردات اتسمت بهيمنة المنتجات شبه المصنعة ومنتجات النهائية في مجال المعدات الصناعية والاستهلاك.

وفي الختام، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لفائدة المنظومة الإنتاجية والنهوض بالتجارة الخارجية، فإن حصة السوق المغربية في التجارة العالمية عرفت شبه ركود بما يقرب 0,11 في المائة خلال الفترة ما بين 2000 و2013.

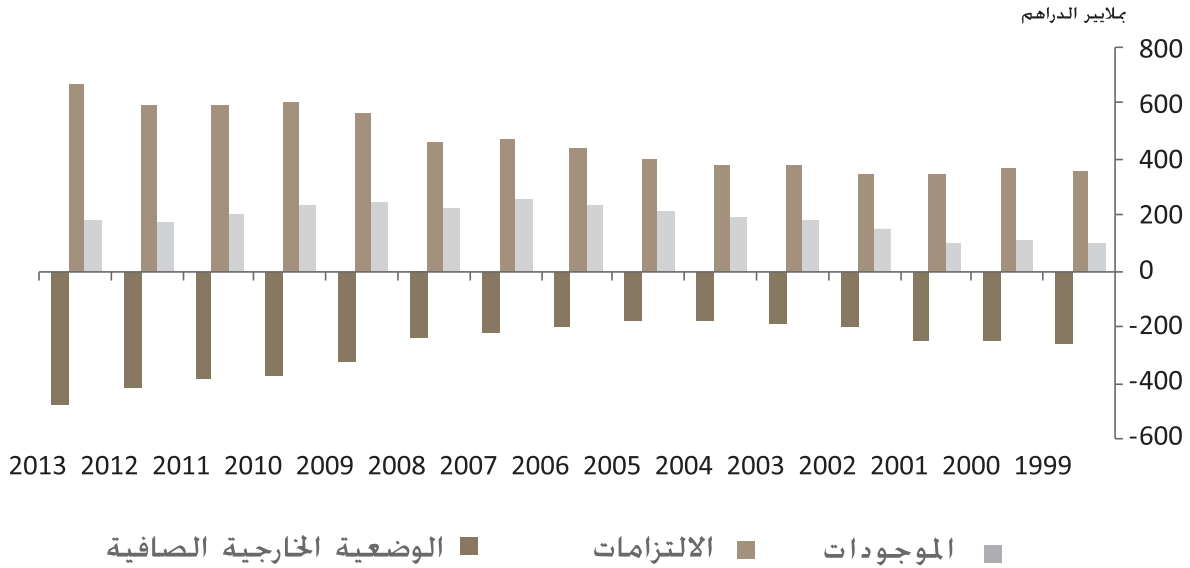
الوضع المالي الخارجي الإجمالي

في متم سنة 2013، عرفت الوضعية المالية الخارجية الإجمالية مديونية بلغت 557,3 مليار درهم، مقابل 197,5 مليار سنة 1999³⁴.

وقد أبرز تحليل تطور الوضعية المالية الخارجية الإجمالية وجود مرحلتين متميزتين. مرحلة أولى تمتد من 1999 إلى 2004، عرفت خلالها تحسناً نسبياً بمعدل 21,8 في المائة من المديونية التي وصلت، سنة 2003، إلى 154,5 مليار، قبل أن تسجل انخفاضاً بمعدل 2,5 في المائة إلى 150,6 ملياراً في 2004. ويعكس هذا التطور متوسط زيادة للرصيد (16,8 في المائة) أعلى من تزايد الالتزامات (3 في المائة) خلال الفترة نفسها. بالمقابل، تدهورت وضعية مديونية الوضع الخارجي الصافي منذ سنة 2005، منتقلة من 159,5 مليار درهم إلى حوالي 557,3 مليار سنة 2013، بمتوسط وتيرة بلغ 16,9 في المائة.

وبالأسعار الثابتة لسنة 2007، فإن الوضع الخارجي انتهى باتساع هو الالتزامات الصافية للمغرب إزاء غير المقيمين بمقدار 222,2 مليار درهم 2013 لتصل إلى 478,2 مليار سنة 2013، وهو تراجع بلغت نسبته 86,8 في المائة بالقياس إلى سنة 1999.

الشكل 16: الوضعية المالية الخارجية الإجمالية للمغرب (بالأسعار الثابتة سنة 2007)³⁵



وعليه، يبقى الوضع المالي الخارجي الإجمالي للمغرب متسماً بعجز بنيوي، وهذه الوضعية تُفاقم من هشاشته أمام الصدمات الخارجية. وبالتالي، فإنّ تحسّين هذا الوضع، على المدى المتوسط وال المدى الطويل، يتطلب بالضرورة تقويم الميزان التجاري، مع توفير عرض وطني أكثر تنافسية يتسع ليشمل عدداً هاماً من المنتجات القابلة للتصدير وذات قيمة تكنولوجية قوية، فضلاً عن تعزيز جاذبية بلادنا، وتعبئة قوية للإدخار الداخلي.

القسم

3

من أجل خلق ثروة إجمالية لفائدة
جميع المواطنين والمواطنات

عرف

المغرب، بفضل رؤية استراتيجية واضحة وتضافر جهود مختلف الفاعلين والقوى الحية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1999 و2013، تحولات هيكلية هامة، من حيث وتيرتها ونوعيتها، مما مكّنه من الانتقال إلى عتبة جديدة في النمو. فقد تسارعت وتيرة الانتقال الديمغرافي والتعمير، وارتفع أمد الحياة، كما عرف الدخل الفردي زيادة ملحوظة، وتراجع الفقر إلى حدود النصف، وعرفت السوق الداخلية انفتاحاً تدريجياً. علاوة على ذلك، عززت بلادنا مكانتها كوجهة إقليمية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكقطب للأمن والاستقرار باعتراف من المجموعة الدولية.

في السياق ذاته، تضاعفت خلال هذه الفترة الثروة الإجمالية للمغرب، التي تأخذ في الاعتبار رأسماله غير المادي. وهذا التطور هو نتيجة تحقيق بلادنا لتقدم مهم، ولا سيّما عبر المضي في مسار شامل للمصالحة، وإنجاز تدارك سوسيو-اقتصادي كبير للخصاص والنواقص المتراكمة، واعتماد سياسة انفتاح وتحولات مُستدامة.

وقد أطلق جلالة الملك محمد السادس مسلسل المصالحة، منذ سنة 1999، عبر تطبيق مفهوم جديد للسلطة يهدف إلى جعل المواطن في قلب الخدمات العمومية. وقد كانت هذه المقاربة الجديدة تتطلب مصالحة المغاربة مع ماضيهم، من خلال اعتماد منهجية تقوم على العدالة الانتقالية التي مكّنت ضحايا الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان من التعبير العلني عما تعرّضوا له من تعسّفات وانتهاكات، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر الفردي والجماعي.

بالموازاة مع ذلك، تم توطيد الهوية المغربية في تنوع مكوناتها وروافدها، وذلك على وجه الخصوص، بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وتدرّيس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية. كما تعزّزت مكانة المرأة في المجتمع من خلال إصلاح مدونة الأسرة، ومراجعة قانون الجنسية الذي مكّن المغريّات من حقّ منح جنسيتها لأطفالهنّ، وولوج النساء إلى بعض المهن التي كانت إلى وقت قريب حكراً على الرجال، فضلاً عن وضع آليات تمييزية لفائدة النساء في الانتخابات التشريعية والترابية.

وقد تعزز التزام المغرب في مجال الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان الأساسية باعتماد دستور جديد سنة 2011 الذي كرس التنوع الثقافي واللغوي للأمة المغربية، باعترافه بالأمازيغية كلغة رسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية. كما نص كذلك على المساواة بين الجنسين، واعترف بالجيل الجديد من حقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته، نص الدستور الجديد على الفصل بين السلط، كما اعتبر البرلمان هو المصدر الوحيد للتشريع، مع تقوية دور المعارضة.

كما أُحدثت مؤسسات دستورية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للعمل على دعم آليات الحوار بين القوى الحية في البلاد، وتطوير الديمقراطية التشاركية. وبالموازاة، تم توطيد الديمقراطية التمثيلية بوضع الأسس والشروع في تنفيذ الإصلاح الكبير المتمثل في الجهوية المتقدمة.

وقد مكن هذا الترسخ للمكتسبات الديمقراطية من تطوير دينامية سياسية هامة، تقوم على قواعد الحوار والمشاركة، ومن بروز دينامية جديدة للمجتمع المدني.

هذا المسلسل الذي واكبه على الصعيد الثقافي، خلق منصات تعبيرية جديدة، على غرار المهرجانات المتعددة والإذاعات الخاصة ووسائل الإعلام الإلكترونية والشبكات الاجتماعية، يترجم بقوة خيار الانفتاح والانتقال الذي تنهجه بلادنا.

إنّ الفضل في كل هذه التطورات الإيجابية، الذي أظهر قدرة المغرب على الصمود في وجه الأزمات الإقليمية متعددة الأشكال التي ما فتئت تعرفها المنطقة، يعود بالأساس صمام الأمان الذي تجسده الملكية، ممثلة في شخص صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين وضامن الوحدة الوطنية والترايبية. ويعود الفضل فيها أيضاً إلى العمق التاريخي للإنسية المغربية حيث تنصهر مختلف المكونات والروافد الثقافية والحضارية التي كرسها الدستور.

وعلى مستوى العمل الاجتماعي والتضامني، شكّلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منعطفاً بارزاً على مستوى محاربة الفقر، حيث أدرجت العنصر البشري في صميم النموذج التنموي الوطني، وأعطت دفعة قوية للجهود الهامة المبذولة من أجل تدارك بعض التأخر المسجل في بعض المجالات الاجتماعية، منها تخفيض نسبة الأمية، وتعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي (حيث انتقلت نسبة التمدّرس من 79,1 في المائة إلى 99,6 في المائة). وخلال هذه الفترة، تضاعفت حوالي مرتين نسبة التمدّرس في مستوى الثانوي الإعدادي، بينما بلغت ثلاثة أضعاف تقريبا بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي. وفي الوقت نفسه، انتقلت نسبة الأمية من 48 في المائة إلى 32 في المائة خلال الفترة نفسها.

أمّا على صعيد الخدمات الأساسية، فقد انتقلت نسبة الولوج إلى الماء الشروب والكهرباء، على التوالي، من 40 في المائة إلى 97 في المائة، ومن 16 في المائة إلى 97 في المائة خلال الفترة ما بين 1999 و2013. أمّا بخصوص الحماية الاجتماعية، فإن أكثر من 62 في المائة من الساكنة عموماً، وأكثر من 80 في المائة من العاملين في القطاع الخاص يتوفرون اليوم على تغطية صحية أساسية، مقابل أقل من 20 في المائة (بالنسبة للفئتين) سنة 1999. وأخيراً، ففي مجال السكن، تراجع العجز المسجل إلى النصف.

وخلال الفترة ذاتها، تم فك العزلة على أكثر من ثلاثة ملايين شخص في الوسط القروي، حيث امتدت الشبكة الطرقيّة، سنة 2013، إلى حوالي 57.334 كلم، بوتيرة ارتفاع بلغت 2,5 في المائة في السنة.

وهكذا، فخلال الفترة ما بين 2001 و2014، انتقل متوسط الدخل السنوي للفرد الواحد من حوالي 11.000 درهم إلى 19.000 درهم، محققاً متوسط نمو سنوي قدره 5 في المائة، مما أدى إلى متوسط زيادة سنوية في القوة الشرائية تبلغ 3,4 في المائة³⁶. وقد صاحب هذا التحسن في مستوى العيش تراجع نسبي في الفوارق الاجتماعية، مع تسجيل اتجاه نحو الانخفاض في مؤشر جيني. فضلاً عن ذلك، تم تسجيل انخفاض طفيف في الفوارق المجالية، حيث انتقل التفاوت في مستوى العيش بين الساكنة الحضرية والساكنة القروية من 2 إلى 1,9. فقد ارتفع مستوى عيش الساكنة القروية بنسبة 3,7 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها، في حين انتقل مستوى عيش الساكنة الحضرية بنسبة 3,1 في المائة. وعلاوة على ذلك، بدأ يُسجّل تقارب في مستويات العيش بين مختلف جهات المملكة، وهو تقارب ينبغي تعزيزه.

كما تجلّى هذا التحسن في مستويات العيش كذلك في حدوث تحولات هامة على مستوى بنية استهلاك الأسر، ولا سيّما في مجال التعليم والصحة والتنقل والاتصال والترفيه، والتي من شأنها أن تشكل تحديات يتعين مواجهتها من أجل ضمان تكافؤ الفرص. إلا أن هذا الارتفاع في مستوى العيش لا ينبغي، مع ذلك، أن يحجب استمرار مظاهر الفقر والهشاشة، وخاصة في العالم القروي، والفوارق المسجلة ذات الأبعاد المتعددة.

وفي الجانب الاقتصادي، سجّل المغرب انتقالاً إلى عتبة جديدة في النمو، كما نوع بنيته الإنتاجية بالرفع من جودة منتجاته، ولا سيّما بفضل السياسات القطاعية الجديدة، وسياسة الأوراش الكبرى.

كما أن المغرب طوّر استراتيجيات قطاعية طموحة مما مكنه من الانخراط في الاقتصاد الأخضر بمخطط الطاقة الشمسية ومخطط الطاقة الريحية، وتطوير قطاعات واعدة كالسياحة، بالانتقال من متوسط قدره أربعة ملايين سائح في السنة إلى أكثر من عشرة ملايين كمتوسط سنوي بين 1999 و2013، علاوة على تعزيز صعود مهن عالمية جديدة للمغرب (في قطاعات السيارات والطيران والخدمات المنقولة، الخ). وقد مكّنت هذه السياسات من تحسين جاذبية بلادنا، حيث أنقلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 847 مليون دولار سنة 1999 إلى 3,3 مليار دولار سنة 2013.

على صعيد آخر، دعمت هذه السياسات القطاعية مشاريع كبرى مهيكله مكنت من إنجاز بنيات تحتية كبيرة، وتحسين الربط الداخلي والدولي لبلادنا، وتعزيز صعود أقطاب تنموية جهوية، كما هو الشأن بالنسبة لميناء طنجة المتوسط، إضافة إلى الاستجابة لطموح المغرب في أن يصبح منصة إقليمية للاستثمارات والصادرات. وبالتالي، فانطلاقاً من هذا الهدف عملت بلادنا، خلال الفترة نفسها، على تعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني بتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحرّ، ولا سيّما مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الرابطة الأوربية للتجارة الحرة وتركيا، فضلاً عن اتفاقية أكادير التي تضمّ، بالإضافة إلى المغرب، كلاً من مصر والأردن وتونس وفلسطين. بالموازاة مع ذلك، عزز المغرب تعاونها مع بلدان الخليج، واعتمد سياسة الصعود المشترك على مستوى القارة الأفريقية.

وقد شجع هذا السياق على خلق الثروة التي تجاوزت الضعف، بالأسعار الجارية، خلال الفترة ما بين 1999 و 2013. وتُعزى نسبة 60 في المائة من هذا الارتفاع إلى تطوّر الرأسمال غير الماديّ، ونسبة 30 في المائة إلى تطوّر الرأسمال المنتج، في حين تُعزى بنسبة 10 في المائة إلى تطوّر الرأسمال الطبيعيّ.

وبالتالي، يبقى أهم محرّك لنموّ الثروة الوطنية هو الرأسمال غير المادي الذي يشمل الرأسمال البشري والاجتماعي والمؤسّساتي، وأيضا في مكونات أخرى للثروة الوطنية، كاستقرار بلادنا وتاريخها الممتد وثقافتها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من حجم كلّ الجهود المبذولة، لا تزال هناك بعض النواقص، ولا سيما على مستوى الفوارق في الفرص والدخل، وبطالة الشباب والنساء، وجودة التعليم، ومردودية الاستثمار، وكذا في مجال الحكامة الجيدة والثقة.

ويبرز هذا التطوّر المتباين وجود تفاوت بين الإصلاحات المُنجزة وبين مستوى تحسين التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي وجودة المؤسّسات. كما يشير هذا التطوّر إلى أن الرأسمال الوطني غير الماديّ ينطوي على مؤهلات وإمكانات هائلة لم تُستثمر بما يكفي لتحسين الثروة الإجمالية لبلادنا.

غير أن هذا التقدّم المحرّز يشكّل، مع ذلك، قاعدة صلبة يمكن أن يعتمد عليها المغرب للرفع من حجم ثروته الإجمالية وتوزيعها توزيعاً أكثر إنصافاً. وبالتالي، يتعيّن على بلادنا أن يحدّوها الطموح إلى إعداد رؤية للمستقبل، والحرص لا سيما على تعبئة جميع القوى الحيّة في البلاد العمل معاً في اتجاه تحقيق طموح الصعود المجتمعي المنصف من أجل بناء مغرب مزدهر يضمن مقومات جودة الحياة للجميع، ويتيح لكل المواطنين فرص استثمار مؤهلاتهم وخبراتهم، كما يعمل على تحسين مستوى الرفاه؛ مغرب منصف يستمد قوّته من تاريخه ومؤسّساته وقيمه، ويشق طريقه بخطى واثقة في عالم معلوم.

يمثّل بلوغ هذا الهدف تحدياً كبيراً يتعين على المغرب مواجهته، على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة، وذلك من خلال التسريع الملموس لانتقاله الذي سيمكن كل الجهات من الاستفادة من نتائج هذا النمو، ويمكّن المواطن المغربي من الولوج إلى منظومة تربية ذات جودة، وإلى سكنٍ لائق، وإلى تغطية صحيّة أساسية، وتقاعدٍ كريم، وبيئة سليمة ومحمية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، وبالاعتماد على المكتسبات المنجزة، فإن بلادنا مدعوة للانتقال إلى سرعة أقوى في القضاء على الفقر وعلى الحد من التفاوتات بصفة خاصة. ذلك أن التقليل من الفقر من خلال الحد من الفوارق يمكن أن يكون أفضل مرتين من الزيادة في النمو³⁷. كما يتعين العمل كذلك من أجل الحد من الشعور بالفوارق، ولا سيما في صفوف الفئات الوسطى، تعزيزاً للتماسك الاجتماعي.

وفي الأخير، يتعين على بلادنا أن تستعمل بنجاحة مواردها النادرة، ولا سيما الماء والطاقة، وأن تعيد النظر في أماكن العيش من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة. ولتحقيق ذلك، يحتاج المغرب إلى تعبئة مختلف قواه الحية، من أجل أن تتمكن كل الأطراف الفاعلة في المجتمع من تملك هذا الطموح الجماعي. وبالتالي، فلا يمكن تحقيق هذا الطموح إلا بإبرام تعاقدات كبرى واضحة الأهداف والمعالم والوسائل بين الدولة والمواطنين والأحزاب السياسية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والفاعلين في المجتمع المدني المنظم. كما يحتاج المغرب إلى التعاون مع شركائه في الجوار وفي جميع أنحاء العالم.

إن تحقيق هذه الإمكانيات يحتاج كذلك إلى إدراج مستلزمات توزيع أفضل للثروات ضمن أولوياتنا الوطنية، من خلال إدراج الرأسمال غير المادي في السياسة العمومية.

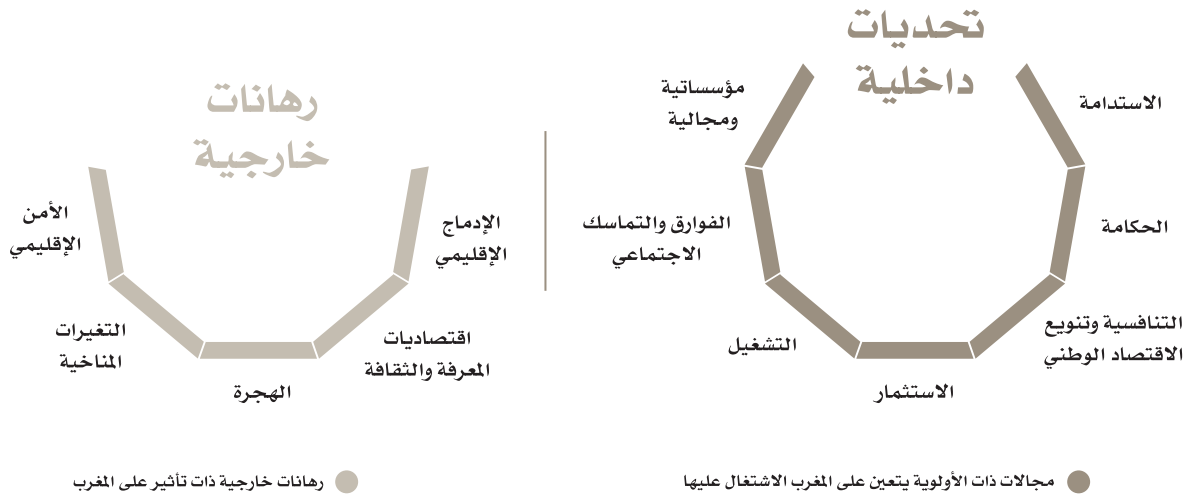
وفي هذا الصدد، ينبغي اعتماد مقاربة جديدة من شأنها أن تأخذ في الاعتبار الرأسمال غير المادي باعتباره مكوناً وعاملاً أساسياً من عوامل الثروة الإجمالية. ويجب أن تكون هذه المقاربة عَرْضَانِيَّةً وتجعل السياسات العمومية قابلة للتنفيذ والتقييم في إطار متجانس ومندمج، وفق منطق تصاعدي يشارك مجموع الفاعلين المعنيين، ولا سيما المجتمع المدني المنظم والمجالات الترابية.

وعليه، سيقوم هذا القسم من التقرير باستعراض التحديات الداخلية التي يتعين على المغرب مواجهتها، والرّهانات الخارجية التي ينبغي رفعها، ويقترح طموحاً جديداً من أجل تأهيل المغرب للصعود المجتمعي، عن طريق تحقيق تنمية قوية ومستدامة ومندمجة يكون لها تأثير على رفاه المواطنين، وتسريع وتيرة تنمية بلادنا وضمان توزيع منصف لمنافع النمو. ولهذه الغاية، تمّ تحديد سبع رافعات مهيكلية يركز عليها الطموح المقترح، يصاحبها عدد هام من التوصيات، فضلاً عن أداتين للمواكبة:

■ لوحة قيادة تشتمل على خمسين مؤشراً مرتبة بحسب الرافعات السبع المحددة؛

■ مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية.

1. التحدّيات والرّهانات



التحدّيات الداخليّة: مجالات التدخل ذات الأولويّة

يتعلق الأمر أساساً بضمان تكافؤ الفرص وتعزيز قدرات المواطنين على تحقيق كل إمكاناتهم، كل في مجاله، واعتماداً على ما يتوفر عليه من وسائل وما يحركه من طموحات، فضلاً عن تحسين شروط تطوّر الرأسمال البشريّ. وفي هذا الإطار، من الضروريّ، من جهة، توفير الشروط التي تضمن الإسهام الفعلي لكل الفاعلين في مسلسل التنمية وخلق الثروة، ومن جهة أخرى، بالرّفّع من قدرات جميع مكوّنات المجتمع على التكيف مع متطلبات متعددة الأبعاد لعالم صار أكثر تعقيداً، يشهد تحوّلات متسارعة فضلاً عن تفاقم المظاهر المتعددة للا استقرار على الصعيد الإقليمي والدولي.

● تحدّيات مؤسّساتية وترابية

▪ فعليّة القوانين والإصلاحات

اعتمد المغرب خلال الفترة 1999-2013، عدداً من الإصلاحات، كما أصدر أو عدّل عدداً من القوانين التي عملت على ترسيخ الخيار الديمقراطي للمملكة، وعلى تحديث بنائه المؤسّساتي لتعزيز أسسه السياسيّة والإداريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

غير أنّ فعليّة القوانين والإصلاحات لا تزال تشكّل تحدياً كبيراً في بلدنا. وفي هذا الشأن، فإنّ القانون التنظيمي رقم 13-65 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، ينصّ على ضرورة أن تُرفق مشاريع القوانين الرامية لسنّ أيّ تشريع جديد أو مراجعة تشريع قائم بدراسة حول آثارها. غير أنّ طبيعة وأهداف هذه الدراسات حول الآثار ليست موحّدة ولا يتمّ نشر نتائجها بكيفية منتظمة. وبالنظر إلى الطبيعة التقييمية لهذا المقتضى ومجال دراسته الواسع، فإنّه يطرح مسألة تحسين نوعيّة المعايير والتدابير التي تلزم الإدارات العموميّة بتبرير اختيار الإجراءات المزمع اتخاذها، ومواكبة مشاريع القوانين بـ «مذكرات تقديميّة» حقيقية، فضلاً عن تقييم آثارها السوسيو-اقتصاديّة.

كما أنّ اعتماد القوانين والإصلاحات لا يتم استتباعها في آجال معقولة بمقتضيات إجرائيّة ضمن نصوص تطبيقية. وحتى في حالة وجود هذه الأخيرة، فإنّه غالباً ما يُلاحظ نوعٌ من التساهل مع عدم تطبيق القانون والنصوص التنظيمية المعمول بها كما هو الحال في بعض الأحيان بالنسبة للقطاع غير المهيكّل وقانون الشغل. وبالتالي، فإنّ هذه الفعليّة النسبية للقوانين والإصلاحات تساهم في تأخير مفعولها، وتحافظ من الناحية الاقتصادية على استمرار أنشطة الرّيع، كما تضرّ بتنافسيّة المقاولات وبالجابية الاقتصادية لبلادنا بالمعنى العامّ.

أمّا التّحدي الآخر، في مجال التطبيق الفعليّ للقانون في مختلف جوانب حياة المواطنين، فإنّه يتّصل بكيفية اشتغال القضاء وتعزيز استقلالته ووضوح المنظومة القضائية، كما يتّصل بتحسين الفعالية والشفافية والسلاسة وجودة الخدمات الإدارية.

▪ الهوية والتنظيم الذكيّ للمجالات الترابية

على صعيد اللامركزية، يتطلّب البناء المؤسّساتي، الذي ينصّ عليه دستور 2011، مقاربات جديدة للسياسات العمومية الترابية. ذلك أن تشجيع تخصصات المجالات الترابية، باعتبارها مجالات واعدة بالنمو وخلق فرص الشغل، يعتبر اليوم توجّهاً راجحاً على الصعيد العالميّ.

وفي هذا الصّد، تشكّل الجهوية التي أطلقها المغرب، والرّامية إلى العمل على بروز المجالات الترابية، تحدياً كبيراً يتماشى مع التوجّهات المعمول بها اليوم على المستوى الدولي في مجال إعداد وتنفيذ المشاريع، وتعبئة الوسائل البشرية والمالية على المستوى الجهويّ والترابيّ. كما تتركز القضايا المرتبطة بهذا التنظيم الجديد للمجالات على تقريب القرار العموميّ من المواطنين، وفتح فضاءات جديدة تمكنهم من المساهمة في السياسات العمومية وإغنائها، وعلى الأخذ في الاعتبار تخصصات المجالات ومؤهلاتها وحدودها وتكاملها، إنّ على صعيد الجماعة الترابية أو الجهة أو بين الجهات أو وطنياً ودولياً.

وبالنسبة للبعد الترابي للتنمية، فقد وُضِعَ المغرب الأدوات المؤسّساتية الضرورية لتقسيم المملكة إلى جهات إدارية واقتصادية. غير أنّ الشّروط الكفيلة بإنجاح هذا التوزيع الترابي الجديد تتطلّب الوقوف عند مختلف قدرات الإقلاع التي تتوفر عليها هذه المجالات، على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وكذا استعمال أفضل للوسائل البشريّة والماديّة الضرورية من أجل إعداد وتنفيذ مخطّطات تنمويّة جهويّة مندمجة ومدمجة ومُنصّفة ومستدامة.

كما يتعلّق الأمر بمواجهة التّحديات المتعلّقة بإندماج وتجانس هذه المشاريع الجهويّة مع التطلّعات الوطنيّة الكبرى، إضافة إلى ما يتعلّق بالتكامل والتضامن بين الجهات.

ثمّ إنّّه يتعيّن على الجهويّة المتقدّمة أن تواجه التّحديات المتعلقة بالتعمير وبفكّ العزلة عن المناطق النائيّة وتوفير العقار والحفاظ على الموارِد الطبيعيّة والبنيات التحتية والخدمات الاجتماعيّة والجاذبيّة والكفاءات والابتكار.

كما يتعيّن عليها، من جهة أخرى، توفير فرص جديدة لخلق الثروة والشغل تستجيب لحاجيات وانتظارات المواطنين، وتشجّع على تعبئتهم وانخراطهم. ومن أجل اغتنام هذه الفرص، يتعيّن على الجهات مُواجهة التّحديات المُرتبطة بالنخب السياسيّة وبالفاعلين السوسيو-اقتصاديّين المحليّين، والموارد البشريّة الضّرورية لتدبير هذه الديناميّة الجديدة ومواكبتها. وبالفعل، تعدّ الكفاءات البشريّة التي يتعين وضعها في خدمة التنمية الترابية عاملاً أساسياً من عوامل نجاح الجهويّة المتقدّمة وأثرها على التنمية المدمجة المنشودة.

▪ استباق الحاجيات والرؤية الاستراتيجية

تتميز المجتمعات الحديثة بقدرتها على الاستباق ووضع رؤى مستقبلية لاستشراف التوجّهات الكبرى المطروحة والمتاحة. وفي هذا الإطار، يشكل استباق الحاجيات المستقبلية تحدياً كبيراً بالنسبة للنموذج التنمويّ الذي اعتمده المغرب خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. هذا النموذج الذي أبان عن نجاعته فيما يتعلّق بالتحول الاقتصاديّ لبلادنا، ونهج السياسات القطاعية، وتدارك التأخر المسجل في العديد من القطاعات، أصبح اليوم يجد صعوبة في الانتظام ضمن رؤية شمولية منسجمة ومُستديمة.

على صعيد آخر، تمكّن المغرب من تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي عززت البنية المؤسّساتية والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا. كما انخرطت المملكة في مسلسل من الإصلاحات المؤسّساتية التي توجّهت باعتماد دستور 2011، وتفعيل مختلف البرامج التنموية العرضانية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والبنيات التحتية، ومناخ الأعمال، الخ)، وفي إطلاق استراتيجيات قطاعية تمّت أجرأتها في عدّة مخططات قطاعية (المغرب الأخضر، هاليوتيس، ميثاق الإقلاع الصناعي، مدعماً بمخطط التسريع الصناعي، والاستراتيجية الطاقية، والمغرب الرقميّ، والاستراتيجيات السياحية، ورؤية الصناعة التقليدية، رواج، الخ).

وإذا كانت مختلف هذه الاستراتيجيات القطاعية تسعى إلى المساهمة في تحقيق نمو اقتصاديّ قويّ ومستدام، وكفيل بخلق الثروات وفرص الشغل، فإنّ أجرأتها ظلّت منحصرة في إطار كل قطاع على حدة، وأدّت بالتالي إلى قصور على مستوى التجانس والالتقائيّة، والتأزر القطاعيّ الكفيل بضمان وقع أفضل

لهذه السياسات ومضاعفته، إضافة إلى قصور على مستوى إشراك الأطراف المعنية وانخراطها. فضلا عن ذلك، فإن الآليات المعتمدة من أجل التنسيق بين هذه الاستراتيجيات، وأدوات حكومتها وتقييمها، لا تكون في غالب الأحيان ناجعة بما فيه الكفاية.

من جهة أخرى، فإن التداخل بين الوكالات التنفيذية، المكلفة بالمشاريع الاستراتيجية والمهيكلية، والمصالح المركزية والترايبية للإدارة، والتنسيق فيما بينها، يتطلب توضيحا وتدقيقا أكثر على مستوى المسؤوليات والقيادة الاستراتيجية.

وبصفة عامة، فإن الإصلاحات التي انطلقت على مراحل، ولا سيما منذ سنوات 1990، قد أدت إلى ظهور عدد كبير من الوكالات والمؤسسات والمنظمات ذات مهام متنوعة إلى درجة خلق التداخل وبعض الارتباك الذي من شأنه عرقلة السير العادي والفعال للمؤسسات. لذلك، يجدر تصحيح هذا الوضع في إطار هندسة مؤسساتية واضحة من طرف الجميع، التي توضح الأدوار والتفاعلات بين مختلف المتدخلين، وبالتالي إجراء ما يقتضيه هذا الوضع من إعادة هيكلة للبنى والمؤسسات الحالية.

على المستوى الاستراتيجي، يطرح تحدي الاستباق مسألة تحديد رؤية شمولية ومندمجة للتنمية بالمغرب، وأجراتها في إطار متجانس يساعد على خلق التقايات المشاريع والفاعلين، وعلى تعضيد الوسائل المرصودة للتنظيم، ولأدوات التقييم والمراقبة والمحاسبة والتأزر، من أجل مضاعفة الآثار والقيمة المنتجة.

إن تحدي الاستباق يتطلب إحداث قطيعة مع سياسات التدارك، ومع التدبير تحت ضغط الإكراهات، سواء في إطار رد الفعل أو التدابير التصحيحية، لأن هذا النمط من التدبير يؤثر سلبا على نجاعة التدخل العمومي وتنمية بلادنا، ويؤثر بالتالي على ثقة المواطنين.

• تحديات الفوارق والثقة

يعمل التماسك الاجتماعي، نظراً دوره المدمج والداعم لتحقيق رفاه المواطنين، على تشجيع التأزر وانخراط الأفراد في مشاريع تنموية شخصية وجماعية. ولكن عندما تكون الفوارق كبيرة جداً، فإن هذا التماسك سرعان ما يتدهور. وبالمقابل، فإن التماسك الاجتماعي يتغذى ويتعزز كلما تم إعمال القواعد الضامنة لعدم التمييز، والمعاملة العادلة والمنصفة للأفراد والجماعات، مما يحافظ ويقوي الشعور بالانتماء والهوية.

كما أن الثقة، التي تعدّ عنصراً آخر يتأسس عليه التماسك الاجتماعي، تفترض توضيح القواعد واحترام سيادة القانون وفعالية العدالة. ذلك أنه للثقة تأثير على التوجه الفردي والجماعي نحو الاستهلاك والاستثمار والانخراط في المشروع المجتمعي، وتحدد بشكل خاص كثافة أو أصر التعاون والمعاملة بالمثل التي تعتبر ضرورية في الحياة المجتمعية، سواء أكانت فردية أو جماعية إزاء المؤسسات.

▪ تقليص الفوارق

إنّ رفع التحديّ في مجال التقليص من الفوارق يُعدّ عاملاً أساسياً من عوامل تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بمجموع التراب الوطني، وضمان الإنصاف والتضامن الاجتماعيّ والتضامن بين الأجيال وبيّن الجهات وبين الجنسين وعلى مستوى الفئات الهشة. وأخيراً، فإنّ تحديّ الإنصاف لا يرتبط فقط بالفوارق الملموسة في الواقع، بل إنّ يرتبط أيضاً بتمثيلات المواطنين لهذه الفوارق.

ومما لا شكّ فيه أنه بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على الخصوص، تمكّن المغرب من إحراز تقدّم حقيقيّ، ما بين 1993 و 2013، في مجال الحدّ من الفقر، وبدرجة أقلّ في مجال الحدّ من الفوارق الاجتماعية.

وعليه، فقد سجّل خلال هذه الفترة نفسها تحسّناً في المعدل السنوي للإنفاق على مستوى الفرد الواحد، حيث ارتفع بأكثر من 50 في المائة، حيث انتقل بالدرهم الثابت لسنة 2014 من حوالي 10.000 درهم للفرد الواحد إلى أكثر من 15.000 درهم³⁸، كما يُلاحظ تحسّناً في مستوى عيش الفئات المتواضعة بوتيرة أسرع في المتوسط السنوي (3,6 في المائة) من تلك المسجلة لدى الفئات الوسيطة (3,3 في المائة) أو الفئات الميسورة (3,2 في المائة)³⁹. وهو الأمر الذي قلّص من نسبة الفقر المدقع من 15,3 في المائة سنة 2001 إلى 4,2 في المائة سنة 2014. في حين انتقلت نسبة الفقر الغذائي⁴⁰ من 1,8 في المائة إلى 0,1 في المائة سنة 2014⁴¹. وتراجعت نسبة الفوارق الاجتماعية، في الفترة ما بين 2001 و 2014، بأكثر من 9,5 في المائة، وانخفض مؤشّر جيني لقياس التفاوت من 0,406 سنة 2001، إلى 0,388 سنة 2014.

ورغم أهمية هذا التطور المسجّل، فإنّ نفقات 10 في المائة من الأسر الأكثر يسرا كانت تمثّل سنة 2014 أكثر من ثلث إجمالي نفقات الاستهلاك (33,8 في المائة) مقابل 2,6 في المائة في أوساط 10 في المائة من الأسر الأقلّ غنى (أي بفارق 13 مرّة)، ممّا يعمّق الشعور بالتفاوت، ويشير إلى أنّ المنحى الملاحظ في الحدّ من الفوارق ليس بالمتانة والوقع اللذين نتطلع إليهما.

إنّ هذه الأرقام تسائل قدرة بلادنا على ضمان تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين، والحدّ من الفوارق الاجتماعية، والتفاوت بين الرجال والنساء، وبين الوسطيّين القروى والحضري، وبين مختلف الجهات.

38 - المصدر: «أهداف الألفية للتنمية»، المندوبية السامية للتخطيط، 2015.

39 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

40 - يشير الفقر الغذائي إلى سلة المواد والخدمات الغذائية التي تمثّل الحد الأدنى المطلوب من الأسعار الحرارية، التي تُحتسب بتطبيق المعيار الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على بنية الساكنة. وبالتالي، فإنّ العتبة المحددة تساوي تكلفة سلة المواد والخدمات التي تسمح بالحد الأدنى (1984 سعرة حرارية في اليوم للفرد الواحد). واستناداً إلى هذه العتبة، فإنّ معدل الفقر الغذائي هو نسبة الأفراد الذين يساوي متوسط إنفاقهم السنوي للفرد الواحد أقلّ من هذه العتبة. (المندوبية السامية للتخطيط).

41 - المصدر: نفسه.

وتظلّ الفوارق الاجتماعية خاصة في مقدمة التفاوتات المسجلة بين الوسط الحضري والوسط القروي، حيث يضمّ هذا الأخير أكثر من 85 في المائة من الساكنة في وضعية فقر مدقع، و60 في المائة من الساكنة الهشة. كما تستمرّ بعض جيوب الفقر في الانتشار داخل المُدن.

وتمسّ الفوارق على مستوى الدخّل للنساء بصفة خاصة بفارق في الأجور يفوق 17 في المائة، مقارنة مع كفاءات رجالية متساوية خلال سنة 2007⁴². كما تمس الشباب من حيث الولوج إلى الشغل اللائق. وفي هذا السياق، يُلاحظ وجود تراجع مقلق لمعدل نشاط النساء، وارتفاع في معدل زواج القاصرات، الأمر الذي يسير في اتجاه معاكس للأمال التي أطلقتها دينامية توسيع نطاق حقوقهنّ. وبالتالي تظلّ الحركة الاجتماعية التصاعديّة للنساء (17,9 في المائة) أضعف ثلاث مرّات تقريبا من نظيرتها لدى الرّجال (43,7 في المائة). ويلاحظ نفس التفاوت بين ساكنة القرى، بنسبة حركة اجتماعية تصاعديّة لا تتجاوز 14,8 في المائة، مقارنة مع حركة ساكنة المدن (51,1 في المائة). و83 في المائة من الأشخاص الذين استفادوا من حركة تصاعديّة يلجون إلى مرتبة واحدة أو اثنتين أعلى من مرتبة آبائهم، وحظوظ ابن عامل في أن يصبح مشغلا غير فلاحيّ لا تتجاوز 1,9 في المائة.

أمّا على مستوى الفوارق بين الجهات، فالملاحظ أنّ 4 جهات من أصل 16 جهة (التقطيع الجهوي السابق) تحتكر، سنة 2013، ما مجموعه 51,2 في المائة من الناتج الداخلي الخام⁴³. في حين فاق الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد في جهة الدار البيضاء الكبرى (حسب التقطيع الجهوي القديم)، خلال الفترة ما بين 2001 و2013، نظيره المسجل في جهة تازة-الحسيمة-تاونات بثلاث مرّات في المتوسط.

وفضلا عن ذلك، فقد أدّى تطوّر معدل التمّدن (من 54 إلى 60 في المائة)، في الفترة ما بين 1999 و2013، مع ارتفاع للساكنة الحضريّة قدره 4,4 مليون نسمة، إلى ظهور مجموعة من التحديات في مجال التدبير الحضريّ للتدفّقات السكانية، ولا سيّما في مجال السّكن والمرافق الاجتماعية الأساسية والنقل والتّطهير.

وتهمّ الفوارق الاجتماعية بصفة خاصّة الساكنة الهشة، وخاصّة الأشخاص المسنين والأطفال والياfeين والأشخاص في وضعية إعاقة، الذين يتعيّن تحسين ظروف ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحسين إدماجهم الاجتماعيّ والمدنيّ، طبقا لأحكام الدّستور وانسجاما مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

كما يتعيّن على بلادنا أن تكون قادرة كذلك على مواجهة شيخوخة الساكنة، بما أنه في أفق 2050 سوف يصل عدد الأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة إلى ما يقرب من عشرة ملايين شخص، أي حوالي 25 في المائة من الساكنة، مع ما يترتب على ذلك من صعوبات تتعلق بظروف الحياة الاجتماعية والصّحيّة (الأمراض المزمنة، تزايد الأسر النوويّة، تقلص الموارد المادية والوقت المتاح، تراجع التكلّف بالأشخاص المسنين، الخ).

42 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

43 - المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد.

وعلى صعيد آخر، لا بد من محاربة كل أشكال العنف والاعتداءات الجنسية ضد الأطفال، ومحاربة الهدر المدرسي، والنقص الحاصل في مجال الحماية القانونية للقاصرين، والإدمان، وانعدام التوازن الغذائي خاصة في صفوف الأطفال دون سن الخمس سنوات.

وفي الأخير، فإن التحسين العام لمستوى تعليم وإعلام الساكنة، يتساقط بكيفية طبيعية مع الرفع من المتطلبات المتعلقة بالإنصاف وجودة الخدمات العمومية.

▪ الثقة

تشكل الثقة بدورها مقوما أساسيا في البعد الاجتماعي للرأسمال غير المادي، وبالتالي من الثروة الإجمالية للأمم، كما تشكل أساس كل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي حققتها البلدان المتقدمة والصاعدة.

والحال أن الأبحاث الميدانية المنجزة في المغرب حول الثقة تشير إلى أنه خارج المؤسسات السيادية، التي تحظى بثقة الساكنة (باستثناء المؤسسة القضائية)، هناك شعور كبير بانعدام الثقة ما انفك يأخذ منحى تصاعدياً، مع ما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على التماسك الاجتماعي، لم يتم بعد قياس حجمها بما فيه الكفاية.

وبالفعل، فإن الدراسات التي أنجزتها مختلف المؤسسات⁴⁴، تبين أن الحكومة والبرلمان والنقابات تحظى بثقة ضعيفة نسبياً، وأن الثقة في الأحزاب السياسية ضعيفة جداً. في هذا الصدد، تؤكد المشاركة الضعيفة للمواطنين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وخاصة في المدن، عدم تجاوبهم مع العرض السياسي المقترح، وذلك رغم التقدم الحاصل على مستوى تكريس الخيار الديمقراطي ببلادنا.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الممارسات المتمثلة في نهج المقاربة الأمنية غير المتناسبة في حق الصحافة أو بعض الاحتجاجات السلمية، كان لها تأثير سلبي كذلك على النظرة إلى التقدم الديمقراطي وطنياً ودولياً.

ثم إن الفوارق الاجتماعية والمجالية الهامة، والصعوبات المتعلقة بالولوج إلى العمل اللائق والخدمات العمومية الأساسية، والعطب الذي يعرفه الارتقاء الاجتماعي، واستمرار اقتصاد الربح، هي ظواهر لا يمكنها أن تؤدي إلى تحسين ثقة المواطنين في المستقبل. وحسب معطيات البنك الدولي، فإن الرشوة والفقر والظلم الاجتماعي وعدم شفافية القضاء والهشاشة تجاه المؤسسات⁴⁵، يعتبرها المواطنون من أبرز العوامل التي تهدد التماسك الاجتماعي في بلادنا⁴⁶.

44 - المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية.

45 - المصدر: مؤشرات البنك الدولي للحكومة بالنسبة للمغرب (2013-1999).

46 - المصدر: المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، 2011.

وبالتالي، فإنَّ تَحَدِّي الثقة يستدعي إذن ضرورة تعزيز الرابط الاجتماعي، في مجتمع أصبحت غالبية ساكنته تقطن بالمدن، وأكثر اطلاعا وتعليما.

• تحديات التشغيل

سجل الاقتصاد المغربي، ما بين سنة 2001 و2015، انتقالا إلى عتبة جديدة في النمو يناهز في المعدل 4,7 في المائة في السنة. وقد مكن هذا التطور من توفير 1,7 مليون منصب شغل صافٍ، كما أدى ذلك إلى تخفيض نسبة البطالة إلى 9,2 في المائة سنة 2013، مقابل 12,3 سنة 2001 بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل. ويظل قطاع الخدمات المصدر الأساسي لفرص الشغل بالمغرب، بنسبة بلغت في المتوسط السنوي 57,3 في المائة.

ويعود هذا التطور بصورة أساسية إلى استهلاك الأسر، وإلى الجهود المبذولة في مجال الاستثمار من طرف القطاع العمومي. فعلى سبيل المثال، انتقلت هشاشة النمو الفلاحي⁴⁷ من 39 خلال عقد التسعينيات، إلى 18 خلال العقد السابق، ليستقر عند 10 خلال الفترة ما بين سنتي 2010 و2015. وبالموازاة مع ذلك، إذا كانت المنتجات ذات القيمة المضافة المتوسطة والعالية تمثل في المتوسط 31,1 في المائة من صادرات الصناعة التحويلية للمملكة، ما بين 2001 و2004، فإنها مثلت 45,4 في المائة من هذه الصادرات، ما بين سنتي 2009 و2015⁴⁸.

ورغم أن المغرب يمرّ بمرحلة انتقال ديمغرافي إيجابي، فإن نسبة النشاط تظل ضعيفة، وتكس استمرار مهم للشغل الهش لا سيما في القطاع غير المنظم. هذا الأخير الذي ينبغي إدماجه يساهم في الحد من نجاعة السياسات التي تعتمد عليها الدولة في مجال التشغيل، وكذا من تنافسية الفاعلين الاقتصاديين في القطاع المنظم.

ورغم التحسن المتنامي لجودة التشغيل، ما بين 1999 و2013، إلا أنه يظل هشا بمعدل 62,6 في المائة من المستخدمين الذين يشتغلون بدون عقد شغل، في حين يمثل الذين يشتغلون بدون أجر 22,5 في المائة من التشغيل على الصعيد الوطني في سنة 2014⁴⁹.

ويبقى معدل نشاط النساء، الذي يعرف تراجعاً مستمراً، ضعيفاً بصورة ملحوظة (22,6 في المائة على الصعيد الوطني، و17,4 في المائة فقط في الوسط الحضري) ويؤثر بشكل كبير على ديناميّة النمو.

وتتميز بطالة الشباب بطابعها البنيوي، حيث إن أكثر من ثلثي الشباب العاطلين لم يزاولوا أي شغل منذ أكثر من سنة، وهي ظاهرة مرشحة للتفاقم، فخلال الفترة ما بين 2000 و2011، ارتفعت نسبة الشباب العاطل عن العمل، من العدد الإجمالي للعاطلين، من 1,5 إلى 2.

47 - Mesurée par le coefficient de variation (rapport de l'écart type à la moyenne).

48 - المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية.

49 - المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

ويشكل الوافدون الجدد على سوق الشغل، الباحثون عن أول منصب شغل في حياتهم المهنية، النسبة الأكبر من الشباب العاطل عن العمل: 65 من فئة الشباب العاطل، و 50 في المائة من العدد الإجمالي للعاطلين، مع تركيز أعداد كبيرة منهم في الوسط الحضري (70 في المائة مقابل 50 في المائة في الوسط القروي).

من ناحية أخرى، ورغم الأرباح المسجلة على صعيد الإنتاجية الإجمالية للعوامل (1.7 في المائة في المتوسط خلال الفترة ما بين 2001 و 2014، مقابل 0 في المائة خلال الفترة ما بين 1983 و 1999⁵⁰)، وارتفاع جودة وتنوع الاقتصاد الوطني، فإن البطالة تظل، بصورة عكسية، متصلة بالمستوى التعليمي للسكان النشطة. فعلى الصعيد الوطني تتراوح نسبتها سنة 2015 ما بين 4,2 في المائة في أوساط النشيطين الذين لا يتفرون على أي شهادة تعليمية، و 17,3 في المائة في صفوف الحاصلين على شهادات.

وعلاوة على ذلك، فقد سجل محتوى التشغيل في النمو الاقتصادي⁵¹ تباطؤاً ملحوظاً، بحيث لم يؤد ارتفاع الناتج الداخلي الخام بنقطة مائوية واحدة سوى إلى خلق أقل من 9.000 منصب شغل سنوي 2014 و 2015، مقابل 26.700 منصب شغل سنوياً في المتوسط ما بين سنتي 2000 و 2013⁵²، وأكثر من 55.000 منصب شغل ما بين 1990 و 1998.

وترى المندوبية السامية للتخطيط أن مرونة التشغيل بالنسبة للنمو تتراوح ما بين 0,3 و 0,5. ومن بين العقبان التي تحول دون امتصاص بطالة الشباب وخلق فرص شغل جديدة ومستدامة، هناك هشاشة نسيج الإنتاج الوطني، وضعف مستوى الاستثمارات، ولا سيما في القطاعات الصناعية، فضلاً عن انعدام مرونة سوق الشغل، وكذا بعض أوجه القصور في طبيعة تكوين حاملي الشهادات، والضعف الهيكلي للطلب في القطاعات الاقتصادية.

ويفسر انعدام المرونة في سوق الشغل، قياساً إلى النمو، بعدم وجود علاقة خطية بين النمو الاقتصادي والحد من البطالة، وبضعف تأثير النمو في امتصاص البطالة في صفوف حاملي الشهادات.

ومن ثم، فإن نسبة البطالة في صفوف الحاصلين على الشهادات لا زالت تسجل، رغم انخفاضها، نسبة 17,3 في المائة من بين الحاصلين على شهادات سنة 2015. وبصفة عامة، فإن الصعوبات التي يواجهها الطلبة المغاربة في اكتساب الكفايات الأساسية الضرورية لمواصلة التعلم، إما في مقاعد الدراسة أو في فضاء العمل، يطرح بحدة مسألة نجاعة منظومة التربية والتكوين، وقدرتها على الاضطلاع بأدوارها.

ومن جهة أخرى، لم يكن لسياسات التشغيل المعتمدة الأثر الكبير المتوقع، حيث أن العديد من الآليات التي وضعت لتسهيل إدماج الشباب في سوق الشغل، أو لمساعدتهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة لم تؤدي إلى نتائج مرضية.

50 - نفس المصدر.

51 - يربط مفهوم محتوى التشغيل في النمو بين منحى تطور هذين المؤشرين، وهو حاصل الترابط بين التشغيل والناتج الداخلي الخام، ويبين إلى أي حد تؤدي نقطة نمو اقتصادي إلى نمو للتشغيل.

52 - المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية.

• تحديات الاستثمار

تجدُر الإشارة إلى أنّ مخزون الرأسمال المادي للمغرب قد تضاعفَ بنسبة 2,5 في الفترة ما بين 1999 و2013، ليتجاوز 2.500 مليار درهم في نهاية الفترة (بالأسعار الثابتة 2007). وبالتالي فإنّ هذا الارتفاع بنسبة 6,3 في المائة في المتوسط السنوي بين 1999 و2013 هو ترجمة لمعدّل الاستثمار الذي بلغَ 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة بكاملها.

وقد سمح بلوغ هذا المستوى من الاستثمار بأن تتوفر بلادنا على بنيات تحتية متينة كفيلا بمواكبة التطلعات التنموية للمغرب. وفي هذا الصدد، مكن إنجاز ميناء طنجة المتوسط من دخول المغرب لأئحة العشرين الأوائل عالمياً في مجال الربط البحري، كما أنّ تسريع وتيرة برنامج الطرق السيارة، (1.400 كلم من الطرق السيارة مفتوحة في وجه حركة السير سنة 2013، بمعدّل نموّ بلغ 160 كلم في السنة، مقابل 40 كلم في السنة قبل عشر سنوات)، قد عمل على تسهيل تطوير حجم المبادلات والاستثمارات في عدّة جهات، كما هو الشأن بالنسبة لجهات بني ملال- خنيفرة وفاس- مكناس ومراكش- آسفي وجهة الشرق وطنجة- تطوان- الحسيمة وجهة سوس- ماسة. بالموازاة مع ذلك، مكن تطوير وتعزيز المطارات (يتوفر المغرب على 16 مطاراً دولياً) من تجاوز عتبة العشرة ملايين سائح فوق التراب الوطني.

علاوة على ذلك، صاحبَت تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية زيادةً سنويةً تجاوزت في المتوسط 7 في المائة من الحاجيات الطاقية للمملكة، التي انخرطت، في الوقت نفسه وبكيفية طموحة، في تحقيق الانتقال الطاقوي. كما تعززت القدرات الفلاحية والأمن الغذائي لبلادنا من خلال تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، وبرزت قطاعات صناعية جديدة باتت تساهم بشكل كبير في حجم الصادرات الوطنية، وذلك في إطار المخطط الوطني للإقلاع الصناعي قبل أن يتحوّل إلى مخطط التسريع الصناعي.

لكن، ورغم أنّ الاقتصاد المغربي قد بلغ عتبة جديدة من النمو، يصل إلى 4,5 في المائة سنوياً في المتوسط بدءاً من سنة 2001 (مقابل 3 في المائة في المتوسط خلال العشرية السابقة عليها)، فلا بد من الإشارة، مع ذلك، إلى أنّ العديد من البلدان الصاعدة أو النامية قد نجحت في تجاوز معدّل 6 في المائة من النمو، مع نسبة استثمار تقل عن 30 في المائة التي تصل إليها بلادنا.

وحسب الدراسات المقارنة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، فإنّ هذا الأثر الضعيف نسبياً للاستثمار على النمو مرده أساساً إلى ضرورة بلوغ مستوى من مخزون الرأسمال المادي معادل أربع أو خمس مرات للناتج الداخلي الخام.

ويظلّ مستوى المعامل الحدي للرأسمال (ICOR) جد مرتفع وفي تزايد مستمر حيث استقرّ في حدود 7 وحدات سنة 2014⁵³، في حين لا يبلغ المعدّل العالمي أكثر من 3 نسبياً. وتدلل هذه المعطيات على أنّ الاستثمار بات يتراجع على مستوى خلق نقاط النمو، وبالتالي ينتج مفعولاً أقلّ نجاعةً على الاقتصاد الوطني.

• تحديات التنافسية وتنويع الاقتصاد الوطني

منذ ثمانينيات القرن الماضي، شرع المغرب في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز استقرار إطره الماكرو-اقتصادي. وقد واكب هذه الإصلاحات، في الآن ذاته، انفتاح تدريجي ومتحكم فيه للاقتصاد الوطني، مع رفع الدولة يدها، بكيفية تدريجية، عن بعض القطاعات لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الخواص.

وبفضل نهج المغرب سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم، فقد جعل اقتصاده ينخرط في سياق العولمة والتنافسية الدولية، معتمدا في ذلك على مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى النهوض بقطاعات اقتصادية ناجعة وتنافسية، واستراتيجيات مدعومة بسياسة تأهيل وتقوية شبكات البنيات التحتية ذات الجودة. هذا الاختيار للانفتاح على الأسواق الدولية، قد وضع المغرب في مواجهة مجموعة من التحديات المتواصلة، وخاصة في مجال تنافسية اقتصاده، وتوازن المبادلات مع الخارج، والحد من عجز ميزان الأداءات.

من أجل رفع هذه التحديات، يتعين على بلادنا العمل على تعزيز قدراتها الإنتاجية، والرفع جاذبيتها للاستثمارات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تنويع المنظومة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، والعمل على ضمان جودتها عبر الابتكار والتقدم التكنولوجي، وأيضا عن طريق تحسين مناخ الأعمال، بدءا من الرفع من نجاعة منظومة العدالة، والأنديماج الفعلي في الاقتصاد العالمي من أجل استغلال الفرص التي تتيحها اتفاقيات التبادل الحر.

كما أن الانفتاح الاقتصادي يتطلب، كذلك، على المدى الطويل تموقع المغرب في مجال المهن العالمية الجديدة، وتطوير قدرته على ولوج ومواكبة التحولات المهمة وذات الوتيرة السريعة في العالم (الثورة الصناعية الرابعة 4.0، التحول الرقمي، المعالجة الآلية، الموضوعات المترابطة، المعطيات الكبرى، الاقتصاد الرقمي، إعادة تنظيم سلاسل الإنتاج والتوزيع وتغيير أنماط الاستهلاك،...).

وبالتالي، فإن التحدي يكمن في توجيه الإنتاج نحو القطاعات ذات القيمة المضافة القوية، سواء ذات المحتوى التكنولوجي العالي و/أو الإبداعي (الابتكار والإبداع الفكري والمنتجات الجديدة / الأسواق الجديدة، الخ)، من أجل تسريع الانتقال نحو اقتصاد المعرفة والابتكار يتم توطينه في مختلف مجالات المغرب الترابية وجهاته، وذلك من أجل الاستفادة من المؤهلات والخصوصيات مع القدرة في الوقت نفسه على استيعاب التحولات العالمية.

وعلى صعيد آخر، يستلزم هذا التنوع وهذا التطور، رفع تحدي التنافسية الذي يستدعي تنظيم العلاقة بين مختلف الشركاء الاجتماعيين من أجل توحيد الجهود المبذولة حول رؤية مشتركة للتنمية، تركز على انخراط الجميع في خلق الثروة لفائدة جميع الأطراف المعنية. هذا يستلزم كذلك وضع سياسة ضريبية واضحة ومُنصفة ومحفزة تساعد على المواكبة القائمة على المبادرة والاستباق والنجاعة من أجل تطوير مسالك اقتصادية مندمجة، إن على المستوى العمودي (داخل السلاسل)، أو الأفقي (داخل الجهات وفي مختلف مناطق العالم).

كما يستدعي هذا التحدي في مجال التنافسية، العمل على التوظيف الفعلي والشفاف للاستثمار والصفقات العمومية كرافعتين أساسيتين لخلق الثروة، وقاطرتين لتحفيز القطاع الخاص (الآثار الإيجابية على المحيط)، وعلى تحسين شروط الولوج إلى بعض عوامل الإنتاج، كالعقار والتمويل.

يُضاف إلى هذا تعزيز الثقة، الأمر الذي لا يتحقق إلا بمحاربة الرشوة ومختلف أشكال المحسوبية والامتيازات والريع والمضاربات.

تُحِيلُ كُلُّ هذه العناصر إلى تحدي إعداد وتنفيذ سياسة شاملة ومندمجة للتنمية الاقتصادية. ويتعين أن تهدف هذه السياسة إلى تعزيز العوامل المؤسسية اللازمة لتحقيق التحول الفعلي للاقتصاد الوطني وجعله اقتصاداً تنافسياً وناجحاً ومدمجاً ومزدهراً يقوم على الإبداع والابتكار.

كما يتعين أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار رهانات الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا سيما الرهانات المرتبطة بالتدبير المعقلن للموارد الطبيعية (لا سيما الموارد العقارية والمائية والطاقية)، ومستلزمات تعزيز عروض الخدمات الاجتماعية (وعلى وجه الخصوص تعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية)، وكذا الضغط المطرد على مستوى الطلب على الشغل.

ومن جهة أخرى، ينبغي أن تحرص هذه السياسة على توفير شروط النمو المستقبلية، بالنظر إلى التحولات العميقة التي تشهدها البنيات الاقتصادية العالمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك والتطور السريع للتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والابتكار.

• تحديات الحكامة

اعتمد المغرب، منذ التسعينيات، منظومة قانونية وتنظيمية من أجل تحسين حكمة الشأن العام، تعبيراً عن إرادة الدولة للقطع مع الغموض في التدبير العمومي والإفلات من العقاب، وإقرار شفافية أكبر، وربط المسؤولية بالمحاسبة. وفي سياق هذا التحول، ستصبح الحكامة وبكيفية تدرجية موضوع وعي جماعي مشترك بالنسبة للمؤسسات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين.

ويمثل المجتمع المدني المغربي، خاصة، شريكا أساسيا في نشر وترسيخ الوعي بأهمية الحكامة، من خلال تدخلاته المتعددة في هذا المجال التي ما فتئت تتطور وتتهيكّل في اتجاه تعزيز قوتها في الترافع والاقتراح والمشاركة.

كما أن تطوير تعددية وسائل الإعلام، والتحول الرقمي المطرد للمجتمع، من شأنهما أن يعززا الوعي المواطن، الفردي والجماعي، بضرورة تحسين الحكامة والولوج إلى المرافق والخدمات والشفافية وتعضيد الوسائل والإمكانات.

▪ إعادة بناء الحكامة

ينصّ دستور 2011 على حقّ المواطن في خدمات عموميّة فعّالة والحصول على المعلومة، وحقّه كذلك في المساواة على مستوى الولوج إلى هذه الخدمات. غير أنّ تحسّين جودة الخدمات العموميّة ونجاعة الإدارة ما زالا يشكّلان انشغالاً مطّرداً، علاوة على أنّ الإدارة المغربيّة ما فتئت تعاني من العديد من مظاهر القصور، في ممارساتها وفي تدبير علاقاتها بالمواطنين وبالمقاولات.

ويعود هذا القصور، على وجه الخصوص، إلى استمرار البيروقراطيّة، وانعدام الوضوح على مستوى المساطر والقرارات الإداريّة، الأمر الذي يفاقم من مظاهر أزمة ثقة المواطنين والفاعلين في السّلطات العموميّة.

وأمام الهوة القائمة بين التّصميم على حقوق المواطن وبين الواقع اليومي عند لجوء هذا المواطن إلى المرافق العموميّة، فإنّ نظرة المرتفقين إلى المرافق العموميّة تبقى نظرة سلبية في على وجه العموم.

ومما يزيد في انتشار هذا الإدراك السلبي للإدارة من قبل المواطن، هو أنّ الإصلاحات التي انخرطت فيها مختلف الوزارات في هذا المجال، تظل في وبالتالي، فإنّ تحديّ الثقة يستدعي إذن ضرورة تعزيز الرابط الاجتماعيّ، في مجتمع أصبحت غالبية ساكنته تقطن بالمدن، وأكثر اطلاعا وتعليما. معظمها مقاربات قطاعيّة، غير متجانسة فيما بينها، وغير معروفة أو مفسّرة بما يكفي للمرتفقين.

في هذا الصّد، فإنّ التحدي الذي يتعيّن رفعه هو التوجّه نحو إعادة بناء حكمة المرافق العموميّة، قصد الاستجابة الفعّالة للانتظارات الملحة والمشروعة للساكنة. وهي انتظارات ارتفع سقفها، خلال السنوات الأخيرة، في سياق حراك داخلي وإقليمي ودوليّ يزيد من حساسية مختلف القضايا والإشكاليات ذات الصلة بالحكامة.

ويجدر التسجيل، من جهة أخرى، أنّ اللجوء إلى تكنولوجيات الإعلام، ورغم الاستثمارات والموارد الهامة التي تمت تعبئتها لهذا الغرض، لم يكن له سوى تأثير إيجابي محدود على تحسين الخدمات المقدّمة إلى المواطنين.

هنالك كذلك تحديات نوعيّة أخرى تلقي بظلالها على إشكالية الحكامة ببلادنا، لا سيما ما يتعلق منها بالإنفاذ الفعليّ لسيادة القانون، واستقلاليّة ونجاعة منظومة القضاء، ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وبلورة السياسات العموميّة، وكذا في مجال ضمان الولوج المتساوي إلى المعلومة، والمحاسبة.

▪ نجاعة السياسات العمومية

إنّ التأخر متعدد المظاهر المسجّل على صعيد الحكامة، إضافة إلى القصور على مستوى التقائيّة وتجانس السياسات العموميّة، كلّها عوامل تؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

وبالفعل، فإنَّ الأداء الذي سجَّله المغرب، خلال الفترة ما بين 1999 و2013، يبقى دون مستوى الجهود الكبيرة المبذولة، والموارد التي تمَّت تعبئتها لتدارك ما تراكم من نواقص وعجز على مدى عقود. هذا على وجه الخصوص ما يعرفه قطاع التربية والتكوين، الذي رُصد على مدى السنوات الماضية، ما يفوق 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام (وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم) للحصول على نتائج تظلُّ دون مستوى الانتظارات، بما فيها في مجال اكتساب الكفايات.

أما بالنسبة لسياسة الاستثمار، فيلاحظ أنه، على الرغم من تحقيق معدل استثمار يعتبر من بين أعلى المعدلات في العالم (أكثر من 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام) خلال هذه الفترة، فإن مردودية ما تم استثماره تظلُّ ضعيفة جداً على مستوى النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. وكذلك الأمر بالنسبة للرشوة التي تظلُّ، رغم توالي برامج العمل التي وضعتها السلطات العمومية والمؤسسات التي أنشئت لمكافحةها، عنيدة أمام جهود الإصلاح، بل يعتبر المواطنون أنها ما فتئت تتزايد وتتفاقم.

وفضلاً عن هذا، يطرح تحدي نجاعة السياسات العمومية مسألة تنفيذ الآليات المتعلقة بحماية مرتفقي المرافق العمومية، والتي تمكّنهم من الدفاع عن حقوقهم. ذلك أنّ مساطر الطعن في القرارات ومعالجة الشكايات ما تزال ضعيفة داخل الإدارة (عدم شفافية ووضوح مسار ومعالجة الشكاية التي يقدمها المرتفق).

وعموماً، تُعتبر نجاعة السياسات العمومية معياراً مركزياً لتقييم قدرة المؤسسات على تلبية حاجيات المواطنين وانتظاراتهم. وقد بات من المسلّم به اليوم بصفة عامة أنّ ثقة المواطنين والمشغلين في المؤسسات تعدّ دعامة أساسية من دعائم التنمية.

• التحديات البيئية

تشكّل المحافظة على البيئة والتدبير المسؤول للموارد الطبيعية رهاناً كبيراً للتنمية بالنسبة للمغرب.

وبالفعل، فمنذ سنة 1999، وضعت بلادنا إطاراً قانونياً طموحاً في مجال التنمية المستدامة، من خلال إدراج مبدأ «الحق في بيئة سليمة» في دستور 2011، وباعتماد القانون- الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، فضلاً عن العديد من القوانين والمراسيم التي تغطي مجالات الماء، والغابات، والمناطق المحميّة، والهواء، والنفايات الصلبة، وحماية الساحل، الخ.

وفي هذا الإطار، اعتمد المغرب سياسة للانتقال الطاقي تهدف إلى رفع قدرته على إنتاج الكهرباء انطلاقاً من مصادر متجدّدة إلى 42 في المائة من الطاقة الإجمالية، سنة 2020، و52 في المائة سنة 2030.

وقد مكّنت الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة، التي وضعها المغرب سنة 2009، من تطوير عدد كبير من المشاريع الطاقية، ولا سيّما في مجال الطاقة الشمسية والريحية مكّنت المغرب من تطوير خبرة حقيقية في هذا المجال.

ورغم هذه الجهود المبذولة، فإنّ الأدّخار الصافي المعدّل، الذي كان على العموم إيجابياً خلال الفترة ما بين 1999 و 2013، قد سجّل تراجعاً من 24,1 في المائة، سنة 2006، إلى 14,8 في المائة سنة 2013، وبالتالي فقد أكثر من تسع نقاط خلال سبع سنوات. وهذا يعود، بالخصوص، إلى كون المغرب يعيش حالة من الإجهاد المائي تتفاقم سنة بعد أخرى، مع استعمال سنويّ يفوق 900 مليون متر مكعب من الاحتياطات غير المتجدّدة من المياه الجوفية⁵⁴. كما أنّ جودة هذه المياه مهدّدة بالتلوث الصّناعي، والتلوث الناتج عن معالجة المحاصيل الزراعية، علاوةً على أنّ الإمكانيات المتوفّرة في مجال النّجاعة المائيّة لا يتمّ استغلالها الاستغلال الكافي.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أنّ مساحة الغابات الوطنية قد ارتفعت بنسبة 2 في المائة (ما يعادل 116.000 هكتار) بين سنتي 2000 و 2010⁵⁵، فإنّ الإفراط في الرعي وفي استغلال الأخشاب وإزالة الغابات من بعض المناطق الغابويّة قد أدّى إلى إضعاف الملك الغابويّ، وإضعاف النظم الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي، والتربة، والحيلولة دون مكافحة التصحّر.

ومن جهة أخرى، فإنّ التزايد العمراني غير المتحكّم فيه، تُضاف إليه المضاربات العقاريّة حول المدن، يتجلّى ليس فقط في تغيير استخدام الأراضي المعدّة أصلاً للأنشطة الفلاحية، بقدر ما يتجلّى كذلك في خلق الاختلالات بسبب ضعف التربة، والنظم الإيكولوجيّة والساحل، وتلوث الهواء والتربة والمياه.

تطرح الرّهانات المرتبطة بالمناخ، إذن، القضايا المتعلقة بالمحافظة على الموارد غير القابلة للاستبدال، وباستراتيجيات التكيف مع آثار التغيّرات المناخية (الإجهاد المائيّ والجفاف والفيضانات والتصحّر والهجرة)، وبتثمين المصادر المتجددة أو البديلة، وبتطوير قطاعات الاقتصاد الأخضر والأزرق، لخلق الثروة وفرص الشغل، ولتحسين استدامة نموذج التنمية الوطنية.

الرّهانات الخارجية

إنّ المغرب باختياره التموّج ضمن عالم مفتوح ومُعولّم ومطرّد التحول، هو مدعو بتطوير انخراطه الإيجابي فيما تواجهه المجموعة الدولية من تحديات وما ترفعه من رهانات، لا سيما في القضايا والمجالات الأمتية والغذائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والرقمية. ثمة تحولات هيكلية على الصعيد العالمي تتطلب وضع مقارباتٍ واستراتيجيات جديدة، وأيضا أدوات جديدة للتنمية والتعاون والمراقبة واليقظة والتتبع، سواء على مستوى كل بلد على حدة، أو في إطار العمل المشترك وتعضيد الجهود، والمبادرات المندمجة مع بلدانٍ أخرى على المستوى الدولي، وبالأخصّ على المستوى الإقليميّ.

54 - المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «التدبير المندمج للموارد المائية» (2014).

55 - المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات.

ومن بين هذه الرهانات الخارجية التي يتعين على بلادنا أن تساهم في كسبها، هناك خمسة منها على وجه الخصوص لها تأثير حاسم، وهي:

- الأمن الإقليمي؛
- الاندماج الإقليمي؛
- الهجرة؛
- اقتصاديات المعرفة والثقافة؛
- رهان المناخ.

• الأمن الإقليمي

تحقق بالمنطقة التي ينتمي إليها المغرب مجموعة من التهديدات الأمنية، تغذيها إيديولوجيات تتبنى قيم العُنف والتعصب. وأمام هذه الوضعية، عملت بلادنا على وضع مقاربة شمولية متعددة الأبعاد لمكافحة مخاطر الإرهاب الدولي، تنطلق بالأساس من مقومات الأمن الروحي للمغاربة، وجعله ضمن أولويات التماسك الاجتماعي، وترصيد وتطوير الخبرة التي اكتسبها المغرب في مجال الأمن الداخلي والتعاون الثنائي والدولي في المحافظة على السلم عبر العالم.

وفي هذا الصدد، فإن المراجعة الدينية لبلادنا، القائمة بصفة خاصة على إمارّة المؤمنين والعقيدة الأشعرية والمذهب المالكي، والانتصار للوسطية والاعتدال والسماحة، إلى جانب مبادراتها الهادفة إلى إعادة هيكلة الحقل الديني، عبر تكوين الأئمة والمرشدين وغيرها من التدابير، كلها عناصر قوة ساهمت في تعزيز موقع المغرب كفاعل في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

غير أن التحولات المستمرة في أشكال الفكر المتطرف والمتشدد، والتهديدات الإرهابية، تتطلب المحافظة على اليقظة ومنطق الاستباق، والإبقاء على الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي، من أجل ضمان الأمن وتمنيع المواطن من مخاطر الاستقطاب الإرهابي بمختلف أشكاله المتطورة باستمرار، مع العمل على الحد من تأثير هذا المناخ الإقليمي المضطرب على المغرب، وخاصة على مستوى صورته كبلد آمن.

واعتباراً لطبيعة هذا الرهان وأبعاده، يتعين أن تُواكب الجهود المبذولة داخلياً بتفكير عميق حول طرق التنسيق بين مختلف أشكال العمل الدبلوماسي المنجز، أو يتعين إنجازها من طرف بلادنا، بمختلف أشكاله الرسمية، والاقتصادية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والطبية، والجامعية، والروحية، والثقافية.

• الاندماج الإقليمي

في الوقت الذي تشكل فيه، أو تتوسّع، المجموعات الاقتصادية العالمية والإقليمية الكبرى، على غرار «اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية»، والاتحاد الأوروبي، و«رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد الصين وكوريا الجنوبية واليابان»، و«المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية»، و«تجمع تنمية إفريقيا الاستوائية»، و«المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى»، على المستوى الإفريقي، يجد المغرب نفسه، من منظور إقليمي، أمام منطقة مغربية تجد صعوبة في التحول إلى تجمع إقليمي فعلي. وفي هذا السياق، عمل المغرب على تطوير مبادلاته مع عدة شركاء، من خلال إبرام اتفاقيات للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وأيضاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدة بلدان من القارة الإفريقية.

وقد أصبح المغرب، بفضل إبرامه هذه الاتفاقيات، شريكاً لمجموعات إقليمية كبرى، دون أن يكون عضواً فيها. كما جعله ذلك، من جانب آخر، يتموقع كمنصة إقليمية هامة، مستفيداً، من جهة، من موقعه الجيو-استراتيجي، وخاصة من امتداداته الجغرافية المتعددة، الإفريقية والعربية والمتوسطية والأطلسية، ومستفيداً كذلك من الإنجازات المتحققة في مجال تنمية البنيات التحتية والتوسع القاري لنشاط المقاولات المغربية، مدعوماً بمقاربة جديدة عنوانها الانفتاح على عمقه الإفريقي، وهي المقاربة التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وعليه، فإن هذا التّموقع وهذه المقاربة الجديدة يستوجبان وضع استراتيجية للتعاون المندمج من أجل النهوض بالأمن والاستقرار والتسامح والحوار والتضامن والتعاون بين الشعوب، فضلاً عن تمكين المغرب من تعزيز دوره باعتباره محورا أساسياً في بناء إقليمي جديد، إفريقي وأورو-متوسطي وأطلسي، وذلك في أفق إرساء أسس تنمية مشتركة، منصفة ومندمجة ومدمجة ومستدامة، تقوم على تعضيد الوسائل والكفاءات والمهارات مع البلدان الشريكة للمغرب.

• الهجرة

تؤدي الأزمات الإنسانية، والصراعات السياسية، والكوارث الطبيعية، والظروف الاقتصادية المتردية السائدة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء وفي الشرق الأوسط، إلى تزايد موجات الهجرة، مع تزايد أعداد المهاجرين.

ونظراً للموقع الجغرافي الذي يجعله أحد المعابر الأساسية لموجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، فإن المغرب يعيش انتقالاً نحو لعب دور جديد مزدوج، حيث أصبح في الوقت نفسه منطقة عبور، شرعية وغير شرعية، ووجهة نهائية للمهاجرين.

وقد اعتمد المغرب، منذ سنة 2013، سياسة إرادية جديدة للهجرة واللجوء تقوم على التكفل المؤسساتي والقانوني بتدفقات المهاجرين، بدءاً بعملية تسوية مكنت من تحسين ظروف عيش المهاجرين وتسهيل

إدماجهم. وقد سمحت هذه المرحلة الأولى بتسوية وضعية حوالي 25.000 مهاجر، ينحدرون أساساً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويأتي السنغاليون على رأس طالبي التسوية القانونية لوضعيتهم (24,15 في المائة)، يليهم السوريون (19,2 في المائة)، والنيجريون (8,71 في المائة) ثم الإيفواريون (8,35 في المائة). وقد انطلقت المرحلة الثانية من تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين في المغرب في شهر دجنبر 2016.

ويطرح الطابع المستدام لهذه الهجرة تحديات كبيرة على صعيد التوازنات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعرض المغرب للعديد من الضغوط التي يمكن أن تتفاقم آثارها على مستوى الرهان الأمني، ورهان الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لساكنة المنحدرة من الهجرة، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (من صحة وتعليم وتكوين وسكن، الخ)، والضغط كذلك على سوق الشغل، وعلى هوامش العيش المشترك في بلادنا (إدماج أو تجنيس ساكنة ذات أنماط عيش وثقافات وشعائر دينية مختلفة).

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة، ستظل العمليات المتعلقة بتسوية الوضعية القانونية محدودة إذن، في غياب استراتيجية مدمجة على المدى المتوسط والمدى البعيد، تسعى إلى وضع إطار قانوني متعلق بالهجرة واللجوء، وإلى استشارة المجتمع المدني، ووضع إطار لحماية حقوق الأشخاص المهاجرين وعائلاتهم وضمان اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

أمام هذا التحدي المعقد، ثمة حاجة ماسة إلى نهج سياسة حقيقية لمساعدة وتنمية أفريقيا من طرف الاتحاد الأوروبي، قصد تحفيز الآفاق الاقتصادية على وجه الخصوص في البلدان الأصلية، وكذا إقامة تعاون متزايد من أجل دعم المغرب في تدبير موجات الهجرة بكيفية أكثر نجاعة وإدماجاً.

على صعيد آخر، ورغم التراجع الملحوظ في أعداد المهاجرين المغاربة، فإن جاذبية البلدان الأجنبية، وخاصة البلدان الغربية أو بلدان الخليج تظل هامة بالنسبة للمغاربة، وبالتالي تتواصل ظاهرة الهجرة وسيما في صفوف الشباب النشيط، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الموارد المتعلقة ببعض المهن مثل المهن الطبية وشبه الطبية والتقنيات والخدمات.

• اقتصاديات المعرفة والثقافة

يعرف الاقتصاد العالمي منذ عدة عقود تحولات عميقة مرتبطة بالثورات التكنولوجية والرقمنة المتنامية للأنشطة الاقتصادية وبمستوى تنظيم المجتمعات وكيفية تسييرها.

وقد وضع المغرب منذ بداية القرن الحادي والعشرين عدة استراتيجيات وبرامج تسعى إلى تنويع اقتصاده، وخاصة على مستوى تعزيز موقعه في مجال المهن العالمية الجديدة (صناعة السيارات والطيران والصناعات الغذائية والصيدلانية ومنتجات البحر...).

ويبقى هذا المجهود المبذول من أجل التتويج محدوداً. وبالفعل، فإن الاقتصاد المغربي ما زال غير مندمج بما يكفي في سلاسل القيمة العالمية، رغم التطور الذي عرفته بعض القطاعات. أضف إلى ذلك عدم تطوير أسس اقتصاد رقمي يرتكز على المعرفة والإبداع الفكري.

لقد أدت التكنولوجيات الجديدة إلى إحداث تغيير عميق في أنماط العيش والإنتاج والاستهلاك، وفي أنماط التواصل والتعاون والتبادل، وأعدت بذلك تشكيل العلاقات بين الأشخاص والبلدان. ولا يستثنى المواطنون المغاربة، ولا سيما الشباب، من هذا التوجه، مع ما يصاحبه من خطر التأثير أساساً بالمنتج القادم من الخارج.

كما تستدعي هذه التحولات، التي تتجسد من خلال خلق سلاسل جديدة للقيمة وبروز فضاءات جديدة للتبادل وتنظيم مجتمعات جديدة وظهور مخاطر مستجدة كذلك، ضرورة تحري اليقظة والتجديد المتواصل لطرق التفكير والعمل في بلادنا، من جهة، للمحافظة على منظومة القيم المشتركة، ومن جهة ثانية، لتطوير شروط المساهمة المغربية النوعية في مجال الإبداع الرقمي والمحتويات الرقمية.

وتمثل «الصناعات الثقافية والإبداعية» أحد أهم الأمثلة الدالة على هذه التحولات على الصعيد العالمي، والتي فرّضت نفسها اليوم كأحد القطاعات البارزة في مجال الاقتصاديات المتطورة والصاعدة، إن من حيث حجمها (عدد مناصب الشغل، رقم المعاملات، الحصّة من الناتج الداخلي الخام وفي القيمة المضافة...)، أو بفضل طابعها المستدام والمندمج (مناصب شغل ذات جودة، وفرص كبرى للتشغيل الذاتي، ومداخل مباشرة للمبدعين وآثار إيجابية على القطاعات الأخرى...)، إلى درجة أنها تجاوزت بعض القطاعات التقليدية الهامة، من قبيل الصناعات التحويلية أو القطاع المالي.

أخيراً، وبالنظر إلى سياق دولي يعيش على إيقاع تنافسية متزايدة، سواء بين البلدان أو بين المجموعات الإقليمية الكبرى أو العواصم الدولية، ينبغي لبلادنا أن تجعل الابتكار والإبداع في صلب كل استراتيجية اقتصادية، وذلك باعتبارهما مصدرين أساسيين للنمو المستدام والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتموقع الدولي.

وتطرح هذه التحولات أمام المغرب رهانا أساسياً، إذ يتعين عليه إطلاق دينامية نمو جديدة تكون موجّهة نحو خلق فرص اقتصادية جديدة مستدامة ومدمجة تشمل كل القطاعات؛ كما ينبغي أن تكون موجّهة نحو توفير فرص شغل جيدة ولائقة ومستدامة، وشروط انتقال على المدى المتوسط والمدى البعيد نحو اقتصاد خلاق منفتح على الخارج، وقائم على الخلق والإبداع الفكري والثقافي والابتكار في مختلف المجالات، للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في تحسين ظروف عيش المواطنين، والمساهمة في رفاههم.

• رهان المناخ

إنّ الوعيَ بآثار الاحتباس الحراري، التي يواجهها المغرب كذلك، قد أدّى إلى تعبئة دولية غير مسبوقه. وفي هذا الإطار، وقّعت 175 دولة، بتاريخ 22 أبريل 2016، على اتفاق باريس الذي ينصّ، بالخصوص، على إبقاء الاحتباس الحراري في مستوى أقلّ من درجتين مائويتين مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي، وبلوغ الحياد الكربوني، والتأكيد على مبدأ «المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة» بين الدول، فضلا عن تحديد حدّ أدنى للمساعدة المناخية للبلدان النامية تبلغ 100 مليار دولار سنويًا اعتبارًا من سنة 2020.

وقد مكّن احتضان المغرب للمؤتمر 22 للأطرف حول المناخ من الانخراط في التنفيذ الفعلي لاتفاق باريس، غير أنّ الرهان اليوم هو ترجمة الالتزامات إلى مشاريع، وتقديم المساعدة إلى البلدان قصد تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا، وضمان الشفافية على مستوى آليات تتبع المشاريع والمحافظة على تعبئة الفاعلين غير الحكوميين بخلق تجانس في مجموع العمليات، وخاصة من خلال توطيق العمليات المناخية.

وفي هذا الصدد، يحتلّ التمويل مكانة أولية، وبالتالي سيكون التحدي هو الرّفع من قيمة التمويل الموجّه إلى العمل المناخي في أفق تحويل المليارات الى تريليونات، والرفع من الغلاف المالي الموجه إلى بلدان الجنوب بحلول سنة 2020 وما بعدها، وضمان فعالية هذه التمويلات.

غير أنّ مواجهة الرّهانات المناخية تتطلب اعتماد مقاربة هيكلية شمولية من أجل إدماج مخاطر المناخ في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وجعل مكافحة التغيرات المناخية رافعة للتنمية.

2. طموح جديد للمغرب

لقد مكّنت الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب، منذ سنة 1999، من تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والهوية الثقافية المتنوعة لبلادنا، وتحقيق تقدّم على مستوى الرأسمال البشريّ والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحدّ من الفقر، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحول الاقتصاد الوطنيّ.

وعلى الرغم من أهميتها، فإنّ هذه الإنجازات والمكتسبات تحتاج إلى أن تتكرّس بصفة نهائية، وتتخرط في إطار ديناميّة جديدة تسمح للمغرب بتحقيق نموّ أكثر استدامة وقوّة، وأكثر إدماجاً وإنصافاً، كما تمكنه من تموقع مستدام ضمن مصاف البلدان الصاعدة.

طموح الصّعود المجتمعي المنصف

إنّ البلدان الصّاعدة هي البلدان النامية التي تشكل أقطاب جذبٍ للاستثمارات (الوطنية والأجنبية)، والتي تقوم بتبويب وتسريع نموّها الاقتصاديّ بكيفية مستدامة ومتجانسة؛ وهي البلدان كذلك التي تحقّق الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي في إطار استقرارٍ ماكرو- اقتصاديّ.

وبالتالي، فإنّ البلد الصّاعد هو البلد الذي يتطوّر فيه الناتج الداخلي الخامّ، على مدى فترة طويلة نسبياً (تصل إلى عشر سنوات على الأقل)، بوتيرة أعلى بكثير من النمو العالمي. وبالنسبة للمغرب، يتعيّن أن يعمل على تحقيق معدّل نموّ متوسط للناتج الداخلي الخامّ بالنسبة للفرد الواحد يفوق 6 في المائة، خلال الفترة ما بين سنتيّ 2016 و 2030. ولبلوغ وتيرة النموّ هذه، والمحافظة عليها، ينبغي على كل بلد صاعد أو في طور الصعود أن يسعى إلى حضوره على مستوى خريطة الشبكات العالمية للإنتاج والتبادل والمعرفة والرّساميل.

في هذا الإطار، فإنّ مستوى صعود بلد ما يقاس كذلك بالحجم والمستوى التكنولوجي لصادراته، وكذا بجاذبيته من حيث الاستثمارات المهيكلّة والمنتجة، وبتنوّع وعمق قطاعه المنتج، علاوة على جودة إطاره الماكرو- اقتصاديّ، ورأسماله البشريّ، ونسيجه الاجتماعي، وأدائه المؤسّساتيّ.

وعليه، فالصّعود الاقتصادي لا يمكن أن يظلّ مستداماً إلا إذا كان مصحوباً بصعود اجتماعيّ، ولا سيما من خلال تحقيق تراكم على صعيد المعرفة والمهارات والوسائل والشّروط المواتية لتستفيد منه شريحة واسعة من المواطنين.

ومن أجل المراهنة على المدى الطويل، ينبغي أن يمكن النمو الاقتصادي، إذن، من خلق فرص شغل ذات جودة وبأعداد كافية. وذلك يعني بالنسبة للمغرب الوصول إلى توفير أكثر من 200.000 فرصة شغل في المتوسط كل سنة، خلال الفترة ما بين 2016 و2030، وذلك لتحقيق إدماج أفضل لفائدة الشباب والنساء، والاستفادة الكاملة من هذا الامتياز الديمغرافي الذي تعيشه بلادنا.

ذلك أن النمو يساعد على التحسين التدريجي لظروف عيش المواطنين، ولا سيما بتمكين أكبر عدد منهم من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وتقدم لحاملي المبادرات الكفيلة بخلق الثروات وتوفير الشغل فرصاً من أجل الولوج المنصف إلى القروض والعقار والتكنولوجيات الملائمة.

وبالمقابل، فإن النمو يتعزز بالعدالة الاجتماعية، والحركية الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، ولا سيما من خلال سياسات إعادة التوزيع النقدي أو توزيع الأصول، وهي السياسات الكفيلة بتدريك تفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يتعين على أي بلد، من أجل تحقيق الصعود، أن يجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب. كما أن الأداء المؤسسي الجيد يبقى رافعة أساسية لتحقيق الجاذبية، وخاصة بالنسبة للبلدان الطامحة إلى الصعود ولا تتوفر على موارد طبيعية كافية (التي تعتبر استراتيجية على الصعيد العالمي) والتي لا يمكنها لوحدها أن تشكل كتلة حرجية حيوية على صعيد السوق والمجال الترابي.

ومن جهة أخرى، فإن هناك ارتباطاً قوياً بين الحكامة الجيدة وبين مستوى الدخل الوطني للفرد الواحد. من هنا تبرز النماذج الاقتصادية القياسية أن النمو يتصل اتصالاً وثيقاً بمدى قدرة المؤسسات على إرساء دولة القانون، وحماية حقوق الملكية، والحد من الرشوة، وتنظيم الأسواق بكيفية شفافة وناجعة، وضمان الاستقرار السياسي.

في هذا السياق، فإن بلوغ مرحلة الصعود ترتبط بمدى قدرة البلدان الطامحة على إجراء إصلاحات هيكلية على نحو فعال. وينبغي تدبير أورش الإصلاح بإيلاء اهتمام خاص لتسلسل عمليات الإصلاح، وللأجل الزمنية لدخولها حيز التنفيذ وتفعيلها، في إطار توافقي، فضلاً عن اتخاذ التدابير الضرورية لمواكبتها.

وبالإمكان استخلاص بعض الدروس أيضاً من تتبع هذه البلدان التي تسمى بلداناً «صاعدة» ومن وتيرة تطورها. أولاً، يبدو من الصعب استخراج نموذج نمطي من هذه التجارب. ذلك أن هذه البلدان تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض، إلى درجة أن التحليل يعجز عن الاستناد إلى قواسم مشتركة من قوة تسمح ببناء نموذج نظري. وإذا كانت تشترك في بعض الخصائص المشابهة، مثل وجود نواة صناعية متقدمة، وقدرة معينة على التنافس مع الدول المتقدمة وعلى تصدير رؤوس الأموال، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل دائماً استخلاص أساليب عمل تكون قابلة للاستتساخ.

غير أنّ عددا من هذه البلدان، بالخصوص، تجد اليوم صعوبة في مواصلة تطورها، بل إنها تعرف تراجعاً في هذا الشأن. وليست الأزمة الحالية التي تعرفها المواد الأولية هي التفسير الوحيد، بقدر ما ظهرت، في الواقع، عوامل جديدة للهشاشة أو تفاقمت كما هو الشأن بالنسبة لتزايد الفوارق، وتعثّر التعليم، والمشاكل التي يعرفها التوسّع العمراني، وضعف البنيات التحتية. إنّها قضايا تتطلب منا اهتماماً خاصاً. وبالتالي فإنّ الدروس التي يتعيّن استخلاصها من تحليل الإخفاقات التي عرفتها هذه البلدان، وتحليل نجاحاتها تؤكّد على ضرورة إيجاد نموذج تنموي مغربي يتلاءم مع الخصوصيات والتحديات الخاصة ببلادنا.

آية تحديات لتحقيق هذا الطموح الجديد؟

من أجل مواجهة التحديات المستقبلية، يستمدّ الطموح الجديد قوته من المكتسبات التي حققتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة، كما يستمدّها من الرّاسمات غير الماديّة. وبالفعل، فإنّ الأبعاد المؤسّساتية والبشرية والاجتماعية للثروة غير الماديّة هي الأبعاد التي يتوفّر فيها المغرب على خزان مهم للتقدم المأمول.

لذلك، إذن، يتطلب هذا الطموح الجديد الاستجابة، على المدى الطويل، لانتظارات المواطنين المشروعة في الحصول على حياة كريمة، وعدالة اجتماعية، وإنصاف ومشاركة نشيطة في الدينامية التنموية. كما ينبغي أيضاً تحسين قدرات خلق الثروات لفائدة الجميع، مع الحرص على ضمان استدامة الموارد الطبيعية للبلاد.

إذا كان هذا الطموح يتجلى في التوقع المستدام لبلادنا ضمن مصاف البلدان الصاعدة، فإنّ بلوغ هذا الطموح يقتضي العمل على ضمان تنمية قوية مُستدامة ومدمجة، ذات وقع ملموس وقوي على معيش المواطنين والمواطنات ورفاههم، وتعزيز مكتسبات الماضي، وتسريع وتيرة تنمية بلادنا عموماً.

والحال أنّ مكونات الرّاسمات غير الماديّة تتربط وتتشابك بكيفية وثيقة مع بعضها البعض، ولها تأثير قويّ على باقي المكونات الماديّة الأخرى للثروة الإجمالية.

ونظراً لهذه الترابطات بين مختلف الأبعاد المادية وغير الماديّة للثروة الإجمالية للمغرب، فإنّ هذا الطموح الجديد ينبغي أن يستند إلى مقارنة عرضانية، لكي يتمّ تنفيذ السياسات العموميّة في إطار متجانس ومندمج، ويتم تقييمها ضمن منطقتي تصاعديّ يشمل مختلف الفاعلين المعنيين، ولا سيّما المجتمع المدني.

سبع رافعات لتحقيق هذا الطموح

تتعلّق الرافعة الأولى بتعزيز قدرات الرّاسمات البشريّة، حتّى يتمكّن كلّ مواطن من المساهمة بكرامة واعتزاز في صعود بلادنا، ويتمكّن كلّ فرد من إبراز قدراته الذاتية، تساعد في ذلك منظومة تربوية ناجعة، تستعيد دورها في تحقيق الارتقاء الاجتماعيّ، كما يسند عرّض صحّي جيّد وفي متناول الجميع، مع الحرّص، في الوقت نفسه، على تشجيع قيم الاستحقاق والمعرفة وروح المبادرة.

في حين تركز الرافعة الثانية على تعزيز الرأسمال المؤسساتي، الذي يستدعي تحسين نجاعة المؤسسات وتجانس السياسات العمومية، من خلال ضمان سيادة القانون، وضمان ولوج الجميع إلى خدمات عمومية ذات جودة، ليلعب دور المسرع الإيجابي لتحقيق تنمية متواصلة ومستدامة ومنصفة ومتضامنة ومدمجة.

وتهدف الرافعة الثالثة إلى وضع ميثاق اجتماعي جديد يمكن، من خلال ضمان فعالية الحقوق والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز التماسك الاجتماعي، من تقوية الشعور بالمواطنة وتعزيز الأداء الفردي والجماعي.

أما الرافعة الرابعة فتقوم على تعزيز أرضية القيم والتممين الجيد للرصيد الثقافي لجعله مصدراً لخلق الثروات المشتركة وفرص التعبير الإيجابي للشباب.

أما الرافعة الخامسة، فتتعلق بتحقيق تحول هيكلي للاقتصاد الوطني. وذلك بهدف تعزيز قدرته على خلق أعداد كافية من فرص الشغل، وتحسين تنافسيته واندماجه على الصعيدين الوطني والدولي، فضلاً عن تعزيز تنوعه وجاذبيته وقيمه المضافة وقدرته على الصمود.

وتروم الرافعة السادسة إلى إدراج النموذج الوطني لتنمية بلادنا في إطار دينامية مستدامة، وذلك بهدف استفادة المغاربة من الولوج إلى الماء وإلى بيئة سليمة، وضمان استدامة الأمن الطاقوي، والمساهمة الفعالة في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة التغيرات المناخية، والاستفادة من مخزون التشغيل، والنمو والتنافسية التي يتيحها الاقتصاد الأخضر والأزرق.

وأخيراً، فإن الرافعة السابعة تتركز على جعل المغرب قطباً للاستقرار والشراكة التضامنية يلعب دوره في تعزيز السلم والحوار بين الحضارات، والنهوض بقيم التسامح، علاوة على الانخراط كقطب في ديناميات متوازنة للتنمية المشتركة.

3. توصيات من أجل رفع التحدي الجديد

تتوزع التوصيات التالية تبعاً للمحاور السبعة المشار إليها أعلاه:

- I. تعزيز قدرات الرأسمال البشري؛
- II. تعزيز الرأسمال المؤسسي؛
- III. إرساء ميثاق اجتماعي جديد؛
- IV. تعزيز أرضية القيم المشتركة وجعل الثقافة رافعة مستدامة للتنمية؛
- V. ضمان تحوّل هيكلي للاقتصاد الوطني؛
- VI. إدراج النموذج التنموي المغربي في إطار ديناميّة مستدامة؛
- VII. جعل المغرب قُطباً للاستقرار والشراكة التضامنية.

ا. تعزيز قدرات الرأسمال البشري

يتعيّن على المغرب الانخراط في دينامية تنمويّة مستدامة، عن طريق ترصيد الإنجازات المتحقّقة. ولأجل ذلك، لا بدّ أن تنتقل تنمية وتعزيز القدرات الفرديّة والجماعيّة لمجموع مكونات المجتمع لتصبح أولويّة استراتيجيّة.

وبالتالي، فإنّ الهدف المنشود يطمح إلى الرّفّع من مرتبة الاستثمار في تنمية الرأسمال البشري ليصبح أولويّة وطنيّة، وذلك لتوسيع القاعدة الاجتماعية للإنتاج، وضمان تكافؤ الحظوظ والفرص، وإدخال ثقافة الإنتاجية والإبداع، وتحسين ظروف الولوج إلى اقتصاد المعرفة.

في هذا الاتجاه، يوصى المغرب بالعمل على المسالك التالية:

- جعل المدرسة ركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة دفع للحركية الاجتماعية؛
- الرّفّع من المستوى المعرفي العام للمواطنين؛

- تعزيز قدرات التكيف والابتكار لدى الرأسمال البشري لتحسين ظروف الولوج إلى مجتمع المعرفة؛
- ضمان وولوج الساكنة إلى خدمات صحية ذات جودة، وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

جَعَلِ المدرسة ركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة دفع للحركية الاجتماعية

تَجَدُّرُ الإشارة إلى أن بلادنا قد حَقَّقَتْ تقدُّمًا كَمِّيًّا هامًّا على مستوى تعميم التعليم الابتدائي، ولا سيَّما في الوسط القروي وبالنسبة للفتيات، كما أن نسبة الأمية قد انتقلت من 48 في المائة سنة 1999 إلى 32 في المائة سنة 2014. غير أن متوسط عدد سنوات التمدُّس بالنسبة للساكنة الذين تبلغ أعمارهم 25 فما فوق، قد بَلَغَ، سنة 2012، ما قَدَّرُهُ 4,4 سنوات، وهي نسبة دون المتوسط العالمي بكثير (7,7 سنوات)، ودون متوسط البلدان العربية (6,3 سنوات) وقريبة من نسبة البلدان ذات التنمية البشرية الضعيفة (4,1 سنوات). وبالتالي، يبقى التحدي الكبير الذي ينبغي رفعه، هو توفير تعليم جيد لفائدة الجميع.

ففي إطار الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015-2030، يُوصى بالتركيز في المقام الأول على المحاور التالية:

- الانتقال إلى مستوى جديد في مجال تعميم التمدُّس:
 - من خلال تطوير جاذبية المدرسة كمكان للعيش والتعلم والتفتح، بملاءمة جميع مؤسسات التعليم للمعايير، وإلزامية إدراج الرياضة والتربية المدنية والمشاريع التعاونية الفنية والبيئية والمواطنة في البرامج والمقررات المدرسية؛
 - من خلال إعداد برنامج يتعلق بإدماج جميع الأطفال في وضعية إعاقة في المنظومة التربوية. وينبغي أن يعكس هذا البرنامج مسؤولية السلطات العمومية، ويشرك جميع الأطراف المعنية (آباء، سلطات عمومية، مجتمع مدني) من أجل إنجازه؛
 - من خلال محاربة الهدر المدرسي في المناطق والأوساط المحرومة، بتعميم تدابير تحفيزية وإلزامية حتى يتمكن كل طفل من إتمام الحد الأدنى من مساره التعليمي الإلزامي، والبقاء داخل المنظومة التربوية على الأقل إلى حدود سن الخامسة عشرة. وفي هذا الإطار، يجب أن تكون جميع المساعدات، وجميع التحويلات النقدية الاجتماعية، مشروطة بالتمدرس والنتائج الصحية للأطفال؛
 - من خلال ضمان التنمية والتعميم الفعلي للرياضة المدرسية والتربية عن طريق الرياضة؛
 - من خلال وضع برنامج يتعلق بإرجاع أطفال الشوارع إلى المدرسة؛

■ تعزيز تكافؤ الفرص في مجال التكوين واكتساب الكفاءات:

- بتعميم التعليم الأولي في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال دفتر تحمّلات محدّد واستيفاء البرامج، لتمكين كلّ طفل من الرّفح من فرصه في النجاح؛
- بوضّع آليات محدّدة وموجّهة لدعم التلاميذ في وضعية صعبة، ووضّع برامج لتعزيز قدرات المؤسسات التي تحقّق نتائج ضعيفة على مستوى اكتساب الكفاءات؛

■ تحسّين جودة المنظومة التربوية:

- بثمين المدرّس داخل المجتمع، ولا سيّما في دوره بصفته مربّيّاً، وإعطائه المسؤولية من خلال تمكينه من استقلالية بيداغوجية موسّعة، في إطار برامج تعليمية تركز أساساً على اكتساب الكفاءات، وكذا من خلال نظام ديناميّ وشفاف لتدبير المسار المهني، يقوم بالخصوص على الأداء والاستحقاق، مع تحسّين ظروف العمل وضمان سلامته داخل المؤسسات المدرسية وخارجها؛
- بوضّع أهداف لجودة التعليم قابلة للقياس والتمحيص؛
- بتعزيز مهارات هيئة التدريس، عبر إحداث آليات شاملة وموحّدة وخاصة بتكوين هيئة التدريس والأطر الإدارية؛
- بمنح الأكاديميات استقلالية واسعة على مستوى الميزانية والتوظيف، ومنح مديري المدارس استقلالية تديرية، مع تعزيز آليات الافتحاص والمراقبة والمحاسبة؛
- بإحداث آليات للتنافس والتحفيز بين مختلف الأكاديميات، وبين مؤسسات التربية والتكوين؛

■ تحسّين قدرات إدماج منظومة التربية والتكوين في الحياة المهنية:

- بإصلاح قطاع التكوين المهني، انطلاقاً من مقاربة تركز على الكفايات، مع تقييم أداء الاندماج أو التطوّر المهني؛
- بإدماج جزء من التكوين المهني في المنظومة التربوية العامة، قصد توفير إعداد أفضل وتوجيه أفضل للأطفال، وربما بالتوجه المبكر (منذ نهاية المرحلة الابتدائية) نحو التكوين المهني؛
- بمضاعفة مدّ الجسور بين المنظومة العامة للتعليم وبين التكوين المهني، من أجل تحسّين جاذبية هذا الأخير، والسّماح، لمن يرغب في ذلك وبشروط معينة، بالانتقال من منظومة إلى أخرى، وخاصة في سلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، فضلاً عن تمكين التلاميذ الحاصلين على شهادة البكالوريا المهنية من الولوج إلى التعليم العالي؛

- بتمتتين الجسور بين المنظومة التربوية والتكوين المهني والفاعلين الاقتصاديين، من أجل ملاءمة أفضل للمناهج المدرسية مع حاجيات الاقتصاد، وتطوير التكوين بالتناوب، وتحسين إطلاع المستفيدين داخل المقاولات وحاجيتها، وكذا من أجل نشر الثقافة المقاولاتية، مع الوقوف عند فرص وإمكانات المُواكبة على صعيد المقاولات؛
- بخلق انسجام بين التكوين المهني داخل المقاولات والتكوين المهني بالمؤسسات؛
- بتعميم الحاضنات والورشات المفتوحة في وجه المستفيدين لإنجاز مشاريع مقاولاتية في جميع مؤسسات التكوين المهني وتعزيز قدرات برنامج دمان اكسبريس Damane Express من أجل دعم المقاولات الذاتية.

الرّفْع من المُستوى المعرفي العام للمواطنين

يشير الترتيب الذي يحتله المغرب ضمن التصنيف المتعلق بالاختبارات الدولية لتقييم المكتسبات الدراسية إلى القصور المُقلق الذي يعاني منه التلاميذ المغاربة على مستوى التعلّم بالمقارنة مع نظرائهم في بلدان أخرى. بل إن بعض النتائج المحصّل عليها ما بين 2003 و2011، قد عرفت تراجعاً مما يترتب عنه بروز بنية من الساكنة النشيطة والعاملة ذات مستوى جدّ متدنّ على مستوى التعلّم والتأهيل المهني.

ومن أجل تحسّين ملموس للمستوى المعرفي العام للساكنة، يجدر العمل على:

- اعتبار اكتساب الجميع لأرضية مضمونة ومُشتركة للمعارف الأساسية والتعليم الوظيفي الإشهادي قضية وطنية كبرى؛
- تكثيف برنامج محو الأمية الوظيفي، بواسطة تعبئة واسعة تشمل جميع القوى الحية للبلاد، وتركيز أقوى للموارد والوسائل المرصودة، مع العمل على الاستهداف المناسب، والانتقاء الاستباقي للساكنة المستهدفة؛
- إعداد برنامج للإدماج الرقمي يمكن من اكتساب الكفاءات الأساسية المتعلقة بأمن وحماية الحياة الخاصة على الإنترنت وعلى الشبكات الاجتماعية، وباستعمال البريد الإلكتروني، والخدمات العمومية عبر الإنترنت، وبتقنيات التصفح في بعض منصات التعلّم أو إنشاء الوثائق؛
- إعداد برنامج خاص بالتربية المدنية، يقوم بتعزيز قيم المواطنة والهوية المشتركة، ويعلي من شأن قيم التسامح والاستحقاق والشغل والنزاهة وروح المبادرة، ويعمل على تحسين المعارف المتعلقة بالحقوق والواجبات والمواطنة؛

- وضَع برنامج خاصّ بمدرسة الفرصة الثانية، من خلال شبكة واسعة تغطي مجموع التراب، وتهدف أساسا إلى إعادة إدماج ملايين الشباب الذين يغادرون المدرسة في وقت مبكر. ويتعيّن أن يرتكز هذا البرنامج على عمليات إعادة التوجيه واكتشاف المواهب، تدرج ضمن منظورٍ للإدماج الاجتماعي، ولا سيّما في سوق الشغل عموماً، والتشغيل الذاتي بصفة خاصّة؛
- تخصيص يوميّن في السنّة على الأقلّ لكلّ شخص بالغ للاستفادة من تكوين تتولّى تمويله المقاوله (في إطارٍ مخطط للتكوين أو خارجه)، وأنظمة للحماية الاجتماعية، أو الجماعية عند الاقتضاء؛

تعزيز قدرات التكيف والابتكار لدى الرأسمال البشريّ، بتحسين شروط الولوج إلى مجتمع المعرفة

تيسير ولوج الجميع إلى المعرفة يسمح بتمكين المواطنين من كفاءات قابلة للتكيف والتحيين، طيلة حياتهم المهنية، وذلك بهدف خلق يد عاملة مرنة وفعالة وقادرة على التنافس في سياق اقتصاد يزداد عولمة كل يوم. ولتحقيق ذلك، ينبغي:

- استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية، بفضل وجود وإنشاء محتويات مكتوبة وسمعية بصرية قابلة للمشاركة بكيفية غير محدودة:
 - بتعميم ولوج جميع المواطنين إلى الإنترنت الذي أصبح ضرورة أساسية، وذلك بهدف تسهيل التعلم وتعويض النقص على مستوى التكوين في مختلف جهات المملكة؛
 - بإنتاج وهيكله والمصادقة على محتويات متنوعة تتلاءم مع سياقات وحاجيات المستفيدين المستهدفين؛
 - بتعزيز المؤهلات التكنولوجية للمواطنين، بصفة عامّة، وللأطراف المعنية بمنظومة التربية والتكوين على وجه الخصوص، بهدف تحسين استيعاب المهارات الجديدة، والتّمكّك الفعال (والمبدع) للتكنولوجيات؛
- تحسين قدرات الابتكار وتسهيل الولوج إلى مجتمع المعرفة:
 - بتعزيز البيئة البشرية والمؤسّساتية والضّريبية، قصد تشجيع البحث والتطوير والابتكار بصورة مُستدامة؛
 - بتحديد الأدوار الجديدة لمنظومة التعليم العالي، وخاصة على مستوى الجامعة التي ينبغي أن تساعد على تعزيز قدرات الطلبة على الاندماج في الحياة المهنية، وعلى تطوّرهم في مجتمع المعرفة. لذلك يتعيّن تطويرُ البحث والابتكار من خلال الاستثمار الاقتصادي المباشر وغير المباشر لنتائج البحث والتطوير؛

- بضمان خلق ملائمة أفضل بين برامج التكوين ومشاريع البحث، وذلك تبعاً لخصوصيات وحاجيات وأهداف كل جهة على حدة؛
- بتعزيز قدرات الباحثين، من خلال العمل أساساً على:
 - إدماج الباحثين المغاربة في مختلف الفضاءات والمشاريع والبرامج ومؤسسات البحث المشترك، على الصعيدين الوطني والدولي؛
 - تشجيع انتشار الذكاء، بفضل حركية الباحثين على المستوى الوطني والدولي، وبين القطاعين العام والخاص؛
 - إعادة توجيه بعض الطلبة نحو المسالك التي تُعتبر استراتيجية؛
 - تحسين أوضاعهم الاعتبارية؛
 - فتح أبواب الجامعة في وجه الأساتذة والباحثين الأجانب؛
- بتوفير الشروط الملائمة التي تسمح للباحثين بإنشاء مقاولات تتصل بمجال أبحاثهم. وبهذه الكيفية، سيتمكنون من الاستمرار في الاستفادة من الدعم المادي واللوجستيكي الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي، والمحافظة لمدة معينة على وضعيتهم وامتيازاتهم، مقابل المساهمة العمومية في المشروع على سبيل المثال؛
- بتعبئة مواهب وخبرات الباحثين المغاربة في الخارج، عبر اعتماد سياسة إرادية وهادفة وجذابة للكفاءات؛
- بخلق شراكات بين القطاعين العام والخاص قصد دعم البحث والابتكار، بإشراك الأوساط الأكاديمية والاقتصادية والمؤسسات المعنية؛
- بإدماج قطاع البحث والتطوير والابتكار في الاقتصاد الوطني والإقليمي (وخاصة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء) والدولي، قصد تعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية، ولا سيما على مستوى التصدير والرفع من القيمة التكنولوجية للإنتاج الوطني وتنوعه وعمقه؛
- بتوجيه الجهود في مجال البحث والتطوير والابتكار نحو القطاعات الاستراتيجية (الأمن الغذائي، الصحة، التربية والتكوين، الطاقات المتجددة، الاقتصاد الرقمي، الصناعة الصيدلانية، الصناعات الإبداعية، الخ)؛
- بتفعيل رافعة الصفقات العمومية والخاصة، من أجل النهوض بالابتكار والإنتاج الوطني (صنع في المغرب)؛

- بتحسين عمليات الموائمة والولوج إلى الأسواق والحواجز وحماية الابتكارات وشروط الحصول على التمويل، لفائدة حاملي المشاريع المبتكرة؛
 - بإحداث آليات مستدامة للتمويل العمومي والخاص، وميسرة وملائمة لحاجيات وإكراهات الابتكار، وللأساسة والسرعة اللازمين له؛
 - تسهيل الحركة المهنية بين القطاعين العام والخاص، وبين الأجراء وريادة الأعمال، وبين الأكاديميين والمهنيين وعلى الصعيد الوطني والدولي. ولتحقيق ذلك ينبغي:
 - إعداد برامج تكوينية متنوعة مدى الحياة، في إطار مقارنة تركّز على الشخص الواحد؛
 - إحداث آليات إرشادية تشمل المكتسبات المتحصّلة، والمجهودات المبذولة على صعيد التكوين الذاتي، والتعلم بالتناوب في مكان العمل، مع تحسين تأمين المسار المهني، والتأهيل الاجتماعي للأجراء؛
 - إعداد رأسمال للتعليم الفردي يسمح لكل من يرغب في الاندماج (أو إعادة الاندماج) في برامج التكوين العام أو المهني؛
 - مدّ جسور بين مختلف آليات الحماية الاجتماعية لتأمين وتسهيل الحركة المهنية؛
 - تنظيم وتقنين المهن والحرف لإدماج القطاع غير المنظم عبر إجراء جرد وتقييم التأهيل لممارسة هذه الأنشطة؛
 - توفير الشروط الكفيلة بتحسين الجاذبية السوسيو- مهنية على صعيد الجهات، بإعطاء نوع من الاستقلالية، على المستوى العمومي، فيما يتعلق بتحسين التعويضات أو منح الامتيازات.
- إذا كانت القدرات الإنتاجية للفرد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى معرفته، فإنها ترتبط كذلك بوضعيته الصحية. وبالفعل، فإن النجاح الدراسي مقترنا بالصحة، يكون بمثابة رافعة أكثر قوة للتقدم التقني مقارنة بالنجاح الدراسي غير المقترن بالسلامة الصحية.

ضمان ولوج المواطنين والمواطنات إلى خدمات صحية ذات جودة، وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية

إذا كان قطاع الصحة في بلادنا قد سجل تحسناً ملحوظاً، فإن الفوارق في هذا المجال لا تزال قائمة مع ذلك. إذ إن نسبة كبيرة من الساكنة لا تستفيد بعد من أية حماية اجتماعية، ثم إن المواطنين الأكثر هشاشة، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في المناطق المعزولة، ما فتئوا يواجهون صعوبات في الولوج إلى العلاجات. ومن أجل تعميم التغطية الصحية الأساسية، مع توزيع أفضل للخدمات الطبية على مجموع المجال الترابي، يتعين:

- توسيع عرض العلاجات الجيدة، العمومية أو الخاصة، وضمان توزيع منصف على جميع أنحاء التراب الوطني، في إطار عرض صحي قابل للتنفيذ. وينبغي أن يضمن هذا العرض مستوى جيدا للخدمات والعلاجات تكون في متناول جميع المواطنين، وكذا مستوى ملائما من القرب، بهدف الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية في هذا الشأن؛
- الرفع المطرد من عدد الأطباء والممرضين بالنسبة للسكان في اتجاه المعايير الدولية، وضمان تكوين جيد ومستمر لمجموع المتدخلين في القطاع. يتعلق الأمر بالتأهيل المنتظم والتكيف المستمر للموارد البشرية، انسجاما مع التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الوقاية والعلاج وحكامة المرافق الصحية؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات الاستشفائية، ولا سيما المراكز الاستشفائية الجامعية، بهدف الوصول إلى توفر كل جهة من جهات المملكة على مركز استشفائي جامعي على الأقل، مع تحسين هيئات حكومتها وأدوات مراقبة وتتبع أدائها؛
- إعداد إطار ملائم وجاذب للاستثمارات، وتعزيز آليات مبتكرة للتمويلات العمومية والخاصة لقطاع الصحة، بناء على الخريطة الصحية المشار إليها سابقا؛
- تعميم التغطية الصحية الأساسية، عن طريق تجانس أنظمتها وتوسيع التغطية الصحية لتشمل جميع الساكنة؛
- دعم نظام تمويل التغطية الصحية لفائدة الجميع عن طريق خلق نظام تمويل إلزامي، من أجل ضمان الاستدامة؛
- إعداد مخطط مندمج لمكافحة الإدمان، وخاصة إدمان الشباب على المخدرات؛
- اعتماد سياسات ناجعة للوقاية من الأمراض غير المنقولة، والعاهات والإعاقة، مع الأخذ في الاعتبار الشمولية الضرورية لهذه الوقاية؛
- إحداث تدبير لنظام صحي يقوم على النجاعة والشفافية والتتبع والمحاسبة؛
- تشجيع البحث والتطوير والابتكار في مجال الصحة، ولا سيما في مجال الوقاية والعلاج من الأمراض الخاصة بالمغرب والقارة الأفريقية. يتعلق الأمر على وجه الخصوص بتطوير الأدوية الجنيسة، وتحسين وملاءمة والتقليص من تكاليف العلاج من الأمراض المنتشرة بشكل واسع بالمغرب وأفريقيا، مثل السرطان والسكري والملاريا أو السيدا؛
- نشر ثقافة تركز على اتباع نمط حياة صحي في أوساط الساكنة، بتشجيع اتباع نظام غذائي متوازن وممارسة الرياضة بانتظام.

ا. تعزيز الرأسمال المؤسساتي

من الأهمية بمكان، في ضوء الجهوية المتقدمة، القيام بإعادة هيكلة الهندسة المؤسساتية، حيث يتطلب الأمر العمل على توضيح توزيع السلطة والمسؤوليات بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الجهوية والترابية، وبين الهيئات التمثيلية والهيئات الإدارية والهيئات الاستشارية والتشاركية، وبين المهام الحكومية ومهام الهيئات والمؤسسات العمومية.

ويتعين أن يتم إنجاز كل هذا في إطار حكمة مسؤولة، تحترم المبادئ الأساسية للتكامل والانسجام والتجانس، وتكون في خدمة رؤية استراتيجية أعدت بمساهمة واسعة النطاق، وتمتع بانخراط كبير.

وزماناً لتحقيق وضوح أفضل للرؤية والقراءة المتعلقة بالهيكلة المؤسساتية، من الضروري إذن إعادة تحديد هندستها من أجل تجويد هيكلها. يتعلق الأمر أساساً بإعادة النظر في شروط وكيفية اشتغال المرفق العمومي، من أجل جعله أكثر نجاعة وأكثر فعالية، وتوجيهه أكثر في خدمة وحول المواطن-المرتفق.

ومن ثم، فإنه يطمح من خلال هذا الهدف الاستراتيجي وضع منظومة ناجعة لحكمة المؤسسات والسياسات باعتبارها محورا أساسيا ضمن عملية التحول الأفقي لتحسين مكونات الرأسمال غير المادي.

لتحقيق ذلك، يقترح العمل على:

- وضع السياسات العمومية من منظور المدى البعيد لضمان نجاعتها؛
- تفعيل أحكام الدستور المتعلقة بالحكمة المسؤولة؛
- انخراط المواطنين في المعايير الاجتماعية؛
- إرساء العلاقات المؤسساتية على مبدأ التعاقد؛
- تجويد نجاعة النفقات العمومية والإدارة في إطار الجهوية؛
- جعل وسائل الإعلام ركيزة من ركائز الحكمة الجيدة.

وضع السياسات العمومية من منظور المدى البعيد لضمان نجاعتها

من أجل نجاحها، ينبغي أن تشتغل السياسات العمومية داخل مدى زمني بعيد عن التقاطب الحزبي والتنافس السياسي والأجندات الانتخابية. وذلك لأن فعاليتها تتدرج في إطار مسلسل طويل المدى، وفي إطار البحث المتواصل عن الملاءمة والنجاعة والمصداقية. وفي هذا الصدد، يُوصى بـ:

- إحداث رؤية استراتيجية من أجل تنمية مدمجة ومستدامة والتي تحدد محاور النموذج التنموي الجديد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبلاد. ويتوجب ان يكون هذا النموذج موجها نحو التنمية قوية ومستدامة، مدمجة اقتصاديا ومنصفة اجتماعيا ومرتكزة على برمجة استراتيجية؛
- خلق تجانس في السياسات العمومية، عبر إحداث هيئات للقيادة والتنسيق، وعبر مأسسة وتنظيم تقييم آثارها على المواطن بصفته مقياسا أساسيا لإعدادها وتنفيذها وتقييمها؛
- دعم المقاربة التشاركية، بدءا من إعداد السياسات العمومية إلى تقييمها ومرورا بتنفيذها، وذلك من أجل تحقيق نسبة عالية من انخراط المواطنين وتعبئتهم حول هذه السياسات؛
- تحسين الأداء التشريعي، من خلال ضمان فعالية القوانين والإصلاحات، قصد إضفاء المزيد من المصداقية على العمل العمومي. لهذه الغاية، يتعين الحرص على أن تكون القوانين، المستمدة من المعايير الدولية ومن أفضل الممارسات الدولية، ملائمة للواقع المغربي، مع الحرص الدائم في الوقت نفسه على تطبيقها التطبيق الكامل والفعلي. ولا بد من الحرص كذلك، في إعدادها، على الإشراف المباشر أو غير المباشر للمواطنين ومختلف الأطراف المعنية (الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون والمجتمع المدني)، للتأكد من تملك المعايير الاجتماعية وضمان انخراط أوسع؛
- تأمين استمرارية واستقرار الاختيارات السياسية العمومية التي يتعين التخصيص عليها في التشريعات القانونية (وخاصة عن طريق القوانين- الإطار)، وذلك تفاديا لاختلاف التوجهات المرتبطة بالتغييرات التي تحدث بعد الانتقال من انتداب حكومي إلى آخر، وضمانا لتحقيق قدر أكبر من المساءلة أمام الهيئات التمثيلية.

تفعيل أحكام الدستور المتعلقة بالحكمة المسؤولة

ينص الفصل 154 من دستور 2011 على أنه «تخضع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وتخضع في تسييرها للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور». وبالتالي، يُوصى لضمان فعالية أحكام الدستور بالعمل على:

- ضرورة الاستجابة لانتظارات المواطنين فيما يتعلق بالتزام المرافق العمومية، مما يترجمُ أحد الطموحات الرئيسية الواردة في دستور 2011. ويتطلب هذا الطموح ضمان فعالية الممارسات المتعلقة بالحكامة المسؤولة، وتعزيز فعالية الترسانة التشريعية ذات الصلة؛
- مأسسة إلزامية المحاسبة، في ممارسة السلطة والتدبير الفعال للقضايا العمومية، طبقاً للفصل 154 من الدستور، بالحرص على ضمان احترام مبدأ المساواة في معاملة المواطنين. ومن ثم، ينبغي توفير إطار شفاف وواضح يضمن لهم الولوج إلى المعلومة، عبر منظومة تتعلق بتتبع تطبيق القوانين وآليات لتقييم السياسات العمومية.

انخراط المواطنين في المعايير الاجتماعية

- إنَّ عَدَمَ فَعَلِيَّةِ القَوَانِينِ وَالِإِصْلَاحَاتِ، الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا عَدَمُ تَمَلُّكِ المَوَاطِنِ لِلقِيَمِ وَللمعايير الاجتماعية، يُوَدِّي فِي الوَاقِعِ إِلَى اسْتِبْدَالِ القَوَاعِدِ القَانُونِيَّةِ الَّتِي لَا يَتِمُّ تَطْبِيقُهَا بِقَوَاعِدِ تَعْوِضِيَّةٍ غَيْرِ قَانُونِيَّةٍ. وَبِهَذِهِ الكَيْفِيَّةِ يَطْفُو عَلَى السَّطْحِ نِظَامٌ مَوَازٍ يَحُولُ دُونَ تَطْبِيقِ الإِصْلَاحَاتِ، وَيَشُوهُ مَبَادِئُ الحُكْمَةِ الجَيِّدَةِ. الأَمْرُ الذِي يُفْضِي إِلَى طَفْيَانِ انْعِدَامِ الثِّقَةِ بِالتَّشْكِيكِ فِي مِصْدَاقِيَّةِ المَوْسَّسَاتِ، وَالْحَدُّ مِنَ الانْخِرَاطِ فِي إِعْمَالِ القَوَانِينِ وَمَنْ تَرَاجَعِ الشُّعُورِ بِالانْتِمَاءِ إِلَى مَشْرُوعٍ مَشْتَرِكٍ يَجْسُدُهُ الوَطَنُ. وَلْمُحَارَبَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ يَنْبَغِي:
- إِعْدَادُ بَرْنَامِجٍ وَطَنِيٍّ لِلرَّفْعِ مِنْ مِصْدَاقِيَّةِ العَمَلِ العُمُومِيِّ، وَالْحَدُّ مِنْ كَلْفَةِ التَّقْوِيمِ، فِي حَالَةِ قِصُورِ العَمَلِ المَوْسَّسَاتِيِّ؛
 - تَحْسِينِ عِلَاقَةِ المَوَاطِنِ بِالإِدَارَةِ مِنْ خِلَالِ التَّأْثِيرِ عَلَى الفِعَالِيَّةِ، المِنَاصِفَةِ، الشَّفَافِيَّةِ، القُرْبِ وَالسَّرْعَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالوَلُوجِ عَلَى الخِدْمَاتِ العُمُومِيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ، وَيَتَعَلَّقُ الأَمْرُ، بِالْخِصُوصِ، بِتَسْرِيعِ التَّوْجُّهِ الإِلِكْتُرُونِيِّ لِلخِدْمَاتِ الإِدَارِيَّةِ وَإِرْسَاءِ اليَاتِ نَاجِعَةٍ مِنْ أَجْلِ مُحَارَبَةِ كُلِّ اشْكَالِ الظُّلْمِ وَالإِهَانَةِ «الْحُكْرَةَ»؛
 - الأَنْطِلَاقِ مِنْ مُخْتَلَفِ مُكَوَّنَاتِ الرِّأْسَمَالِ غَيْرِ المَادِّيِّ فِي إِعْدَادِ السِّيَاسَاتِ العُمُومِيَّةِ، قِصْدَ إِعْطَائِهَا مَزِيداً مِنَ القُوَّةِ وَالأَهْمِيَّةِ. إِضَافَةً إِلَى إِدْمَاجِ هَذِهِ المَكْوَّنَاتِ نَفْسَهَا فِي تَقْوِيمِ أَدَاءِ هَذِهِ السِّيَاسَاتِ وَأَدَاءِ المَوْسَّسَاتِ الَّتِي تَتَوَلَّى تَنْفِيزَهَا. وَبِالطَّبْعِ، فَإِنَّ هَذِهِ المُقَارَبَةَ تَأْخُذُ فِي الإِعْتِبَارِ القَوَاعِدَ «الضَّمْنِيَّةِ» الَّتِي تَتَحَكَّمُ فِي السُّلُوكِ الاجْتِمَاعِيِّ، أَيَّ مُخْتَلَفِ القِيَمِ وَالمَعَايِيرِ الاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي يَتَوَاضَعُ الأَفْرَادُ عَلَى قَبُولِهَا. كَمَا تَدْمِجُ هَذِهِ المُقَارَبَةَ كَذَلِكَ الإِطَارَ المَرْجِعِيَّ النِّظَامِيَّ الذِي يَحْيِلُ إِلَى الدِّسْتُورِ وَالقَوَانِينِ وَالنِّصُوصِ التَّنْظِيمِيَّةِ الَّتِي تُوَدِّي نَفْسَ الأَدْوَارِ.

إرساء العلاقات المؤسسية على مبدأ التعاقد

يوفر التعاقد إطاراً للاتفاق يتضمّن مجالاً وأجلاً محدّدة. وهو إطار ملزم للجميع، غير أنّه متفق عليه ويوفّر الكثير من الوضوح للفاعلين ولأدوارهم ومسؤولياتهم ومصالحهم وإكراهاتهم وقيمهم وثقافتهم. ولذلك فإنّ التعاقد، من حيث خضوعه لضغوط مصالح الفاعلين، واقتراحه لصيغة العمل وتحديد المسؤولية المشتركة والمنسقة والشفافة، يبدو بمثابة أداة ناجعة للحكمة. وعليه، يتعين العمل على:

- تعميم مبدأ التعاقد ليشمل مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع وضع آليات شفافة لإبرامه، بناءً على أهداف ووسائل ونتائج مخطط لها على المدى الزمني وقابلة للقياس، وكذا على آليات للتقييم والتتبع، مع التحديد الواضح للحقوق والالتزامات الخاصة بكل طرف على حدة؛
- دعم المقاربة التشاركية، بدءاً من وضع السياسات العمومية، وانتهاءً بتقييمها مروراً بتنفيذها، وذلك بهدف الرّفْع من الإغناء الجماعي، وأنخراط المواطنين وتعبئتهم. إضافة إلى أنّ هذه المقاربة هي السبيل إلى تعزيز فعليّة الحقّ والمُحاسبَة.

تجويد نجاعة النفقات العمومية والإدارة في إطار الجهوية

يتعلق الأمر بتحسين العلاقة بين كلفة ونجاعة النفقات العمومية، وإعادة تهيئتها بتمحورها نحو النتائج وآثارها على المواطنين. وهذا يتمّ عبر تعزيز اللامركزية واللامركز، بالاعتماد أساساً على الجهوية المتقدّمة، وعلى تحسين قدرات الموارد البشرية للإدارة. ونحو هذا الهدف، يوصى بـ:

- تجنّب تراكم الميزانيات والكفاءات داخل نظام إداري معقّد، لا يضمن، رغم ذلك، تغطية شاملة للحاجيات؛
- توفير التمويل الكافي الذي يمكن من مواجهة الأهداف التي تتطلبها المسؤوليات اللامركزية واللامركزية؛
- تكوين نخب مؤهّلة، وخاصة نخب جهوية تعمل على تحسّين نجاعة المؤسسات، عن طريق تعزيز قدرات المؤسسات والإدارة العامّة للدولة وكذا امتداداتها؛
- الإسراع في تنفيذ ورش الجهوية المتقدّمة، وفقاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 14-11 المتعلق بالجهات. لذلك ينبغي، من جهة، العمل على وضع الآليات والأدوات المنصوص عليها، وتعبئة التمويل (صندوق التّأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، الخ)؛ ومن جهة أخرى، العمل على تعزيز اللامركزية، ليس فقط على مستوى البنيات الإدارية، وإنما أيضاً مساطر وإجراءات التدبير بتمكين المسؤولين الجهويين من سلطات القرار.

- ينبغي أن تقوم الجهود المتقدمة بتحرير الطاقات، وتفجير الإمكانيات الكاملة لكل جهة على حدة، من خلال إدماج المؤهلات والخصوصيات الجهوية، وبالتالي توجيه البرامج التنموية الجهوية في شكل عقود- برامج مُلزِمة للجهات والدولة.

جعل وسائل الإعلام إحدى دعائم الحكامة الجيدة

تتبوأ وسائل الإعلام، بصفقتها أداة من أدوات المواطنة بامتياز، مكانة هامة في البناء الديمقراطي وتعزيز ممارسات الحكامة الجيدة. وباعتبارها «سلطة رابعة»، لها دورها المؤثر في اتخاذ القرار، إلى جانب السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، فإن وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية تضمن حرية التعبير وتمكن المواطنين من الحصول على الخبر وفهم الرهانات المحلية والوطنية والدولية. كما أنها توفر إطاراً مناسباً للنقاش العمومي بشأن القضايا المجتمعية الكبرى. علاوة على أنها تشكل الملاذ الأخير لتعبير المواطنين ضد الشُّطط في استعمال السلطة والقيود المفروضة على الحريات، وتشكل واحدة من أكثر الوسائل فعالية للمساءلة والزامية تقديم الحساب.

ومن أجل المساهمة في تحسين نجاعة المؤسسات، وجعل وسائل الإعلام أحد الفاعلين في هذا التحول، يُوصى بأن تضطلع بما يلي:

- لعب دور بارز في التداول الجماعي بشأن التوجهات المجتمعية وتتبع السياسات العمومية؛
- تنمية النقاش والروح النقدية والحوار؛
- التحليل الموضوعي للمجتمع ولتطوره، وذلك بالانفتاح على تنوع القراءات النقدية، وخلق تقاطعات بين الآراء، من أجل استيعاب أفضل لنموذجنا المجتمعي؛
- المساهمة في نقل القيم الإيجابية ونماذج النجاح المغربية؛
- تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة، ولا سيما من خلال التحقيقات الصحفية.

ومن أجل لعب دور الإخبار والتربية والتعميم، والسماح بالمساهمة في مجتمع أكثر اطلاعا ووعيا، ينبغي:

تعزيز وجود صحافة مهنية، ذات مصداقية، تعددية ومستقلة

- تمكين القطاع من رؤية استراتيجية واضحة ومندمجة لخلق ظروف الاستثمار في الصحافة؛
- خلق استقرار وضمان الإطار التشريعي، ولا سيما عبر إعادة النظر في قانون الصحافة؛

- العمل في إطار القانون ومن خلال الصحافة (المكتوبة والمسموعة والمرئية والإلكترونية) على فرض احترام معايير صحّة وجودة المعلومة؛
- ضمان خلق رِبْط قويّ بين الإطار القانوني الخاصّ والإطار المتعلق بأخلاقيات المهنة، عن طريق المنظمات والهيئات التمثيلية التي تتمتع بالشرعية، وباعتبار دورها الأساسي في ضمان المهنية والتنظيم الذاتي للمهنة؛
- دعم قطاع الصحافة المكتوبة في تحديثها الضروري من أجل تعزيز تطورها واستقلاليتها؛
- ضمان فعالية الحق الدستوري في الولوج إلى المعلومة، وهو حقّ ينبغي حمايته وتفعيله بالنسبة للصحافة؛
- الاستثمار في التكوين وتعزيز جاذبية المهنة؛
- جعل الصفقات العموميّة فاعلاً لمصاحبة القطاع.

تعزيز عرض سمعي بصري متنوع وذو جودة

- إعداد رؤية حقيقية للقطاع السمعي البصري الوطني تستجيب لانتظارات المشاهدين ولحاجيات مواكبة المشروع المجتمعي لبلادنا، تهدف إلى إعطاء دينامية جديدة لتحرير القطاع السمعي البصري؛
- إعداد سياسة حقيقية للخدمات العمومية تقوم على التجانس والتكامل (فيما بين الهيئات العموميّة وكذا بينها وبين القطاع الخاص) ولعب دورها في إعطاء دفعة ودينامية للقطاع؛
- خلق الظروف لفائدة الفاعلين في القطاع السمعي البصري (العموميين والخواصّ)، بما في ذلك تقديم الدعم، لكي يلعبوا دوراً في خلق الأعمال المغربية وتطوير مهن وقدرات داخل القطاع؛
- تحيين وتقوية وتعزيز قدرات المهنيين، من خلال توفير تكوينات مناسبة وتشجيع الشراكات وعلاقات التبادل وطنياً ودولياً؛
- تحرير المبادرة الخاصة والسماح بتطوير أبطال مغاربة في القطاع السمعي البصري على الصعيد الإقليمي لدعم الإشعاع المغربي؛
- حماية وتصنيف وحفظ الأرشيفات الوطنية المتعلقة بالقطاع السمعي البصري.

III. إرساء ميثاق اجتماعي جديد

من أجل مواجهة مختلف التقلبات الدولية والإقليمية، والاستفادة ما أمكن من الفرص المتاحة في ظل التحولات المطردة التي يعيشها العالم، بإمكان بلادنا أن تعزز قدرات التمنيع والسمود لديها في وجه الأزمات، بالارتكاز على العمق التاريخي للهوية الوطنية في وحدتها وتنوعها، وتجذر ومثانة مؤسسات الدولة المغربية، فضلا عن تثبيت الذاتية المغربية بالسيادة الوطنية والوحدة الترابية؛ والتي تشكل مكونات أساسية ضمن الثروة غير المادية لبلادنا.

ومن ثم، فإن مسؤوليةنا الجماعية، من أجل دعم هذا الرأسمال المتفرد الذي لا يقدر بثمن وضمان استدامته، تتجلى في التعاقد حول ميثاق اجتماعي جديد من شأنه تمكين الأجيال الحالية والقادمة من بناء مجتمع منفتح ودينامي ومتماسك، وكذا السماح لبلادنا من تموقع إيجابي ضمن التحول العالم.

وينبغي إعداد هذا الميثاق في إطار الحوار والتشاور، بمشاركة جميع الأطراف المعنية. كما يتعين أن يستند هذا الميثاق الاجتماعي الجديد إلى ثقافة ومقاربات جديدة في اتخاذ القرار، تأخذ في الاعتبار وضعية الأقلية ورأيها، وكذا انتظارات وحقوق الفئات الهشة، وإعطاء مساحة كبيرة للإنصات والبحث عن التوافق، وإعطاء الأولوية للمصلحة العامة والمنفعة المشتركة.

وبالتالي، فإن هذا الميثاق الاجتماعي، الذي يعتمد المقاربة التشاركية التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس يشدد عليها كمنهجية مثلي للتداول في القضايا الاستراتيجية الكبرى، يسعى إلى تعزيز ثقافة التوافق والتعاقد الجماعيين، على المستوى الاجتماعي والمجتمعي، وفي الحياة الاقتصادية، والإدارة وحكامه الشأن المحلي.

في هذا السياق، ينبغي أن يستجيب الميثاق الاجتماعي الجديد للحاجة الملحة المتمثلة في الحفاظ على مرتكزات التماسك الاجتماعي، بإعطاء الأولوية للحد من الفوارق، وضمان المساواة في الحقوق والفرص، وتحسين ولوج النساء إلى النشاط، وتوزيع أكثر إنصافاً للثروات، وإنفاق عمومي أكثر فعالية وعدالة. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يشكل ضمان وفعلية حقوق الإنسان الأساسية عموماً، والجيل الجديد من الحقوق على وجه الخصوص، كما ينص عليها دستور 2011، محوراً موجهاً لتحديد وإنجاح الميثاق الاجتماعي الجديد.

ولتحقيق ذلك، يُوصى بالعمل على:

- ضمان فعلية حقوق الإنسان والجيل الجديد لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية؛
- ضمان المساواة بين النساء والرجال؛
- إرساء سياسة شمولية لحماية الطفل؛

- تعزيز حماية الأشخاص المسنين؛
- ضمان إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- مأسسة آليات التوزيع المنصف للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وبين الجهات وداخلها؛
- توسيع قاعدة الحركة الاجتماعية الصاعدة، ودينامية الارتقاء الاجتماعي؛
- تعزيز الثقة كوسيلة ونتيجة لضمان التماسك الاجتماعي.

ضمان فعالية حقوق الإنسان والجيل الجديد لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية

تشكل فعالية الجيل الجديد من حقوق الإنسان، التي نص عليها دستور 2011، دعامة أساسية للميثاق الاجتماعي الجديد الذي يصبو المغرب إلى إرسائه. لذلك، لا بد من:

- الحرص على تطبيق وتنفيذ القوانين النصوص الجاري بها العمل، بالتأكيد على الحقوق الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي كرسها الدستور وإعمالها؛
- تحسين الولوج إلى العدالة وتحسين جودتها طبقا للدستور، ذلك أن الولوج إلى العدالة حق أساسي يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى تفعيله، وأن يتم تأمين تطبيقه من طرف إدارة ناجعة وشفافة، تكون في خدمة عدالة مستقلة ومحيدة ومحترمة وذات مصداقية. لذلك، ومن أجل الحد من الإحساس بالحيف أمام العدالة، ومن الإفلات من العقاب، الذي يضر بأسس دولة القانون، ينبغي إنجاح إصلاح العدالة واستكمالها؛ وذلك حتى تغدو السلطة القضائية هي الضامن ومحل ثقة الجميع للتطبيق الفعلي والناجع والنزيه للقوانين. إن هذه العناصر، التي ترتبط باحترام السلطة القضائية وفعالية القانون، تعتبر شروطا أساسية لاستتباب الأمن العام والسلم المدني، فضلا عن العدالة الاجتماعية، وبناء تنافسية المقاولات، وتحسين الجاذبية الاقتصادية، وتنمية بلادنا عموما.
- لذلك، لا بد من العمل من أجل إضفاء المصداقية على مسلسل إصلاح منظومة العدالة بالمغرب، اعتمادا على منهجية منسجمة، وفق أهداف محددة ومؤشرات شفافة لتتبع وتقييم التقدم المحرز، وتعزيز القدرات المؤسسية للنظام القضائي (تطوير القدرات المهنية لمختلف مكونات المنظومة القضائية، القضاة، الموظفون، المحامون...). وفيما يتعلق بالمنازعات الإدارية والتجارية، يتعين تطوير عدالة للقرب تستدعي تعزيز قدرات القضاة، ولا سيما من خلال إحداث تكوينات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية. إن قضاء القرب سيعمل كذلك على تسهيل حماية القاصرين من خلال تشجيع حركة القضاة، ووضع التدابير المناسبة لضمان الولوجيات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والنساء والأطفال ضحايا العنف؛

- وَضَع إطار متجدد ومندمج للتدخل ضد كل أشكال العنف والمعاملة اللاإنسانية والقاسية أو المهينة (الشطط والعنف الجسدي، التحرش الجنسي والنفسي، التعذيب، الحبس، ولا سيما حبس النساء، والاتجار في البشر من اليد العاملة غير الشرعية، واستغلال الدعارة...) وكل ما من شأنه الحط من كرامة المواطنين والمواطنات؛
- القيام بتحيين النصوص المتعلقة بالحرية العمومية (حرية الجمعيات، حرية الرأي والتعبير والإضراب والصحافة والنشر، الخ) وذلك بالتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين في اتجاه توطيد وتوسيع هذه الحريات، وتقوية دور الجهاز القضائي في حمايتها؛
- ضمان فعالية المواطنة الكاملة للمغاربة المقيمين بالخارج من خلال:
 - ضمان الممارسة الفعلية لحق التصويت والترشح المخولين من طرف الدستور؛
 - تعزيز آليات حماية مصالحهم في المغرب وجميع بلدان إقامتهم؛
 - وضع سياسة مواكبة متعددة الابعاد والتي يتم تنفيذها على مدى مختلف مراحل الحركة (قصيرة الامد، طويلة الامد، بين الاجيال) والتي تتأقلم كذلك مع تطور حاجيات المغاربة المقيمين بالخارج ووضعيتهم ببلدان الإقامة؛
 - الحرص على نشر خدمات دعم ذات جودة عالية ووفق معايير مرتفعة في بلدان الإقامة، لا سيما التوجه نحو الخدمات الادارية الالكترونية وتعزيز المواكبة الاجتماعية والثقافية والدينية.

ضمان المساواة بين الرجال والنساء

لا بد من مواصلة الجهود المبذولة للحد من الممارسات التمييزية ضد المرأة، وتحسين المكتسبات التي تم تحقيقها، وذلك من خلال الوقاية ومكافحة كل أشكال العنف التي تتعرض لها النساء، وتعزيز مشاركتهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. لهذا السبب ينبغي إيلاء عناية خاصة للمساواة بين الرجال والنساء وللمنصفة، ولا سيما بالعمل على:

- إعداد سياسة وطنية، إرادية وعرضانية كفيلة بتحسين وتعزيز مكانة المرأة في المجتمع؛
- تفعيل دقيق لأحكام مدونة الأسرة؛
- تعزيز الآلية القانونية من أجل ضمان المساواة بين الجنسين، وبلوغ المنصفة، وخاصة في الحياة الاقتصادية؛

- الإدراج الممنهج في السياسات العمومية لمبدأ المساواة بين الجنسين، ولا سيّما مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- الصرامة في شجب وإدانة العنف ضدّ النساء والتحرّش الجنسيّ؛
- إعطاء الأولوية باستعجال للحد من تدهور مستوى نشاط النساء، والعمل على الرّفْع من هذا النشاط؛
- تحسين ولوج النّساء إلى القروض وإلى الموارد المالية؛
- إطلاق برنامج عمل مندمج ضدّ تشغيل الفتيات الصّغيرات، عبر تشديد العقوبات ضدّ تشغيل الأطفال في الأعمال الخطيرة؛
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بهدف تشجيع مسيري المقاولات والمستثمرين والشركاء الاجتماعيين على الانخراط في منَع وحظر جميع أشكال التمييز ضدّ النّساء في التوظيف، والولوج إلى التكوين والأجور، وظروف العمل، وفي المسار المهنيّ؛
- الإعداد والنشر والتتبّع المنتظم للمؤشّرات المتعلقة بالإنصاف وبفعاليّة تدخّل السلطات العموميّة إزاء حقوق النساء؛
- تمكين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، في مجال الحدّ من التمييز والنّهوض بالمساواة بين النساء والرّجال، منّ:
- صلاحيات التحريّ والبحث والولوج إلى المعلومة، داخل إطار يحدّده القانون، وصلاحيات في مجال الوساطة، وصلاحيات شبه قضائية لإصدار الجزاءات من الدرّجة الأولى (غرامات لفائدة الخزينة العامة للدولة)؛
- صلاحية حق التقاضي والانتصاب كطرف مدنيّ؛
- مهمّة دائمة في مجال مراجعة المخاطر، وتقييم السياسات العمومية؛
- صلاحيات تقييم وتحليل أثر القوانين، ولا سيّما قانون المالية والنصوص التنظيمية والمخططات القطاعية والمشاريع الاستثمارية؛
- مهمّة رصد وإصدار تقارير منتظمة حول الاجتهاد القضائي وتطوّر الممارسات القضائية المتعلقة بالعنف ضدّ النساء، وحول محاربة الصّور النمطية القائمة على الجنس، والصّحة، والحقوق الجنسيّة والإنجابية، والمساواة في أماكن العمل، وحماية القاصرات.

مأسسة آليات التوزيع المنصف للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وبين الجهات وداخلها

ترمي هذه الآليات إلى تحقيق طموح مزدوج يتجلى في تسريع النمو، مع العمل في الوقت ذاته على ضمان توزيع مُنصف للثروة الوطنية بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وبين الجهات، وداخل الجهة الواحدة.

وفي هذا الإطار، يوصى بـ:

- وضع نظام ضريبي مناسب ومنصف لا يشجع على المضاربات، ويضمن توزيعا عادلا للعبء الضريبي، ويحمي القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة؛
- جعل التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي في صلب ورش الجهوية المتقدمة وتسريع تنفيذها؛
- تسريع وتعميم المخططات التنموية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، والبرامج الجماعية للتنمية، على صعيد باقي الجماعات الترابية، مع جعل هذه البرامج تشمل الأهداف المتعلقة بتحسين «العيش سوياً» و«التنوع الاجتماعي»؛
- تسريع وتيرة مسلسل اللامركزية واللاتركيز، وتفويض السلطة بين المركز والجهة؛
- خلق اليات دعم الدولة للجماعات الترابية وكذا اليات التضامن بين هذه الجماعات من أجل ضمان ولوج منصف للخدمات الاجتماعية وتحسين تكافؤ الفرص فيما يخص الصحة والتعليم والحركة والشغل والبنيات التحتية؛
- خلق فضاءات للحوار المدني على صعيد الجهات، وإعداد مسلسل لاتخاذ القرار يركز على المقاربة التشاركية والتشاور بين مختلف الشركاء المحليين والجهويين؛
- إحداث آليات جهوية لمصاحبة مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من أجل تسهيل الولوج إلى الخدمات والفرص المتاحة على الصعيد الجهوي والترابي؛
- وضع تدابير ضريبية تحفيزية لفائدة الجهات الهشة والأكثر خصاصة، وتطوير أقطاب جديدة للنمو حول القطاعات الواعدة، تتلاءم مع خصوصيات ومؤهلات هذه الجهات.

وَضْعُ سِيَّاسَةِ مَنَدْمِجَةِ لِحْمَايَةِ الطِّفْلِ

وفي هذا الإطار، يوصى بالعمل على:

- إدراج سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفل في قانون- إطار قصد ضمان استدامتها وتجانسها اللازمين، وإدماج حقوق الطفل في السياسات العمومية وفي التخطيط الميزانياتي للوزارات المعنية؛
- تجميع المسؤوليات والمهام المتعلقة بالطفل داخل وزارة واحدة، وإدراج حماية الطفل ضمن الخطاطات الجهوية والإقليمية للتنمية، وإحداث لجان جهوية وإقليمية لحماية الطفل، ووضع آليات مجالية لحماية الطفل بهدف الكشف والتبليغ والتكفل بالأطفال المعرضين للخطر أو في وضعية صعبة؛
- وضع سياسة قضائية تكون ملائمة للقاصرين تنص على تدابير بديلة عن الحرمان من الحرية ووضعهم في دور رعاية الطفولة، والحماية الفعلية ضد الترهيب، واتخاذ عقوبات زجرية مشددة في حق مرتكبي العنف واستغلال الأطفال؛
- تعزيز الأحكام القانونية لمنع استغلال الأطفال واستخدام صورهم لأهداف تجارية.

تعزيز حماية الأشخاص المسنين

يوصى بإعداد سياسة عمومية مندمجة لحماية الأشخاص المسنين تقوم على المحاور الرئيسية التالية:

- ضمان توسيع الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لتشمل الأشخاص المسنين، ولاسيما لفائدة الأشخاص الذين لا يتوفرون على دخل، أو الذين يتقاضون معاشاً زهيداً؛
- تعديل الإطار القانوني والمؤسسي، من خلال وضع إطار تشريعي كفيل بحماية المسنين ضد كل أشكال التمييز والإهمال وسوء المعاملة والعنف؛
- تحسين التكفل بالأشخاص المسنين، من خلال وضع بنيات ملائمة، وتكوين مساعدي الأسر، وإعادة تأهيل مراكز الاستقبال الموجودة بهدف تحسين ظروف عيشتهم؛
- دعم ومصاحبة الأشخاص المسنين المقيمين في الخارج، عن طريق التنسيق مع حكومات البلدان المضيفة، وإعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بحقوق المغاربة المقيمين في الخارج، ولاسيما في مجال الصحة والسكن والتغطية الاجتماعية والصحية الطبية وتحويل معاش التقاعد في حالة عودة المغاربة المتقاعدين إلى بلدهم الأصلي.

تعزيز إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

وفي هذا الصدد، يتعين العمل بالأساس على:

- ضمان تعليم الأطفال في وضعية إعاقة داخل منظومة التربية والتكوين، وجعل الولوجية إلزامية في المدارس العمومية، وتعزيز ولوجية الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الدراسات العليا والتكوين المهني؛
- تعزيز منظومات تكوين مدرسين ومربين متخصصين، وضمان وضع قانوني ملائم لهم؛
- إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي الذي يخص نسبة مائوية للولوج إلى وظائف مخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية، وفي القطاعات العمومية وشبه العمومية، وتوفير تدابير تحفيزية للمقاولات، وتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من مهن تحظى بالأولوية بالنسبة لهم؛
- تعزيز ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي.

توسيع قاعدة الحركة الاجتماعية الصاعدة، ودينامية الارتقاء الاجتماعي

ستهدف هذه التدابير إلى تقوية ودعم صعود طبقة وسطى حقيقية باعتبارها عنصراً أساسياً للتنمية الاقتصادية. ولبوغ هذا الهدف، يوصى بـ:

- تطوير عرض وجودة الخدمات الاجتماعية الأساسية لتعزيز تكافؤ الفرص، ولا سيما في مجالات التربية والتكوين والصحة والسكن والنقل الحضري والحماية الاجتماعية والمعرفة والثقافة. وهي الخدمات ذات الأولوية بالنسبة للشرائح الاجتماعية المتوسطة، كما يؤكد ذلك مؤشر «الميل للاستهلاك» الخاص بهذه الشريحة فيما يخص هذا النوع من الخدمات. وبالتالي:
- فإن التربية والتكوين بصفة عامة، والتعليم العالي على وجه الخصوص، عليهما أن يستعيدا دورهما المتمثل في التنشئة الاجتماعية، وبالتالي في تحقيق التشغيل والارتقاء الاجتماعي؛
- ينبغي مواصلة إصلاح نظام الصحة، بهدف الرّفْع من الولوج إلى خدمات ذات جودة وتحسين الحكامة العمومية، ولا سيما بتوسيع التغطية الصحية؛
- إعادة هيكلة سياسة الإسكان مع الأخذ بعين الاعتبار استهداف أكثر دقة للسكان الهشة وتلبية حاجيات الطبقة المتوسطة وكذا الالتزام بمتطلبات الجودة واحترام المعايير، لاسيما من حيث الولوج والنجاعة الطاقية؛

■ تحديث تدبير الموارد البشرية لتحسين قابلية الشغل، وتعزيز المهارات والاعتراف بها أكثر، ومكافأة الاستحقاق والكفاءة، وكذا:

- خلق انفتاح أكبر لمسالك التميز، ونظام تعويض تحفيزي؛
- إحداث آليات للتوظيف وتدبير التشغيل وتدبير المسار المهني، تقوم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، والتقييم الموضوعي للمهارات وتعزيزها، ومكافأة العطاء الفردي والجماعي، لثمين المجهود الفردي وتقوية رُوح التعاون معا؛
- تشجيع هيكله النسيج الوطني لريادة الأعمال، قصد تمكينه من تعزيز رأسماله البشري، مع دعم إدماج وتطور الموارد البشرية المؤهلة؛

■ تشجيع عوامل تسريع الحركة الاجتماعية، مثل ريادة الأعمال، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والعمل الجماعي وقطاعي الثقافة والرياضة. فإذا كان النسيج الاقتصادي الوطني التقليدي يُعتبر عاملا من عوامل إعادة الإنتاج الاجتماعي، تسمح بانتقال الرّساميل والمسؤوليات داخل الأسرة الواحدة أو الجماعة الواحدة أو الطبقة الاجتماعية الواحدة، فإنّ الابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال والثقافة والرياضة، هي بمثابة عوامل تسريع لجعل الحركة الاجتماعية أكثر مرونة. لذلك، يتطلب تلمين هذه القدرات:

- اعتماد استراتيجية متجانسة ومندمجة وطموحة حول الحركة الاجتماعية الارتقائية تطمح إلى ما هو أبعد من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهدف إلى تسويق وتعزيز مختلف السياسات العمومية لدعم هذه الحركة؛
- تجانس وتوجيه وتدبير أفضل لأدوات دعم ريادة الأعمال والابتكار والإبداع الثقافي والرياضة، من أجل التشجيع على صعود نسيج اقتصادي جديد منظم ومتوازن يرتكز على الجدارة والاستمرارية وتكافؤ الفرص؛
- تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الجمعيات والتعاونيات والتعاضديات)، الذي يُعتبر إحدى الدعائم المهيكله للاقتصاد الوطني، ويوفر الآليات المناسبة التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان، في إطار روح المشاركة التضامنية والمبادرة الجماعية؛
- استهداف أفضل لإمكانيات الصعود الاجتماعي داخل الأسر من خلال شبكات الأمان الاجتماعي والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- وضع آليات لضمان التمتع المنتظم لمختلف تطورات الحركة الاجتماعية والسوسيو-مهنية؛

■ وضع استراتيجية متجانسة التي تهدف من جهة إلى توسيع الطبقة المتوسطة ومن جهة أخرى تلبية الحقوق وانتظارات هذه الطبقة من حيث السكن، ووسط العيش، والنقل، والثقافة، والترفيه والرفاه الاجتماعي.

تعزيز الثقة كوسيلة ونتيجة للتماسك الاجتماعي

تُعَدُّ الثقة، باعتبارها قيمة مركزية وأساساً لبناء المجتمع، اللحمة التي تمكن من تطوير ومواكبة التحولات المجتمعية. وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه الثقة بصفتها وسيلة ونتيجة للتماسك الاجتماعي، فإنه ينبغي دعمها وتوطيدها من خلال تكثيف البحث وضبط مختلف المفاهيم والأبعاد التي تتضمنها الثقة، من أجل إدراك دلالاتها بالنسبة للمواطنين وأهميتها وفائدتها، وكذا العوامل التي تؤدي إما إلى تراجعها أو إلى تقويتها. وفي هذا الصدد، يتعين إيلاء أهمية خاصة لمصلحة الطفل وحقوقه في مجال البحث والدراسات والبحوث الميدانية المتعلقة بالثقة.

ومن أجل توطيد علاقات الثقة، يوصى بـ:

- العمل على مستوى المكونات الرئيسية لانعدام الثقة، بالوقاية منها ومحاربتها، والتي تتجلى أساساً في خيانة الأمانة والاحتيال والشطط في استعمال السلطة، والرشوة، والزبونية والمحسوبية واقتصاد الرِّيع والامتيازات؛
- حث الإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية على نشر حساباتها والمبادئ التي تعتمدها في تديرها للأموال العمومية، وفقاً للفصل 154 من الدستور، والحرص على احترام مبدأ المساواة في معاملة المواطنين؛
- تعزيز وتجديد طرق وكيفيات إجراء الوساطة والحوار الاجتماعي والمدني: فالوساطة بصفتها خطوة أولى في مسلسل الوقاية من النزاعات وفي تسويتها، تُعتبر وسيلة فعالة لتثمين التعبير والمبادرة المواطنة في مختلف أشكالهما. الأمر الذي يقتضي العمل على تطوير هذه المبادرات، مع الحفاظ على استقلالية الحركة الجماعية، من خلال تشجيع اتفاقيات الشراكة بين السلطات العمومية والقطاع الخاص والفاعلين الجمعويين. وبالتالي، فإن دينامية الحوار المدني والاجتماعي تتطلب اعتماد منهجية متجددة، تسمح بوضع وسائل ملائمة كفيلاً بضمان الحق في التفاوض الجماعي؛
- دعم دور الهيئات والمؤسسات الوسيطة (أحزاب سياسية، نقابات، مجتمع مدني، جمعيات مهنية، اتحادات أرباب العمل) في تعزيز التماسك الاجتماعي، والوساطة، ومسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً للأدوار الترافعية التي تلعبها هذه الهيئات، وقربها من المواطنين، بغاية تقوية ممارسة الحقوق الاجتماعية، والمحافظة على مقومات التماسك الاجتماعي.

IV. تعزيز أرضية القيم المشتركة وجعل الثقافة رافعة مستدامة للتنمية

مدعوما بتاريخه الممتد وحضارته العريقة بضافها المتعددة، يتميز المغرب بتنوع ثقافي ينتظم هويته الموحدة، ويشكل أرضية للقيم المشتركة التي يرتسي عليها مشروعه المجتمعي. لهذه الأرضية، من جهة أخرى، إسهام مؤثر فيما ينعم به المغرب من استقرار، وفي تمنيع الشخصية المغربية في سياق التقلبات الهوياتية المتصاعدة، إقليميا ودوليا، وفي إضفاء دينامية متجددة على أشكالها التعبيرية الأساسية.

وفي هذا الصدد، فإن ثقافتنا تتغذى كما تغتني من رأسمال من القيم ينبغي المحافظة عليه وتعزيزه، بهدف تطوير الثروة الإجمالية لبلادنا وتحسين توزيعها، وذلك من خلال دعم نسق القيم الإيجابية رافعة التنمية والتقدم، وتجاوز ما يعتريه من قيم سلبية من شأنها إعاقة مسلسل الإصلاح والتماسك الاجتماعي الذي تراهن عليه بلادنا.

ثمة حاجة، إذن، في العمل على تّمين هذا الرأسمال القيمي بما يوطد مقومات الهوية في وحدتها وتنوعها، ويعبئ جميع المواطنين والمواطنات ضمن مشروع مجتمعي مشترك قويّ يجد في دستور 2011 مبادئه وتوجهاته الكبرى. هذا، مع الأخذ في الاعتبار السياق المجتمعي الجديد الذي ما فتئ يتكرس منذ العقدين الأخيرين، في ظل التحولات العميقة التي تشهدها منظومات القيم والسلوكات الديمغرافية، وذلك من خلال تزايد وتيرة التمدن، والانبثاق السريع للأسر النووية، واستمرار حركية قوية للسكان، لا سيما في صفوف الشباب والنساء، وبروز حاجيات مادية وثقافية جديدة لهذه الفئات الأخيرة، في تطلع أكثر إلى الحق في الذاتية في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجودة الحياة، وتكافؤ الفرص، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ومعايير جديدة للرفاه، والبحث عن فضاءات ووسائل جديدة للتعبير.

وعلاوة على ذلك، يتوفر المغرب على تراث ثقافيّ مادي وغير مادي لا يقل غنى وتنوعا، وهو بمثابة ملك مشترك نفيس ينبغي استثماره في خدمة التنمية. يمثل هذا التراث، إذا ما حافظنا عليه وتم تّمينه بكيفية ملائمة، عاملا قويا لنقل الثروة واقتسامها وخلقها.

وبالموازاة، ما فتئ يعرف الإبداع الثقافي والفني المغربي، مع انبثاق جيل جديد من السينمائيين والموسيقيين والمؤلفين والفنانين التشكيليين ومصممي الديزايين والمهندسين المعماريين، خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، دينامية جديدة وأكبها إنشاء وتطوير فضاءات ومنصّات جديدة سمعية بصرية ورقمية. وهي دينامية ثقافية وفنية جديدة بالاهتمام والدعم من قبل السلطات العمومية والقطاع الخاص.

وبُغية استثمار الثقافة كرافعة للتنمية المستدامة، يُوصى:

- بالارتكاز على أرضية القيم المغربية وتعزيزها من أجل توطيد أواصر الانتماء؛
- بالنهوض بقيم المشروع المجتمعي المشترك؛

- بثمين التراث الثقافي، المادي وغير المادي؛
- بتقوية ودعم الإبداع الفني والثقافي.

الاعتماد على أرضية القيم المغربية وتعزيزها من أجل توطيد الشعور بالانتماء

تتجسد هذه الأرضية فيما يمكن تسميته بـ «تمغرييت» التي هي بوتقة حيث تنصهر مختلف أشكال التعبير عن الإنسية المغربية، والشعور بالانتماء والاعتزاز بأن يكون المرء مغرباً بهوية خاصة، وكذا مجموع التقاليد والطقوس والعادات والسلوكات وأنماط العيش التي تتميز بها. إنها منظومة كاملة من القيم التي ينبغي الدفع بها وإعلائها في جوانبها الإيجابية والبناءة، من أجل تعزيز الالتزام المواطن والمسؤول، وتقوية التضامن، وتوطيد الثقة، وتدعيم أسباب الانفتاح والعيش المشترك.

ومن أجل تثمين «تمغرييت»، يُوصى بالعمل على:

- جرد وصون وإنعاش القيم والممارسات والشواحي المرتبطة بـ«تمغرييت»، التي من شأنها تعميق الانتماء إلى المغرب، وتكريس مواطنة لا تقوم فقط على «الإقامة» أو «المنفعة»، وإنما تركز كذلك على الوجدان المشترك للمغاربة بعمقه التاريخي وأفقه الكوني. وفي هذا الصدد، ينبغي كذلك تقوية وتوسيع مجال الارتباط بـ«تمغرييت»، إلى خارج حدود الوطن، من خلال مغاربة العالم وعبر الأشخاص والمجموعات عبر العالم التي ترتبط بالمغرب ثقافياً أو دينياً أو تاريخياً؛
- تعزيز آليات التضامن التقليدية (التّوية، دارت) عبر عصرنتها، وخاصّة ما يتعلق بالتضامن العائلي والجماعي، والتضامن إزاء المعوزين واليتامى والأشخاص في وضعية إعاقة والتساكن بين الجيران (حقّ الجورة)؛
- ترسيخ قيم ضيافة المغاربة للزوّار (ضيف الله)، ليس فقط من أجل تحسين استقبال الأجانب في إطار تقاليد التعايش والتسامح المفتوحة على الثقافات الأخرى الذي تتميز بها بلادنا منذ قرون، بل كذلك من أجل تعزيز الجاذبية السياحية؛
- الحفاظ وتعزيز تقاليد المغاربة في العيش المشترك، وخاصّة قيم احترام السلف وقيم القبول والإدماج الاجتماعي للاختلاف والإعاقة، والحفاظ على العلاقة بالأهل والأقارب (صلة الرّحم)، والصّفح والعتو والصّلح في حالات النزاع (اللي غلب يعفّ). كما يتعيّن المحافظة على المظاهر الاحتفالية، خلال المناسبات الوطنية والمحلية، وكذا المناسبات الدينية أو التقليدية أو العائلية الكبرى، دون أن تخطئ مقاصدها، من قبيل: (عيد الأضحى، حاكوزة، ميمونة، عاشوراء، حفلات الزفاف، الختان، المآتم، المواسم... الخ)؛

- تعزيز العلاقات التجارية أو المهنية المبنية على الثقة لكي لا تظل هذه العلاقات مقتصرة فقط على الروابط العائلية أو القبلية أو الجهوية، وتظل مبنية على عدد من القيم والممارسات المرتبطة بالمصادقية مثل «الكلمة» و«الأمانة» و«نشركو الطعام» و«الميزان». كما يتعين العمل على جعل النصوص القانونية أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً، وذلك ببنائها على الثقة إزاء المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

تعزيز قيم المشروع المجتمعي المشترك

ومن أجل النهوض بقيم المشروع المجتمعي المشترك، يُوصى:

- بثمين وتعزيز قيم المشروع المجتمعي المشترك في صفوف المواطنين، ولا سيما في أبعاده الروحية المبنية على إمارة المؤمنين، وانسجاماً مع أفقه الإنساني كما ورد في ديباجة دستور المملكة، بمعنى «في ظلّ تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء». كما ينبغي تقوية وتشجيع نشر هذه القيم عن طريق المنظومة التربوية والوسائط الثقافية ودور العبادة، وعن طريق وضع آليات للتعليم والتأويل والتواصل تدمج مقتضيات التجديد والسياق؛
- كما يتعين، وفي إطار الاجتهاد، التفاعل مع تطوّر حاجيات المجتمع، بهدف تحصينه من جميع أشكال التطرف المحدقة، وتوفير الأمن الروحي للمواطنين، وبالتالي توفير أمنهم العقائدي والجسدي والفكري والانتسابي والقيمي والتراثي؛
- بتروسيخ المواطنة ككل لا يتجزأ، في شموليتها ومظاهرها المختلفة، وفي حقوقها وواجباتها. وفي هذا الإطار، ينبغي تنمية التنوع اللغوي والثقافي لمكونات مجتمعنا باعتباره عاملاً داعماً للارتباط بالأمّة المغربية، ومصدراً لتحقيق التقدم والتنمية. وفي هذا الشأن، لا ينبغي أن يصبح نجاح الهوية المتقدمة، الذي يستوجب تطوير الانتماء الجهوي، مصدر تفرقة وتقاطبات ثقافية جديدة. الأمر الذي يقتضي تطوير ثقافة الحوار والتوافق، ولا سيما بين المؤسسات والهيئات الوسيطة، وتشجيع مشاركة المواطنين في القرار العمومي، من خلال إرساء فضاءات وآليات للحوار المدني والاجتماعي على الصعيد الجهوي، وكذا منصات محلية للديمقراطية الرقمية. وأخيراً، من الضروري تطوير السلوك المدني الجبائي لضمان المساهمة التضامنية والعادلة والمنصفة للجميع في تنفيذ مشروعنا المجتمعي المشترك؛
- بتسمية القيم الفردية الإيجابية ذات الصلة بالثقة والعمل والمجهود، واحترام الآجال والمسؤولية، وبالمساواة والتضامن والانفتاح والسلوك المدني. ذلك أنّ هذه القيم من شأنها أن تعزز الأمن الروحي، ودولة القانون، والديمقراطية، وكذا غنى التنوع واحترام حقوق الإنسان والجيل الجديد من حقوق الإنسان التي أضحت مكوناً أساسياً ضمن مشروعنا المجتمعي المشترك. كما يتعين كذلك

تشجيع روح المبادرة والمقاولة مع الحد من التهيب السلبي في مواجهة مخاطر المبادرة، فضلاً عن المحافظة على البيئة من خلال إرساء ضمير وممارسات وأعمال تمكن من محاربة تبذير الموارد والحد من نفور الساكنة بسبب المخاطر وانسداد الآفاق، في سياق عالم تتسارع فيه وتيرة الاختلالات المناخية، ويتطلب بالضبط مواجهة المزيد من المخاطر والقرارات؛

- بتحسين تمثيلية المجتمع داخل المؤسسات المنتخبة، ولا سيما تمثيلية النساء والشباب، وتقوية العلاقات بين المنتخبين وبين الساكنة على المدى الطويل؛
- بانخراط المؤسسات المنتخبة في تملك النقاش المجتمعي؛
- بضمن التكامل في العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، مما يسمح بالرفع من النجاعة التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن التملك والانخراط المواطن، مع دعم قدرات الإنصات والتأني والحوار والبحث عن التوافق؛ إضافة إلى ضمان تنسيق جيد بين المجالس الاستشارية؛
- بدعم وتعزيز الهيئات الوسيطة (أحزاب سياسية، نقابات، منظمات غير حكومية) لكي تلعب دور الوساطة المنوط بها من طرف الدستور، في تعبئة وتأطير وتمثيل المواطنين في تطلعاتهم وآرائهم.

تثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي

ترتكز هذه الأرضية القيمية على تراث ثقافي مادي وغير مادي يتعين المحافظة عليه وتثمينه. ولذلك يجدر العمل على:

- جعل الثقافة والإدماج عن طريق الثقافة وسيلة أساسية لتحقيق التماسك والتنمية، وخاصة من خلال الإدماج المستدام والإدراج التلقائي للعوامل والرافعات الثقافية في السياسات العمومية؛
- وضع ميثاق وطني للتراث المادي وغير المادي يتعلق بالمحافظة على الذاكرة التاريخية والثقافية الوطنية، ودعم قدرات المؤسسات والقطاعات الوزارية ذات الصلة بالثقافة، وكذا إحداث وكالة تتأطرها بها مهمة صون وتثمين التراث الوطني المادي وغير المادي؛
- إعداد إطار قانوني وتنظيمي يلزم قطاعات السكن والتعمير وإعداد التراب الوطني بتجهيز أماكن العيش بفضاءات الترفيه والتثقيف: فضاءات خضراء وملاعب رياضية ومؤسسات ثقافية: معاهد موسيقية، مسارح، خزانات عمومية، خزانات وسائطية، دور الشباب، الخ؛
- بلورة تصور مبتكر للثقافة، داخل المجالات الترابية الحضرية والقروية، ينسجم مع متطلبات فعلية الجيل الجديد من الحقوق والمواطنة الكاملة التي ينص عليها الدستور، ومع ديمقراطية القرب التي انخرط فيها المغرب. وفي هذا السياق، ينبغي تعضيد الجهود المبذولة وتقوية الالتقاء بين

التدخلات في قطاعات الثقافة والتعليم والشباب والرياضة والاتصال، وذلك في إطار تنفيذ الجهوية المتقدمة، بهدف تحقيق وضوح أكبر وأفضل للتدخل في القطاع الثقافي. كما يتعين إحداث شراكات مبتكرة من شأنها تهمين الخصوصيات الثقافية واللغوية لمختلف جهات التراب الوطني؛

■ إحداث وكالة التراث اللامادي للمغرب تتولى جرد وتوثيق وتثمين التعبيرات والمعارف والممارسات الثقافية غير المادية. كما تعمل على نشر ثقافة اللامادي في الأوساط التعليمية والإعلامية كنمط جديد في التدبير والتسيير، وكذا التشجيع على إنشاء فضاءات حفظ الذاكرة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، في إطار تعاقدات مع الجماعات الترابية، مع السعي إلى تصنيف هذا الرصيد ضمن التراث الكوني؛

■ إعادة هيكلة قطاع الثقافة، بما يتماشى مع مكونات المشروع الثقافي الوطني، وإدماجه في إطار مؤسساتي أفقي، مع توجيهه نحو الشباب ودعم موارده وقدراته، لتمكينه من تهمين التراث الوطني.

تعزيز ودعم الإبداع الفني والثقافي

إذا كان التراث الثقافي يحيا ويتطور عن طريق الإبداع والابتكار في مجال الفنون، فإن الإبداع الفني أصبح اليوم، في جميع أنحاء العالم، بمثابة قطاع اقتصادي كبير مولد للنمو والشغل. ذلك أن النشاط الفني والثقافي يسهل عملية الارتقاء الاجتماعي، كما يشكل عاملاً هاماً من عوامل التماسك الاجتماعي وتعزيز العيش المشترك. وبغية تشجيع ودعم الإبداع الفني والثقافي، لا بد من العمل على:

على المستوى الاستراتيجي

■ وضع استراتيجية وطنية لتطوير الصناعة الثقافية، تتضمن مختلف المجالات الإبداعية الكفيلة بتوفير فرص إدماج الشباب عن طريق التشغيل، وتشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في هذه المجالات. ويتعين أن تشمل هذه الاستراتيجية مختلف وسائل التعبير الفني والثقافي الحديثة، وأن تسعى إلى تقريب القضايا الثقافية والفنية من أكبر عدد ممكن من المغاربة؛

■ اعتماد استراتيجية واضحة لتطوير العرض الثقافي الرقمي الوطني من خلال:

• تشجيع الاستثمار في الثقافة الرقمية، وخاصة عبر تسهيل ولوج المستثمرين في هذا المجال إلى الاعتمادات المرودة لتشجيع ابتكار التكنولوجيات الجديدة، وبرامج «تطوير» و«انطلاق» و«صندوق الخدمات الشاملة»؛

• تطوير مواقع الإنترنت الموضوعاتية، التي تقدم للشباب محتويات مكتوبة وسمعية بصرية، بما يكمل المعارف المدرسية والجامعية؛

- إنشاء وتطوير متاحف رقمية وطنية و جهوية ومحلية، تتماشى مع بروز الخصوصيات الجهوية، والمدن الذكية والثقافة الحضريّة، وهو ما يمكّن الشباب من الانفتاح على تاريخهم، ويقدم مظاهر الثقافة والقيم المغربية في غناها وتنوعها؛
- وضع شبكة للتواصل عبر النيت بتطبيقات متعددة تستهدف تحفيز وتسهيل الولوج إلى هذه الخدمات باللغات الوطنية المغربية، من أجل تعميم الفائدة على أكبر عدد ممكن من الشباب؛
- دعم وتشجيع إبداع وتطوير محتويات رقمية وطنية؛
- حماية الإبداع الثقافي من خلال تعزيز الملكية الفكرية انسجاماً مع المعايير المعمول بها دولياً، وذلك نظراً إلى دورها الحاسم في تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية. فبدءاً بتأمين حقوق وواجبات المنتجين والناشرين، نشرع في التقنين التدريجي للأنشطة الثقافية، من أجل استدامة خلق فرص الشغل في الأنشطة ذات الصلة بالثقافة.

على المستوى الإجرائي

- تجديد التدخل العمومي في المجال الثقافي والفني، عن طريق إبرام شراكات تبرز الخصوصيات الثقافية واللغوية لمختلف الجهات، وذلك اعتماداً على الوسائل التقليدية لإنتاج الثقافة، أو على الحوامل الرقمية؛
- الحرص على خلق أمكنة للعيش ذات وظيفة ثقافية تكون في متناول جميع المواطنين، وتوفير الظروف الملائمة لهم لجعلها فضاءات مخصصة للتعبير، وحفظ الذاكرة، وحفز الإبداع، والتربية على المواطنة؛
- خلق منظومات اقتصادية تشتمل على أنشطة الإبداع والإنتاج وتسويق المنتجات والخدمات والمحتويات ذات الصبغة الثقافية، علاوة على تشجيع إنشاء مقاولات ناشئة مبتكرة تهتم بالأنشطة المرتبطة بالتراث الثقافي والموسيقى، والأغنية والإنتاج الموسيقي، والمهرجانات وصناعة الفرجة، والمسرح، والفنون البصرية، والصناعة التقليدية، والكتاب والصحافة، والمجال السمعي-البصري، والوسائط المتعددة التفاعلية، والديزايين والهندسة المعمارية، والخدمات الإبداعية؛ وذلك لكي تساهم هذه البنيات بدورها في تطوير التراث الثقافي، والإنتاج الوطني للثروة، وخلق فرص الشغل، وتحقيق الإشعاع لبلادنا؛
- العمل، بوجه خاص، على مواكبة تطور الإنتاج السينمائي من خلال تطوير سلسلة قيمة تمكن من انبثاق صناعة للإنتاج السمعي البصري ذات مستوى دولي؛
- تسريع وتيرة تطوير المحافظة -على غرار المحافظة على الأملاك العقارية- الفنية والمادية وغير المادية، والتمكين الاقتصادي للتراث الإبداعي، بتعزيز وتوسيع حقل نشاط المؤسسة الوطنية للمتاحف؛

- توسيع الفضاءات والحوامل الفنيّة والثقافية للتعبير والإنتاج والعرض، وذلك عن طريق إطلاق منصات جديدة في انسجام ومواكبة لمجتمع الشاشات (الشاشة الواحدة أو الشاشات المتعددة) الذي نعيش فيه، فضلاً عن تعزيز الفضاءات التقليدية، كالمهرجانات الموسيقيّة والسينما والمسرح، وتنظيم المعارض الثقافية (معارض الكتاب، معارض الفنون التشكيلية، الخ)؛
- تشجيع صعود منتجين وموزعين تنافسيين للسلع والخدمات الثقافية في المستوى الوطني والدولي، وكذا مقاولات «قاطرات» بالنسبة للنسيج الاقتصادي الوطني في هذا القطاع.

V. ضمان تحوّل هيكلي للاقتصاد الوطني

إذا كانت بلادنا تتطلع، على الصعيد الاقتصادي، إلى تحقيق تموقع مستدام ضمن الاقتصاديات الصاعدة، فإن هذا الطموح يستهدف أساساً تلبية حاجيات الساكنة لاسيما على مستوى خلق فرص الشغل اللائق وبأعداد كافية.

وفي هذا السياق، فإن بلادنا مدعوة إلى تبني جيل جديد من الإصلاحات، في إطار رؤية استراتيجية وشاملة ومندمجة، من أجل إعطاء نفس جديد للتحوّل الهيكلي للاقتصاد الوطني، وذلك بتجاوز البعد العمودي بين السياسات القطاعية من أجل تعبئة ناجعة للموارد (المالية والعقارية والبشرية والمائية...)، وضمان جاذبية وتوجيه أفضل للاستثمارات، والرفع من دينامية تأثيراتها.

ترتكز هذه التحوّلات على المحاور الخمسة التالية:

- تكثيف مهم للنسيج الاقتصادي المنتج بإعطاء الأولوية لسياسة تركّز على المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسريع مسلسل تنويع وإدماج الصناعة الوطنية والرفع من إنتاجيتها؛
- إعادة هيكلة منظومة تمويل الاقتصاد، من أجل دعم تسريع وتيرة التنمية ببلادنا؛
- الانخراط المكثف في الاقتصاد الرقمي، والانخراط بقوة في الاقتصاد الرقمي، في أفق الاستفادة من المنحى المتنامي للتحوّل الرقمي على الصعيد الدولي؛
- تعزيز مواكبة المقاولات في خلق فرص الشغل.

تكثيف مهم للنسيج الاقتصادي المنتج بإعطاء الأولوية لسياسة تركّز على المقاولة الصغيرة والمتوسطة

إذا كانت المقاولات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90 في المائة من مجموع النسيج الإنتاجي الوطني، فإنّ التفاوت المسجل بين إمكانياتها وبين مساهمتها في خلق القيمة المضافة يظلّ كبيراً جداً. ومع ذلك، فإنّها تتصف بمرونة تجعلها قادرة على خلق فرص الشغل والابتكار والتكيف مع البيئة. ومن أجل تحرير مبادرات ريادة الأعمال، وتنشيط القطاع الخاص، يوصى بـ:

- إعداد استراتيجية وطنية مندمجة لتعزيز قدرات المقاولة الصغيرة والمتوسطة، تُشرك جميع المتدخلين المعنيين (السلطات العمومية، القطاع الخاص، الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، القطاع المالي...). وتتوخى من هذه الاستراتيجية تعزيز تجانس النسيج الإنتاجي، بإدماج المقاولات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومات اقتصادية تم إنشاؤها حول سلاسل قطاعية أو محلية. وفي إطار هذا الإدماج، من الضروريّ وضع وتعبئة عقود نموّ للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، من خلال:
 - تركيز خاصّ على عمليات توسيع وتحسين التنافسية والإنتاجية المطلوبين من طرف المقاولات الصغيرة والمتوسطة، تبعاً للحجم والقطاع والمنطقة الجغرافية والسوق وبنية المقاولة؛
 - توجيه جهود المُواكبة وتجانس آليات الدّعم نحو المقاولات الصغيرة والمتوسطة، في إطار رؤية شمولية ومندمجة، عبر إعطاء الأولوية لقطاعات معيّنة بالقياس إلى أخرى، بحسب موقعها ضمن الاقتصاد الوطني، والتأثير الذي يحدثه تطورها؛
 - إحداث منظومة اقتصادية تمويلية مناسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تخصيص حصيص من الصفقات العمومية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، في إطار المناولة؛
 - إحداث وكالة عقارية، على الصعيد الجهوي، والرفع من قيمة الضريبة المفروضة على فائض القيمة المسجلة في إطار إدماج العقار في المدارات الحضرية، مما يسمح بتحسين ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى الموارد العقارية، وإعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية؛
- خلق مناخ أعمال جاذب للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بواسطة الرأسمال والقروض الخاصة والقروض البنكية، من خلال آليات توسيع وتبسيط الولوج إلى الأدخار العمومي، وتأمين كلفة المخاطر (ضمانات السوق، التأمين على الصادرات، تسديد الديون...)
- وضع آليات خاصة بالمقاولات العائلية فيما يخص التحديث، والاستمرارية، والانتقال والتطوير؛

■ وضع برامج مندمجة ومتجانسة لمواكبة ريادة الأعمال:

- تبسيط إجراءات إنشاء وتطوير المقاولات (في جميع المراحل) وعلاقتها مع مختلف الإدارات المعنية؛
- تعزيز وإدماج وتحسين ولوجية وفعالية آليات المواكبة، وكذا التحفيزات المعتمدة لتشجيع ريادة الأعمال؛
- وضع سياسة استباقية ضد المخاطر، تهدف إلى تكثيف نسيج المقاولات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال اعتماد آليات لتفادي التجاوزات، وعدم الإفراط في تقييد هامش المبادرة لدى المقاول، مما قد يحد من أهمية سياسات التحفيز والتشجيع والدعم؛
- خلق منصات مفتوحة لتعضيد الخدمات لفائدة المقاولات الجديدة، في جميع المجالات الترابية، وتشجيع تجميع القيم المضافة والقدرات؛

■ وضع مخطط وطني للانتقال نحو اقتصاد المعرفة والابتكار، ويسمح ببروز منظومات اقتصادية مندمجة وذات بُعد دولي، في القطاع الرقمي، والصناعة الإبداعية، والطاقات المتجددة، والصحة والتعليم. ينبغي على الخصوص:

- مضاعفة وتكثيف منصات للبحث والابتكار، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الجهات ومؤهلاتها؛
- تحسين الشروط القانونية والمؤسسية الكفيلة بتشجيع الابتكار (الملكية الفكرية، الملكية الصناعية، مراكز المعطيات، الخ)؛
- دعم قدرات المقاولات على الاندماج والمساهمة في تطوير الإنتاج العلمي والبحث والتطوير والابتكار، الذي يمكن أن يتحقق في الاقتصاد بالخصوص عبر إحداث قروض وتحفيزات ضريبية لتشجيع البحث داخل المقاول؛

■ تقوية البنيات الاقتصادية الخاصة بالجهات، وكذا قدراتها على تعزيز مؤهلاتها وخلق ديناميات محلية قوية من حيث النمو. لذلك ينبغي:

- العمل، منذ إعداد الرؤية الشمولية والمخططات القطاعية المرتبطة بها، على تفعيل الهياكل الجهوية القادرة على تعبئة الفاعلين المحليين، وذلك لضمان مشاركة فعالة في تحديد وتوظيف المؤهلات والأولويات والخصوصيات الجهوية؛
- توجيه الاستراتيجيات والمخططات الترابية للتنمية نحو سياسات متجانسة ومتكاملة، تركز على المميزات والمؤهلات الاقتصادية الخاصة بكل جهة على حدة، مع الأخذ في الاعتبار البنيات التحتية؛

- إبراز دور المُدُن بصفقتها مراكز للابتكار والتطور التكنولوجي والثقافة والرياضة والترفيه والسياحة، وبصفقتها تجمعا لِقوة العمل المؤهل، وأسواقا للوساطة والمبادلات؛
- تطوير جاذبية مختلف الجهات، مع إدماج البعد الخاص بالعالم القروي، وكذا حماية وتهيئة و«تسويق» الخصوصيات والمهارات المرتبطة بالأنشطة المحلية، وتعزيز شبكات الربط، وتوفير مرافق اجتماعية وتنشيط ثقافي ذي جودة، من أجل جذب وتحفيز الكفاءات؛
- إيلاء أهمية خاصة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كمقاربة اقتصادية مدرة للقيمة وفرص الشغل، وليس فقط كمقاربة اجتماعية «تصحيحية»؛
- إحداث صندوق لدعم التنمية الاقتصادية على مستوى كل جهة يمكن الفاعلين المحليين من دعم الأولويات الجهوية بكيفية أنجع، وبالتالي تطوير جاذبية جهاتهم.

تسريع مسلسل تنويع وإدماج الصناعة الوطنية وتعميم الرفع من إنتاجيتها

إنَّ الرفع من المستوى التقني والتكنولوجي للإنتاج، معززا بتنويع وزيادة الإنتاجية، يُعتبر خطوة أساسية لتحقيق تنمية متواصلة. لذلك من الضروري الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة القوية وذات التكنولوجيا العالية. وتجسيدها لهذا الهدف، يتعين:

■ تطوير سياسة صناعية ذات رؤية استراتيجية شمولية ومندمجة، من أجل اقتصاد وطني في خدمة تنمية قوية، عن طريق خلق تجانس بين مجموع السياسات والاستراتيجيات القطاعية والترابية. وسيتم إعطاء الأولوية لهذه الاستراتيجيات التي ستوضع لها أهداف الإدماج الصناعي، ولا سيما من حيث:

- تنويع المُنتجات والأسواق وشراكات المُبادلات الخارجية؛
 - الإنتاجية والتنافسية وتكنولوجيا عالية للأنشطة الصناعية؛
 - تطوير أنشطة جديدة مبتكرة واعدة بالنمو في المستقبل، ومدرة لفرص الشغل اللائق؛
 - الأخذ في الاعتبار مؤهلات وقدرات الجهات في إطار الاستراتيجيات الوطنية؛
- الحرص بالخصوص على إدماج أقوى للصناعة المغربية في سلاسل القيمة العالمية. لذلك، يُوصى بالعمل على:

- تحديد خيارات على المستويين القطاعي والجهوي تضمن الاندماج في سلاسل القيمة، وخلق الثروة الوطنية، مع تعبئة هامة للموارد قصد توفير فرص للشباب المؤهل على نحو متزايد، وإدماج أفضل للنساء في الحياة العملية؛
 - التحسين الملحوظ لطموح المغرب في التّموّج على مستوى سلاسل القيمة العالمية، مع استهداف القطاعات التي يمكن لبلادنا أن تعمل فيها على التحسين السريع لإنتاجيتها وتنافسيتها، في مجال التوسيع والتجديد المُستمرّين للقدرات الإنتاجية للصناعة الوطنية؛
 - إدماج التوجّهات والتحوّلات الكبرى لسلاسل القيمة العالمية الناجمة عن تطوّر التكنولوجيات وعن الرّهانات العالمية أو الإقليمية الكبرى، مثل مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، مع الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر والأمن الطاقوي والأمن الغذائي، والفرص التي يتيحها الاقتصاد الأزرق (أو اقتصاد البحر)، بتعزيز الموقع الريادي للمغرب في قطاع الأسمدة، أو على مستوى أهداف التنمية المستدامة، مع الفرص التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي؛
 - إدماج الفرص والمخاطر الناجمة عن انفتاح الاقتصاد المغربي وتموقع بلادنا كقطب إقليمي؛
 - استعمال الصفقات العمومية كرافعة لتطوير الاقتصاد الوطني، من خلال ميثاق للصفقات العمومية. ويتعيّن أن يتضمّن هذا الميثاق أهدافاً ومؤشرات لقياس الأثر على خلق القيمة المضافة المحلية والثروة الوطنية (الابتكار، فتح أسواق أخرى، من خلال الاستفادة من الإنجازات المحققة في مجال الصفقات العمومية، إشراك وتطوير الخبرات الوطنية...)؛
- وضع برامج واسعة النطاق تهتمّ تأهيل إنتاجية وتنافسية الفاعلين الاقتصاديين، من خلال:
- التوسيع التدريجي والمستمرّ لمهاراتهم، وذلك بهدف إدماج أساليب وطرق إنتاج جديدة، وتطوير منتجات جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة؛
 - تطوير إدماج السلاسل ضمن مخططات تسعى إلى الرّفّع الملحوظ من القيمة المضافة الوطنية لكل سلسلة من سلاسل الإنتاج الوطني، لتحقيق تنافسية قوية تجمع بين الجودة وعقلنة الكلفة وخلق فرص محلية جديدة؛
 - تسريع استراتيجية خلق منظومات اقتصادية مدمجة وشاملة (منصّات مدمجة، تكتلات، أقطاب التميّز، شبكات...)، وتعميم هذه الاستراتيجية لتشمل جميع سلاسل الإنتاج؛
 - ترصيد التراكمات الذي تحققت خلال العقد الأخيرين، في مجال المهارات، وتطوير الرأسمال البشري، والبنيات التحتية، وانفتاح الاقتصاد المغربي على الخارج، وإشعاع صورة المغرب؛

■ ضمان تحسين هامّ لمردودية البنيات التحتية، من خلال:

- تطوير أكثر تجانسا واندماجا للبنيات التحتية في إطار مخطط للتهيئة يصاحب دينامية التطور ويحد من الاستثناءات؛
- مقارنة تفضي إلى تجويد قوي والتقائية بين مناطق الأنشطة والبنيات التحتية اللوجستيكية وتطوير السكن والمخططات المتعلقة بالحركية (مثال: إقامة مناطق للأنشطة على طول محاور الطرق السيارة)؛
- الإدماج الممنهج لمتطلبات التثمين الأمثل للبنيات التحتية فيما يتعلق بوضع برامج التنمية السوسيو-اقتصادية؛
- تخصيص جهود الاستثمار اللازمة لمزيد من التأهيل وصيانة البنيات التحتية؛
- تعزيز الحكامة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالبنيات التحتية، بهدف الاستعمال والتثمين السوسيو-اقتصادي الأمثل لهذا البنيات.

إعادة هيكلة منظومة تمويل الاقتصاد

أمام سوق مالية غير متطورة بما يكفي، وجد محدودية من حيث الأدوات وآليات إعادة الهيكلة وإعادة التمويل وتنوع عروض الرفع من الرأسمال، يظل الاستثمار الخاص تابعا من الناحية الهيكلية للتمويل البنكي. والحال أن نمو الإنتاجية يرتبط ارتباطا قويا بنمو مقاولات قوية، ذات وضعية مالية سليمة، وقادرة على الحصول على تمويل ملائم لأنشطتها. ولتحقيق ذلك، يوصى بـ:

- تسريع وتيرة إصلاح الأسواق المالية بالمغرب في أبعادها المتعددة (سوق الرساميل والبورصة، قطاع التأمين، شركات التمويل، أنشطة رأسمال المخاطر ورأسمال التنمية، القوانين المنظمة للمجموعات وصناديق استثمار، والتمويل التشاركي، الخ) في إطار منهجية مندمجة ومنسجمة؛
- إجراء الفصل التدريجي للتمويل عن طريق الدين، ولا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، مع الضمانات باسم المقاول أو ضمانات شخصية؛
- دعم وتنوع آليات إعادة توجيه الأدخار نحو القطاعات الإنتاجية، ولا سيما عبر:
 - تسريع مسلسل تحديث شركة بورصة القيم بالدار البيضاء على الأنترنت، ولا سيما بهدف تعزيز جاذبيتها على مستوى لائحة المقاولات الوطنية والدولية، والأدوات المالية المتطورة (صناديق المؤشرات المتداولة عالميا، صناديق الاستثمار، المنتجات المشتقة...) وذلك بهدف تسهيل تداول السندات المالية المرتبطة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ودمقرطة الاستثمار المالي المسؤول في البورصة، والفصل بين مسؤوليات المساهمين ومسؤوليات المسيرين؛

- تعميم الحماية الاجتماعية الأساسية، وتوسيع العرض المتعلق بتغطية التقاعد، اللذان سيشكلان ادخاراً هاماً يمكن تعبئته، على المدى المتوسط والمدى الطويل، لتمويل الاستثمار وتطوير الاقتصاد الحقيقي؛
- وضع آليات تشجع على الاستثمار المنتج للأسر، مقارنة بالاستثمار العقاري، ومحاربة المضاربات العقارية؛

■ الحد من العوائق التي تحول دون الولوج إلى تمويل المقاولات، عبر:

- تحديد سقف لاقتطاعات الخزينة في حدود تسمح بتلبية الحاجيات التمويلية للقطاع الخاص؛
- تنفيذ برنامج مندمج للحد من ممارسة تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة للدولة أو للمقاولات الكبرى، من خلال التنفيذ الفعلي للقانون المتعلق بتحديد آجال الأداء وغرامات التأخير، المدعوم بآليات للمصاحبة والدعم، من أجل معايمة واسترجاع المستحقات بكيفية سلسة وسريعة ومتوازنة؛
- رفع الحواجز القانونية والإدارية الحالية، التي تضعف سيولة حركة الرأسمال والدينامية المقاولاتية والإبداع؛

- إعداد استراتيجية شمولية لتحسين مناخ الأعمال، عن طريق تعبئة مختلف الفاعلين (السلطات العمومية: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهيئات الحكامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني...)، مع تحديد أدوار متكاملة ومسؤوليات دقيقة.

ويتعيّن بشكل خاصّ تسريع الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال، وبالأخصّ الإصلاحات المتعلقة بما يلي:

- تعزيز قواعد المنافسة الشريفة، ومحاربة الرشوة وكل أشكال اقتصاد الرّيع والامتيازات؛
- ضمان حماية أفضل للاستثمارات؛
- توفير الشروط العادلة لولوج الفاعلين الاقتصاديين إلى عوامل الإنتاج، وبالأخصّ إلى العقار المنتج وإلى المعلومة؛
- تأهيل الأطر التشريعية والتنظيمية والإدارية المتعلقة بتدبير عمليات إفلاس المقاولات، وتصفية الأصول والمقاولات التي تعيش أوضاعاً صعبة؛

■ وضع نظام جبائي متوازن وواضح بالنسبة للمقاولات، من خلال:

- وضع أهداف محدّدة، في إطار مقارنة شمولية ومتوافق حولها، تتعلّق بعقبات تحمل وفعالية العبء الضريبيّ الإجماليّ، وأثار ذلك على ديناميّة خلق الثروات وخلق فرص الشغل؛

- استقرار الأنظمة الجبائية، ووضوح الرؤية فيما يتعلق بتطورها؛
- توزيع أوضح للصلاحيات والمسؤوليات ما بين الدولة والجماعات الترابية، وكذا تقليص السلطة التقديرية للإدارة الضريبية.

الانخراط بكثافة في الاقتصاد الرقمي، بهدف الاستجابة للتحوّلات الهيكلية الناجمة عن رفع الطابع المادي والوساطة

يمثل التحوّل الرقمي، في جميع أنحاء العالم، مرحلة أساسية من مراحل إعادة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي العميق، والتي انطلقت منذ عدة عقود بتأثير منّ تكنولوجيا الإعلام. وبالتالي، أصبح الرهان اليوم هو التحكم في هذا «النمو-التحول» الذي يوفر للمغرب فرصاً عديدة. في هذا السياق، يوصى بالعمل على:

- بلورة استراتيجية وطنية لتطوير الاقتصاد الرقمي، تهدف إلى نقل المغرب من مرحلة المستهلك إلى مرحلة المنشط لفضاءات التعاون والاقتسام، والمُنتج للتكنولوجيات والمحتويات في جميع المستويات القطاعية (الصحة، اللوجستيك، الطاقة، الخ)، والمستويات العرضية (الإدارة، المدن الذكية، شبكات الربط، النقل، الخ)؛
- إحداث هيئة عليا للتحوّل الرقمي، تتولى مهمة الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في جوانبها المتعلقة:
 - بالبنيات التحتية (الألياف البصرية، التخزين السحابي، والموضوعات المرتبطة...)
 - بإنهاء الطابع المادي والوساطة (الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، منصات B2B، الشبكات الاجتماعية...)
 - بتعزيز تطوير الحلول وإنشاء المحتويات؛
 - بمصاحبة الصناعة في انتقالها نحو الأنظمة الآلية والرقمية (موضوعات مرتبطة، طباعة ثلاثية الأبعاد...)
 - بتنظيم وتقنين الولوج إلى قواعد المعطيات الوطنية الضخمة؛
 - بالارتباط الرقمي بقواعد المعطيات الدولية، وتنظيم التحليل والذكاء الاقتصادي، لفائدة الفاعلين العموميين والخواص، والمساعدة على اتخاذ القرار الاقتصادي؛

- إعداد تصميم وطني للتهيئة الرقمية، تتفرع عنه تصاميم ترابية، بحيث يتم الإدماج الممنهج لجانب «البنيات التحتية والقدرات الرقمية» في مختلف المشاريع المهيكلة على الصعيد الوطني أو الترابي؛
- تطوير القدرات المتعلقة بتخزين المعطيات وتشارك وتبادل التطبيقات، وذلك بهدف التمكن من الاستجابة للحاجيات الرأهنة والمستقبلية لبلادنا، وخاصة في مجال الأمن الرقمي الذي يجعلها تلعب دورها الكامل كمنصة رقمية قارية، وتعمل على تطوير قطاع للمعطيات الضخمة في بلادنا؛
- إعداد برنامج وطني لمصاحبة أوبرة الاقتصاد (Ubérisation)، وهو التوجه الأساسي اليوم في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار، ينبغي الإسراع في تحديد الأولويات في مجال تموقع النسيج الاقتصادي على المستويين الوطني والدولي، من أجل التشجيع على صعود فاعلين جدد، ووضع آليات لدعم القدرات، وكذا تشجيع تحول الفاعلين الحاليين، وتحسين حماية «المستهلكين الفاعلين»؛
- تسريع وتيرة إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية، وتشجيع تطوير خبرة وطنية وحلول مبتكرة قابلة للتصدير؛
- تيسير التجارة الإلكترونية عن طريق تسهيل المعاملات الوطنية والدولية، وتشجيع تطوير حلول مغربية، وتجميع وتعزير المبادرات والمشاريع، سواء للتفاوض بكيفية أفضل من أجل الولوج إلى منصات متواجدة، أو من أجل خلق منصات جديدة؛
- تشجيع واثمين إنشاء محتويات فنية وترفيهية موجهة لمحطات أو منصات رقمية للبحث.

تعزيز مواكبة المقاولات في خلق فرص الشغل

تشكل وضعية التشغيل واحدة من الاهتمامات الكبرى لبلادنا. لذلك فإن رفح هذا التحدي يتطلب اعتماد استراتيجية واضحة وإرادية تعمل على تعبئة مختلف الرافعات التي من شأنها أن تخلق مناصب شغل كافية من حيث العدد والجودة. إضافة إلى تعبئة مختلف الفاعلين المعنيين بقضية التشغيل. لذلك، وفي إطار استراتيجية وطنية، يُقترح التركيز على الأولويات التالية:

- ترتيب الأهداف، على مستوى السياسات التنموية، بما في ذلك السياسة الاقتصادية والمالية والميزانية، في مجال إحداث صافي لفرص شغل ذات جودة، في أنشطة تنخرط في إطار الاستدامة والرفع من سلسلة القيمة وخلق الثروة الوطنية. يتعلق الأمر هنا، بصفة خاصة، بالخروج من منطق التنافسية المبنية على كلفة و/ أو بيع دقيقة العمل، بالقياس إلى أهداف النمو، وذلك من أجل الرفع بكيفية ملموسة في معدل نشاط الساكنة (48 في المائة حاليا) بما يمكن من الاستفادة من مرحلة «العائد الديموغرافي» التي نعيشها؛

- وضع برامج تنموية وبرامج تتعلق بالرفع من الجودة والاندماج في منظومات اقتصادية واسعة لمقاولات الخدمات، مع توجيه جزء من جهود الاستثمار العمومي والخاص نحو هذا القطاع الذي ينطوي على إمكانيات كبيرة في مجال خلق فرص الشغل، في غضون الخمس عشرة سنة القادمة، ولا سيما في الاقتصاد الاجتماعي (توفير العلاجات، التعليم، تقديم الخدمات لفائدة الأشخاص، الأنشطة الجموعية والخيرية، الخ)، وفي السياحة والفندقة والترفيه والإبداع الثقافي والبيئة والوساطة التجارية والاستشارة والهندسة؛
- إعداد برامج لدعم تطوير التجارة الخفيفة أو المتقلبة، التي تغطي المجالات الحضريّة والقروية، والرفع من جودتها بكيفية منظمّة ومهيكلّة، وذلك في إطار مقارنة تعتمد على لامادية المعاملات، وتجمع ما بين الإنصاف والشفافية والجودة والاحتلال المعقول للفضاء العمومي. وكذلك في إطار تطوير الأداء المتحرك، ليشمل المعالجة الآلية للمساهمات الاجتماعية المحتملة، ويشمل في مرحلة ثانية التصريحات الضريبية المبسطة؛
- جعل سياسات دعم المقاولات مشروطة بكيفية ممنهجة بخلق فرص الشغل أو تعزيزها أو الحفاظ على الشغل داخل المقاولات؛
- تجانس وتعزيز وتحسين حكامه مختلف الآليات المتعلقة بالولوج إلى الشغل، وذلك عبر:
 - التعاقد مع المقاولات لخلق ارتباط بين التحفيزات وبين الدعم العمومي للمساهمة الفعلية في الشغل؛
 - توسيع آليات مصاحبة غير الحاصلين على شهادات في سوق الشغل، ومصاحبة الوافدين الجدد في الشغل المنظم (ولا سيما للنساء) والعاطلين على المدى الطويل؛
 - استهداف أكثر تحديداً بتخصيص هذه الآليات للقطاعات التي تحتاج إليها أكثر من المشغلين التقليديين، وذلك تجنباً لهشاشة الشباب في الحصول على فرص الشغل؛
- تعزيز وتشجيع احترام مدونة الشغل، وتكييفها من أجل ملاءمتها للتحويلات السريعة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والصيغ الجديدة للعمل (العمل عن بعد، العمل الجزئي،...)، وكذا تطوير الاتفاقيات الجماعية على مستوى الفرع، والجهة والمقاولات.

٧١. إدراج النموذج التنموي المغربي في إطار ديناميّة مستدامة

تحتاج استدامة النموذج التنموي المغربي إلى أن تتعزّز ضماناً لديمومتها. وفي هذا الاتجاه، ينبغي أن تولي السياسات العمومية أهميّة خاصّة لاستغلال الموارد الطبيعيّة، ولا سيّما الموارد النادرة، وأن تدرج طموحات والتزامات المغرب فيما يتعلق بمحاربة آثار التغيرات المناخية وحماية البيئة، وديمومة التوازنات المالية بهدف حماية حقوق ومصالح الأجيال القادمة.

إن توجها من هذا القبيل يتطلب خلق انسجام كبير بين متطلبات الاستدامة كما هي محددة أعلاه، وبين تعزيز القدرات المشار إليها سابقا، وذلك قصد الاستفادة منها كأرضيّة لا تقتصر على ضبط إكراهات الاستدامة فقط، بقدر ما تمكّن كذلك من تجاوز هذه الإكراهات نفسها عن طريق تعزيز المعرفة والابتكار، التي تتيح الاستفادة من الفرص التنموية السانحة في إطار الاقتصاد الأخضر والأزرق.

يتجلى الهدف الاستراتيجي، إذن، في تحسين عيش المواطنين ورفاههم، وتثمين مسؤول مستدام وإدماجي للرأسمال الطبيعي. وفي هذا السياق، يوصى بالعمل على:

- إدراج السياسات العمومية لطموحات والتزامات المغرب في محاربة آثار التغيرات المناخية؛
- اعتماد حكمة في مجال الموارد الطبيعية توازن بين حاجيات تحقيق نمو قوي ومتطلبات الاستدامة؛
- التنسيق بين استراتيجيتي الماء والطاقة، اعتباراً لتلازمهما وأهميتهما معا؛
- استغلال الأراضي الفلاحية استغلالاً ناجحاً باعتبارها مورداً طبيعياً استراتيجياً ونادراً؛
- تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة من أجل تسريع وتيرة الانتقال نحو اقتصادات خضراء وزرقاء مسؤولة؛
- تحسين رفاه وإطار عيش المواطنين من خلال تنفيذ استراتيجية للصحة في ارتباط بالبيئة.

إدراج السياسات العمومية لطموحات والتزامات المغرب في محاربة آثار التغيرات المناخية

في غياب استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، لا يمكن لبلادنا مواجهة ومعالجة التحديات والتداعيات ذات الصلة بالتغيرات المناخية. في مقدمة هذه التحديات، هناك: إشكالية الحيف المناخي، والحدّ من الفوارق البيئية والمجالية، والحدّ من الانبعاثات -المتوقعة- من الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري، انسجاماً مع التزامات المغرب، وتموّل بلادنا كقطب مناخي، والمحافظة على الموارد الطبيعيّة، ولا سيّما الموارد المائية، إضافة إلى مكافحة التصحرّ ودهور الغابات، والمحافظة على التنوع البيولوجي

والنظم الإيكولوجية والساحل، ومكافحة تلوث الهواء والماء والتربة، وتحسين النجاعة الطاقية، ومكافحة التبذير، وتطوير الحركية والإنتاج النظيفين، وتسهيل البحث والابتكار وريادة الأعمال في القطاعات ذات الصلة بالمناخ، وتبسيط المساطر دون المساس بالمتطلبات البيئية، وتعزيز الاقتصاد المدور، وتشجيع خلق فرص الشغل في مجال النمو الأخضر والأزرق...

وفي هذا الصدد، يوصى بالعمل على:

- إعداد استراتيجيات مناخية مندمجة، في إطار تشاوري شامل، من أجل تحقيق طموح المغرب والتزاماته في هذا المجال؛
- تنزيل الاستراتيجية المناخية للمغرب على المستوى الدولي والوطني والجهوي، وفق مقاربة تشاركية تدمج جميع الأطراف المعنية (المؤسسات، المنتخبون، المقاولات، المجتمع المدني، الجامعات، الخبراء، الخ)؛
- إحداث ميزانية خاصة بالمناخ، ووضع جدول زمني لخلق تجانس للاستراتيجيات القطاعية مع استراتيجية المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد التراب؛
- إدراج الاستدامة، ولا سيما الأهداف المناخية، ضمن المهام المتعلقة بحكامة المجالات الترابية، وذلك بهدف ضمان الانسجام بين الزمن الإيكولوجي (جد طويل المدى) والزمن الاقتصادي (متوسط المدى) والزمن الانتخابي (قصير المدى). وذلك بتطوير تدبير متلائم ومتوازن للديون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار رؤية للتنمية المستدامة تنحو نحو تحقيق العدالة المناخية، والتضامن الاجتماعي والمجالّي والجيلي؛
- اعتماد استراتيجية تتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من آثاره؛
- توطين ترابي لحكامة التنمية المستدامة، بإدماجها في إطار الجهوية المتقدمة. حيث أن هذه الأخيرة تتيح الفرصة من أجل ضمان قيادة فعالة للسياسات العمومية، مع الأخذ في الاعتبار مدى توفر الموارد، ومخاطر الاختلالات المناخية، واحترام البيئة وحقوق المواطنين. في هذا الإطار من الضروري تكوين المنتخبين في الجماعات الترابية للتعرف على اختصاصاتهم الجديدة في مجال الحفاظ على الرأسمال الطبيعي، انسجاماً مع مقتضيات القانون الإطار 12-99؛
- إطلاق يقظة مناخية للحد من الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود، قصد التمكن من تحقيق تكيف سريع ومخطط له، عبر تطوير القدرات المتعلقة بمعرفة الهشاشة المناخية الخاصة بالمجالات الترابية؛

- وضع آليات تتعلق بتدبير الأزمات والكوارث الطبيعية على المستوى الترابي. يتعلق الأمر بتحديد التوجّهات والخطوط الموجهة في مجال اليقظة، وإطلاق آليات لتنظيم وتنسيق تدبير الأزمة، ومخطّط لإعادة تأهيل المرافق واستمراريتها، مع إجراء تقييم بعديّ لتدبير الأزمة؛
- تعزيز تموقع المغرب كمركز إقليمي للابتكار والاقتصاد المناخي. يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالعمل، بتعاون مع البلدان الشريكة والمؤسسات الدولية والمستثمرين والباحثين من أجل تطوير الصناعات والخدمات المتصلة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتدبير الموارد المائية، والأمن الغذائي والمالية المناخية. في هذا الشأن، يتعين على المغرب تعزيز تموقعه، في إطار استراتيجية تطوير المركز المالي للدار البيضاء، كمركز مالي إقليمي للمالية المناخية، ولبعض المواد الأولية الفلاحية والسمكية والمعدنية.

اعتماد حكامه في مجال الموارد الطبيعية توازن بين حاجيات تحقيق نمو قوي ومتطلبات الاستدامة

في سياق دينامية قد لا تكون قادرة دائماً على تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية الخاصة وبين الحفاظ على البيئة الجماعية، فإن السلطات العمومية، باعتبارها ضامنة للمصلحة العامة، مدعوة إلى اعتماد مقاربة تشدد، من جهة، على احترام القانون وإنفاذه، ومن جهة ثانية على التحفيز، أو الجزاء للتصدي لتجاوزات المحتملة. وفي هذا الصدد، يوصى بـ:

- بلورة مقاربة عمومية مرجعية في حكامه الموارد الطبيعية توازن بين حاجيات النمو ومتطلبات الاستدامة؛
- وضع السياسات العمومية، مع مراعاة الإمكانيات الإيكولوجية للجهات وهشاشتها، وإعطاء دور مركزي للنجاعة الطاقية والمائية (تدبير الطلب والولوج المُستدام إلى الموارِد، واستخدام الموارِد غير التقليدية...)
- تعزيز وهيكله، على المستويين الوطني والجهوي، مراقبة الأوساط البيئية (الهواء والماء والترربة والتنوع البيولوجي) (التلوّث: التصريف السائل، النفايات، الضوضاء، النشاط الإشعاعي، الخ)؛
- إيلاء يقظة خاصة للمجالات الترابية الحساسة التي تستدعي تنسيق الجهود لضمان تنميتها المُستدامة (الساحل، الواحات، المناطق الصحراوية، المناطق الجبلية)؛

- تحسّين حَكامة المناطق المحميّة (المواقع ذات الأهميّة البيولوجيّة والإيكولوجيّة، المناطق الرطبة الحسّاسة بالمغرب «رامسار»، المُنتزهات الوطنيّة)، اعتماداً على مقارَبة تشارُكيّة حسب كلّ منظومة إيكولوجيّة على حدة؛
- وضع نظام جبائِّي بيئيّ وطاقّي مُنصف، ويحفّز على عقلنة استهلاك المَوارد الطبيعيّة ومكافحة تلوث نفايات الأنشطة الاقتصادية والمنزليّة، طَبَقاً للقانون الإطار 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة. وتحوّل المداخيل والرّسوم المتحصّلة إلى الصندوق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي يُساهم في تمويل بنيات تحتيّة للتنمية المستدامة ومواكبة المقاولات.

التنسيق بين استراتيجيتي الماء والطاقة اعتباراً لتلازمهما وأهميتهما معا

- الماء، هو في مقدمة التحدّيات الكبرى التي يتعيّن على المغرب مواجهتها، خلال العقود المقبلة، وذلك باعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار، من جهة، التّضالُّل التدريجيّ للموارد من المياه المتجدّدة، ومن جهة ثانية، الحاجيات المتزايدة من الماء للإنتاج الطاقّي والاقتصاد الوطنيّ. وبالتالي، يجدر العمل على:
- ضرورة إنجاز دراسة جدوى بالنسبة للبرامج لاستغلال الموارد المائية تركز على تقدير واقعيّ للكلفة بالمقارنة مع الفائدة المرجوة؛
- تعزيز الاعتماد على الموارد المائية غير التقليديّة: إعادة استعمال المياه العادمة المعالّجة (بما في ذلك مجال الصناعة)، وتحلية مياه البحر ومعالجة المياه الجوفيّة؛ وتقوية تعبئة الفرشات المائية، والنّهوض بالتدابير الكفيلة بنقل الماء بين الجهات، في إطار التضامن بين الجهات؛
- تطوير برامج للتأزر التقني والاقتصادي بين توقعات استراتيجيّة الطاقات المتجددة (الريحيّة والشمسية والمائيّة)، وتوقّعات الاستراتيجية الوطنية للماء، وخاصّة في قطاع تحلية مياه البحر والتّمين الطاقّي للكتلة الحيوية ومحطات معالجة المياه العادمة؛
- إرساء حَكامة مجتمعيّة تتعلّق بالماء، وإشراك المستعملين في المسؤوليّة من أجل التدبير الأمثل للطلب على الماء، في جميع قطاعات الفلاحة والصّناعة والسّياحة والتّزوّد بالماء الشروب؛
- وضّع تسعيرة خاصّة بالولوج إلى المورّد المائيّ، تختلف باختلاف الاستعمال، وتسمح بضمان كلفة الاستبدال، لفائدة الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المُضافة العالية (على أساس كلفة تحلية المياه، على سبيل المثال)؛
- دعم تطوير ونشر التقنيات والتكنولوجيات التي من شأنها الحدّ من استنزاف الفرشات المائية المهدّدة بالنّضوب، إما على مستوى الطّلب (السّقي بالتنقيط، السّقي بأنابيب الرّشّ ...)، أو عن طريق الرّفْع من العرْض (التحويل، تحلية المياه)؛

- تكوين الفاعلين المعنيين من أجل ضمان تملك هذه التكنولوجيات الجديدة؛
- إعادة استثمار جزء من الأرباح المستخلصة من استغلال المياه الجوفية، قليلة التجدد، في مصادر بديلة متجددة، بالاعتماد خاصة على التحفيز الضريبي؛
- إعداد استراتيجية وطنية للنجاعة الطاقية في قطاعات البناء والصناعة والفلاحة والنقل، مع دعم هذه الاستراتيجية بإطار قانوني فعال وتحفيزات مالية على وجه الخصوص؛
- تمكين الوكالة المكلفة بالنجاعة الطاقية من الوسائل اللازمة من أجل مواكبة هذه الاستراتيجية، ودعم التأهيل الطاقى للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تسريع تطوير الطاقات المتجددة وتقوية الأدمج الصناعي والخبرة الوطنية ذات الصلة، في أفق بروز قطاع صناعي تنافسي على الصعيد الدولي. وفي هذا الإطار، يتعين إنشاء وتطوير منظومات اقتصادية مدمجة من أجل تشجيع الاستثمار والابتكار في مختلف فروع خلق القيمة بالنسبة لسلسلة الطاقات المتجددة حيث تتوفر بلادنا حاليا على مؤهلات وخبرات رائدة؛
- إشراك الجامعات ومعاهد التكوين والبحث والتكوين المهني والخبراء الوطنيين والدوليين بهدف ضمان النقل التكنولوجي وتطوير الخبرة المغربية؛
- إحداث هيئة وطنية للتقنين الطاقى تشرف على الاستعمال الناجع للموارد، وذلك بالفصل بين الجانب المتعلق بمنح الترخيص والجانب المتعلق بمراقبة مهمة الاستغلال. ومن شأن هذا التقنين أن يسمح بالرفع من التنافسية على مستوى التوليد الخاص للطاقة، والتقليل من التكاليف وتعبئة الموارد بكيفية ناجعة. وسيكون لإحداث هذه الهيئة أثر إيجابي على التنافسية داخل القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، مع تمكينها، في الوقت ذاته، من المساهمة في الإنتاج والترشيد والولوج إلى الطاقة بسعر مناسب.

استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا ناجعا باعتبارها مورداً طبيعياً استراتيجياً

ونادراً

- يعاني العقار الفلاحي من مجموعة من الضغوط المناخية والاقتصادية والبشرية التي تساهم في هشاشته، ولاسيما بسبب الإفراط في الرعي وفي تقطيع الخشب المستعمل في التدفئة، وتوسيع الأراضي الفلاحية على حساب الغابات، والتوسع الحضري، الخ. ومن أجل استغلال هذا العقار الاستغلال الناجع، يوصى بـ:
- اعتبار العقار الفلاحي مورداً طبيعياً نادراً، بحيث يقتضي استغلاله إدراج مبادئ الحماية والمحافظة والاستدامة؛

- الاعتماد في إعداد التراب على خريطة التربة وهشاشتها المناخية، وتخصيص العقار لما يتلاءم مع طبيعته، وذلك من خلال ضمان التوازن بين الأراضي الفلاحية والتعمير؛
- تأمين الأراضي الفلاحية، بتسريع التحفيظ المعمم للأراضي، مع العمل على توضيح وتدقيق قواعد الملكية، وتقنين وضبط آليات الكراء والبيع.

تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة من أجل تسريع وتيرة الانتقال نحو اقتصادات خضراء وزرقاء مسؤولة

من الضروري تشجيع الأنشطة ذات التأثير السلبي الضعيف على البيئة، وخلق منظومات اقتصادية مناسبة لإقامتها. فالمغرب، بفضل 3500 كيلومتر من السواحل الممتدة على واجهتيه البحريتين، يتوفر على آفاق واعدة في مجال الاقتصاد الأزرق.

ولتعزيز النمو المستدام عبر الاقتصاد الأخضر والأزرق، يوصى بما يلي:

- خلق منظومات صناعية للسلاسل الخضراء والزرقاء، تماشياً مع الإمكانيات الجهوية والوطنية والدولية؛
- تعزيز قدرات الفاعلين من أجل تطوير خبرة جديدة في المجالات المتعلقة بالسلاسل الصناعية الخضراء؛
- العمل بكيفية مندمجة على انبثاق قطب للاقتصاد الأزرق يغطي الوسط البحري الحر والساحل والمناطق الساحلية الرطبة. ومن شأن هذا القطب، الذي يركز على المنتجات البحرية والسياحة الزرقاء، أن يتمحور حول التثمين المحلي للموارد السمكية، وتطوير تربية الأحياء المائية للحد من الضغط على الموارد؛
- تطوير السياحة المستدامة ومراعاة الضغط على الموارد الطبيعية الذي يميز هذا القطاع، ولا سيما ما يتعلق بالموارد المائية والطاقة؛
- إنجاح تنفيذ الإطار التشريعي الجديد المتعلق بالساحل (القانون 12-81)، وخاصة عن طريق التدبير المندمج للمناطق الساحلية، ومع ضمان تمفصل أفضل بين الفضاءات الساحلية والمناطق الداخلية؛
- إعداد إطار مرجعي معياري وطني خاص، عن طريق المعهد المغربي للتقييس (IMANOR)، يستند إلى الأطر المرجعية الدولية الإرادية (على غرار المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، وإيزو 26000، الخ).
- تشجيع المقاولات العمومية والخاصة على أن تكون مسؤولة أكثر من الناحية الاجتماعية؛

- إذكاء روح المسؤولية المجتمعية في سائر مكونات المجتمع المدني، لتحقيق أداءٍ مُستدام، من خلال إدماج أفضل للأبعاد الاجتماعية والبيئية، وتحسين مناخ الأعمال على الصعيدين الوطني والدولي؛
- إدماج تقييم المخاطر والملاءمة مع المتطلبات البيئية والاجتماعية ضمن المساطر المتعلقة بمنح القروض من طرف المؤسسات البنكية، من خلال تسجيلها باعتبارها قواعد ضمن النظام المالي الوطني.

تحسين رفاه وإطار عيش المواطنين، من خلال تنفيذ استراتيجية للصحة في ارتباط بالبيئة

يُشكل تأثير التدهور البيئي على صحة المواطن أحد الانشغالات الكبرى للصحة العمومية، وموضوعاً إيكولوجياً مركزياً في الوقت ذاته. لذلك يتعين توفير الشروط الكفيلة بفهم هذا التعالق السببي بين البيئة والصحة، والحصول على المعلومات اللازمة للتمكن من معرفة أفضل بالقضايا البيئية والصحية، وضمان رفاه المواطنين. لذلك يتعين:

- إدراج البعد المتعلق بحق المواطن في بيئة صحية تحترم الرفاه، وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، مع مراعاة أهمية واجهة البيئة والصحة؛
- وضع استراتيجية تتمحور حول الصحة - البيئة، تركز على المعرفة وعلى التحكم في التداعيات البيئية التي تهم صحة المواطنين في سياق التحولات التصنيعية والعمرانية المتنامية التي يعيشها المجتمع المغربي؛
- ضمان فعالية الترسانة القانونية المتعلقة بحماية البيئة وتأمينها؛
- تفعيل الولوج إلى المعلومات البيئية؛
- الحرص على ضمان جودة الهواء مع توسيع شبكة المراقبة في المدن الكبرى؛
- تسريع مخطط التطهير السائل (مع إدماج معالجة النفايات الصناعية)؛
- تشجيع تطوير الفضاءات الحضرية الخضراء والمحافظة عليها؛
- تحسين تدبير النفايات الحضرية والقروية، البلدية منها والصناعية، بتعميم عمليتي الجمع والمعالجة، والانتقال من منطق الجمع والدفن إلى منطق التدبير المستدام القائم على إعادة التدوير و/ أو التثمين.

٧.١. جعل المغرب قطبًا للاستقرار والشاركة التضامنية

ترصيدا لرأسماله الحضاري والتاريخي المتجذر، وموقعه الجيو-استراتيجي السانح، وبفضل الجهود التي ما فتئ يبذلها على مستوى الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا على مستوى التعاون، تمضي بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس أيده الله، بخطى ثابتة ومطرده في تعزيز تموقعها الإقليمي والدولي. فمنذ نهاية التسعينيات، شرعت المملكة في ترسيخ تموقعها كأرضية سانحة لتحقيق الالتقاءية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، مع تعزيز الانفتاح على القارات والثقافات الأخرى في إطار التبادل المبني على الحوار.

كما ساهمت المكتسبات الهامة التي راكمها المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والخيار الديمقراطي والاستقرار، في تكريس مصداقية المغرب كقطب للاستقرار على الصعيد العالمي.

وعلاوة على ذلك، استطاعت بلادنا خلال هذه الفترة تعزيز جاذبيتها الاقتصادية، من خلال الانتقال إلى عتبة جديدة من النمو المستدام، وتقوية البنيات التحتية ذات الحجم الدولي (طنجة المتوسط، الخ) مما يجعل منها قاعدة للاستثمار وواحدة ضمن الوجهات الأساسية في استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا، وهو مؤشر يعكس الثقة التي يحظى بها الاقتصاد المغربي من قبل المستثمرين الأجانب. ويشغل المغرب أيضا مراتب مشرفة في مؤشرات التصنيف العالمي، لا سيما على مستوى شبكات الربط، ومناخ الأعمال، والتنافسية الاقتصادية... الخ. كما يشكل إحداث المركز المالي للدار البيضاء تجسيدها لطموح تموقع بلادنا كقطب مالي إقليمي.

وفي هذا السياق، وقع المغرب على جملة من الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأوروبية، والولايات المتحدة، والصين، وروسيا، والهند، ودول الخليج. كما أبرم عددا من اتفاقيات التبادل الحر مع دول جنوب المتوسط والدول العربية، وكذا اتفاقيات تعاون مع العديد من بلدان إفريقيا، مما أعطى لإشعاع بلادنا بعدا قويا في الاقتسام والتعاون جنوب-جنوب.

وخلال هذه الفترة كذلك، برز دور المغرب كفاعل رئيسي في عمليات حفظ السلم التي تشرف عليها الأمم المتحدة (في الرتبة 20 على الصعيد العالمي)، وضمن البعثات الإنسانية وكذا المبادرات الدبلوماسية لصالح إحلال السلم في العالم.

يشغل المغرب، من جهة أخرى، في إطار التعاون مع عدد من الدول الإفريقية وكذا الأوروبية، على إشعاع نموذج الإسلام الواسطي المبني على الاعتدال والتسامح والاجتهاد، وذلك ترصيدها للتجربة الرائدة التي تقودها بلادنا في إصلاح وتأهيل الحقل الديني، وفق مرجعية متأصلة في التاريخ والوجدان المغربيين، تقوم على إماراة المؤمنين، والعقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوّف السنّي المستتير؛ بما تؤكد عليه هذه الثوابت من أعمال للعقل، وترجيح للمقاصد، وتفاعل مع السياقات والتحويلات، وتتمية للبعد الروحي.

ما فتئ المغرب أيضا، وبوتيرة متزايدة، يفرض وجهته ضمن أجندة التظاهرات العالمية الكبرى، وذلك من قبيل تنظيم مؤتمر الأطراف حول المناخ (الدورتان 7 و22)، والقمة العالمية لريادة الأعمال، والمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وكذا العديد من المواعيد الرياضية (سباق الجائزة الكبرى مراكش، المباريات والبطولات الكروية...) والثقافية (مهرجان موازين، المهرجان الدولي للفيلم بمراكش، مهرجان فاس للموسيقى الروحية...).

إن هذا الطموح الذي تمضي في تحقيقه بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي يهدف إلى أن يجعل من المغرب قطبا للاستقرار والشراكة التضامنية، يرتكز على ثلاثة دعائم:

- تقوية التموقع الاستراتيجي للمغرب؛
- تكريس توجه المغرب باعتباره قطبا إقليميا؛
- تطوير القوة الناعمة للمغرب.

تقوية التموقع الاستراتيجي للمغرب

يقتضي تعزيز تموقع المغرب، في ظل ما يعرفه العالم من تحولات عميقة، تجديد الأداء الدبلوماسي للمملكة، وتقوية وتطوير شراكاته، وكذا العمل على تعزيز وتمثين مواقف بلادنا تجاه عدد من الرهانات العالمية.

تجديد المقاربة الدبلوماسية

- اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد للأداء الدبلوماسي والعمل على ترجمتها إلى استراتيجية مندمجة تقوم على تنويع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل تنفيذها؛
- تحسين القدرات في مجال التكيف الدبلوماسي، من خلال اعتماد تنظيم أكثر مرونة، مع إعادة هيكلته ليأخذ في الاعتبار بكيفية أحسن مجمل التطورات الحاضرة كما يأخذ في الاعتبار أولويات بلادنا على الساحة الدولية؛
- تعزيز الأدوات الكفيلة باستباق التحوّلات الكبرى على المستوى الدولي وتأثيرها على المغرب، وذلك من خلال إنشاء مراكز للتفكير على مستوى الشؤون الخارجية، مع توطيد علاقاتها مع مراكز التفكير الأخرى، وإحداث «مجلس عام للدبلوماسية»، وكذا من خلال تطوير اليقظة الدبلوماسية؛

■ تقوية وتعبئة الدبلوماسية الموازية بمختلف أشكالها السياسية والبرلمانية والنقابية والجمعية والإعلامية والثقافية، وذلك حتى تدافع عن مصالح المغرب في الخارج وكي تساهم في تامين ما حققته بلادنا من تقدم، وتتبع التحولات العالمية وتداعياتها على بلادنا، وكذلك من أجل الدفع بالعمل الدبلوماسي لبلادنا.

تعزير الشراكات

- استثمار أفضل لاتفاقيات التبادل الحر وتعميقها، لا سيما الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول العربية، مع العمل على ترجمة الشراكات الاستراتيجية التي وقعتها بلادنا مع الصين وروسيا والهند ودول الخليج، إلى برامج عمل على المدى المتوسط؛
- تعزير التعاون جنوب- جنوب في المجالات ذات النفع المشترك، خاصة في الأمن الغذائي، والطاقات المتجددة، والتنمية البشرية، والمناخ، والأمن، والثقافة؛
- تطوير التعاون الثلاثي شمال- جنوب- جنوب، بالسعي إلى تعزير دور المغرب باعتباره رائداً في إطلاق وتسهيل وتسييق هذا النوع من التعاون، خاصة في أفريقيا؛
- تحويل وكالة التعاون الدولي إلى وكالة للتنمية حتى تساهم بكيفية قوية في التنمية البشرية المستدامة لشركاء بلادنا خاصة في إفريقيا، وستتولى هذه الوكالة مهمة الإشراف على التعاون الدولي بمختلف أشكاله، وتتبع تنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة وتقييم آثارها، والمساهمة كذلك في تقوية قدرات الفاعلين في البلدان الشريكة لبلادنا، لا سيما على مستوى المساعدة التقنية.

تعزير وتأمين المواقف والرهانات الاستراتيجية للمغرب

ولا سيما:

- تحقيق السلم في العالم، ولا سيما عبر تقوية المشاركة المغربية عمليات حفظ السلم، وكذا عبر دبلوماسية استباقية في بعثات السلم في العالم؛
- الجانب الأمني من خلال تعاون أكثر نجاعة على مستوى محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في الفضاء الأورو-متوسطي والعالم العربي والقارة الإفريقية؛
- الأمن الغذائي، وخاصة من خلال الخبرة التي طورتها بلادنا في مجال الفلاحة والأسمدة؛
- الطاقات المتجددة، من خلال الإنجازات التي حققها المغرب والطموح الذي عبّر عنه في هذا الشأن، وخاصة في مجال الطاقة الشمسية والريحية؛

- مكافحة آثار التغيرات المناخية عبر ترصيد نتائج مؤتمر الأطراف 22 حول المناخ بمراكش، وكذا من خلال تثمين واقتسام خبرة بلادنا في مجالي التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية (التدبير المندمج للماء/ محاربة التصحر/ المحافظة على التربة/ التأمين عن الجفاف/ الحفاظ على التنوع الحيوي/ حماية الواحات...)
- التنمية البشرية، من خلال اقتسام التجارب الناجحة لبلادنا، لا سيما بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذا بالنسبة لبرامج الكهرباء القروية، وتعميم الولوج إلى الماء الشروب في العالم القروي، والقضاء على عدد من الأمراض ...

تكريس توجه المغرب باعتباره قطبا إقليميا

يتوفر المغرب على موقع جيو- استراتيجي تلتقي عنده سائر المبادلات المتّجة نحو أفريقيا جنوب الصحراء أو نحو بلدان البحر الأبيض المتوسط، وكذا إلى العالم العربي أو الفضاء الأطلسي. وهو الأمر الذي يؤهله ليكون فعلا قطبا إقليميا ودوليا مهما. وفي هذا الاتجاه، يتعين على المغرب أن يُرصد ما ينعم به من استقرار، ودينامية سوسيو-اقتصادية، وما يتميز به من غنى ثقافي وتاريخي، وكذا عبر مغاربة العالم، من أجل تجسيد هذا التوقع وإعطائه دفعة قوية. وفي أفق تحقيق بلادنا لهذه القطبية الإقليمية والدولية للتعاون والاقتسام، يُوصى بما يلي:

تطوير عرض الشراكة ودعم قدرات الفاعلين

- إعداد عرض شامل وكذا عروض قطاعية، تبعا لمجالات الشراكة والاندماج المستهدفة (المجال الاقتصادي، المالي، المناخي، الصناعي، الفلاحي، اللوجستيكي، الخ) وتبعا لقدرة الفاعلين على الانخراط فيها (المكتب الشريف للفوسفات، الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، الأبنك، مؤسسات التأمين، الفاعلون الآخرون من القطاع الخاص، الخ)؛
- بلورة عرض الشراكة والإدماج بحسب المجالات المُستهدفة؛
- إعداد استراتيجية مندمجة لدعم المصدّرين تهدف إلى تطوير العرض القابل للتصدير وقيّمته المُضافة، وذلك بحسب مقارنة تتوزع حسب القطاع، وحسب الجهة، وتأخذ في الاعتبار حجم وقدرات وموقع المقاولات ضمن سلسلة قيمة الصادرات؛
- وضع آليات للحماية من المخاطر المتصلة بالاستثمار الخارجي والصادرات، لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

تشجيع الاندماج الاقتصادي

- تفعيل اتفاقيات للتبادل الحرّ، وإبرام اتفاقيات جديدة في أفريقيا بشكل خاصّ، وكذا اتفاقيات لحماية الاستثمارات وتجذب الأزواج الضريبي؛
- الإسراع بوضع منظومة اقتصادية إقليمية من شأنها إدماج البلدان الشريكة، تشجيع تنافسية مشتركة من أجل اندماج جماعي في سلاسل القيمة العالمية؛
- تطوير شبكات الربط والتنافسية اللوجستيّة، ولا سيّما في مجال النقل البحريّ والجويّ؛
- تعزيز الربط الكهربائيّ والبنى التحتية لنقل الطاقة بهدف الدفع بالاندماج الطاقوي الإفريقي والأورو-إفريقي؛
- تطوير منطوق شراكاتي يقوم على إنشاء مقاولات مشتركة بين الشركات المغربية ونظيرتها في إفريقيا والفضاء المتوسطي؛
- وضع سياسة تتعلّق بنظام التأشير تبسّط إجراءات الولوج والإقامة فوق التراب الوطني في وجه المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين من الدول الشريكة؛
- الإسراع بتطوير القطب المالي للدار البيضاء قصد تحويلها إلى مركز مالي إقليمي رائد على المستوى الإفريقي؛
- وضع وتطوير منصات إقليمية للاستقبال بالنسبة للقطاعات ذات الإمكانيات العالية كالتعليم العالي والصحة وتكنولوجيا المعلومات.

الانخراط في التضامن والاستدامة

- تطوير الشراكة في مجالات التنمية البشرية؛
- تكثيف التبادل واقتسام الخبرات في الميادين التي طور فيها المغرب خبراته؛
- أجرأة وضمان تتبع المبادرات الهادفة إلى تقوية الامن الغذائي؛
- تقديم دعم تقني لإنجاز البنى التحتية والتجهيزات الأساسية (الكهربة القروية/ الماء الشروب والتطهير/السكن الاجتماعي...).

- وضع سياسة مندمجة للهجرة، واضحة المعالم والمرامي، تحدد قواعد وشروط الهجرة إلى بلادنا، وتضمن الحقوق الاجتماعية للمهاجرين، وكذا تسهل اندماجهم السوسيو-مهني، وتشجع جاذبية المواهب. ويتعين مواكبة هذه السياسة ببرامج من شأنها تعزيز ثقافة العيش المشترك في بلادنا؛
- تفعيل المبادرات التي أطلقها المغرب خلال مؤتمر/كوب 22 فيما يتعلق بمحاربة آثار التغيرات المناخية (الفلاحة بإفريقيا/الحزام الأزرق/الواحات/النجاعة الطاقية/حماية التنوع الحيوي...):
- السهر على أن تكون الشركات المغربية في الخارج شركات مسؤولة اجتماعيا.

تطوير واثمين القوة الناعمة للمغرب

إن إشعاع أي بلد لا يُقاس بالنظر إلى عمله الدبلوماسي أو نشاطه الاقتصادي فحسب، وإنما بقدر ما يُقاس كذلك بمدى قدرته على التواصل والحوار بشأن قيمه وثقافته (القوة الناعمة). وفي هذا الإطار، فإن التراث غير المادي للمغرب، وطبيعته وثقافته ونمط عيشه يشكلون أهم أدوات القوة الناعمة. ويمكن للمغرب أن يقوم بترصيد أفضل لهذه المؤهلات، وتراثه الثقافي الغني وإشعاعه الرياضي من أجل تعزيز وتطوير إمكانات «علامة المغرب».

علامة المغرب

- توحيد إشعاع بلادنا وتديبير إمكاناته حول علامة واحدة، «علامة المغرب»، التي تهدف إلى ترويج العلامة التجارية لبلادنا، وذلك في إطار إحداث بنية تتولى نشر ودعم صورة بلادنا في الخارج والداخل كذلك. كما تسهر على دراسة مختلف مستويات إدراك صورة المغرب عبر العالم، وتنسيق التدخلات الرامية إلى تحسينها، وتجانس مختلف مبادرات وتدابير الأطراف المعنية، من قطاعات ومؤسسات عمومية وخواص وفاعلين ثقافيين في هذا الشأن؛
- تعزيز علامة «صنع بالمغرب» بتنوعات مختلفة بحسب المنتج و/ أو القطاع، وبمعايير جودة يلزم احترامها، التي من شأنها تعبئة مختلف الفاعلين حول هدف مشترك للحصول على نتائج أفضل؛
- إشراك مغاربة العالم عبر كفاءاتهم وشبكاتهم في إشعاع صورة المغرب على الصعيد الدولي، وكذا من خلال المبادرات التي من شأنها تحسين إدراك بلادنا، وتعزيز جاذبيته، ودعم تموقعه الاستراتيجي.

جعل الثقافة رافعة أساسية للقوة الناعمة

تشكل التنمية الثقافية، مدعومة بما تزخر به بلادنا من تراث متنوع ودينامية إبداعية دائمة التجدد في العديد من المجالات (الطبخ/ السينما/الصناعة التقليدية/ الهندسة المعمارية/ الموسيقى/ التشكيل/ الأدب/ المسرح...) إمكانا مهما للإشعاع الدولي للمغرب يتوجب تشجيعه. وفي هذا الصدد، يوصى بـ:

- وضع آليات مندمجة لدعم وتعزيز إنتاج عَرْض ثقافي هامّ ومنسجم مع المعايير الدولية، ودعم توزيعه القويّ على الصّعيد الدوليّ؛
- تقوية إشعاع الهندسة المعمارية والصّناعة التقليديّة المغربية، بالإسراع في جرد وتوثيق وتصنيف والحفاظ على التراث المعماري التقليديّ، سواء أكان مادّيًا أم غير مادّيّ؛
- وضْع آليات لدعم ومصاحبة وتعزّيد المهارات بين المهندسين المعماريين والصّناع التقليديين الوطنيّين، قصد تسهيل انتقاء وتنفيذ مشاريعهم على المستويين الوطني والدوليّ؛
- تعزيز وتوسيع وتحيين التكوين في مجال تقنيات البناء التقليدية والديكور، والتي تعدّ خبّرة ومهارات هامة جدًا قابلة للتصدير؛
- دعم تطوير منصّات وسائطيّة أو إلكترونية مغربية ذات مستوى دوليّ، وخاصة على الصّعيد الأفريقيّ. يتعلّق الأمر، بالأخصّ، إنشاء قنوات إذاعيّة وتلفزيونيّة تابعة للقطاع الخاصّ أساسًا، وتشجيع إنتاج الأعمال السمعية البصرية المغربية ذات الإشعاع القويّ؛
- كما يتعين تثمين الطبخ المغربي على غرار التقاليد المطبخية العالمية، في إطار رؤية تدمج الإنتاج والتسويق وفي السياحة رهان الاستدامة، وذلك بالعمل على:
- جرد وإحصاء وحماية (من خلال حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على وجه الخصوص) وتطوير وتعزيز خبرات المطبخ الوطني، وذلك من خلال إحداث أكاديمية لفنون الطبخ والأطباق المحلية المغربية؛
- تشجيع تطوير المشاريع، والمساعدة على تطوير العلامة المغربية لمؤسّسات الطبخ المغربية، وخاصة في المدن الدوّليّة الكبرى، وفي غيرها من المواقع السياحية الكبرى في العالم.

إشعاع القيم الإيجابية التي ينشدها المغرب

- تقوية آليات التعاون الثقافي، وإغناء محتواها، وتطوير أدواتها بالاعتماد لا سيما على تكنولوجيا الإعلام؛
- نشر آليات مهيكلّة للحوار والافتسام ودعم المجموعات والجاليات المرتبطة بالمغرب، شعائريًا أو دينيًا؛
- تشجيع ودعم المساهمة في الحوار بين الأديان والثقافات، من خلال تعزيز مساهمة المغرب في الفضاءات والمنتديات الكبرى للحوار والمساهمة في ربط مراكز الحوار بين الأديان والثقافات، وخلق فضاءات جديدة في هذا الصدد.

جعل الرياضة رافعة للإشعاع

فضلا عن مساهمتها في الارتقاء والتميز وتعزيز أواصر الانتماء، تشكل الرياضة حاملا تواصليا، في الداخل والخارج، يعكس دينامية البلد، والأهمية التي يوليها لعامل «الأداء الرياضي»، وكذا مدى قدرته على تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى. وفي هذا الصدد، يوصى بـ:

- وُضِع استراتيجيَّة للعمل على التَّحسين الفعليِّ والمستدام والتدريجيِّ للإشعاع الرياضيِّ المغربيِّ، سواء على مستوى عدد الميداليات المحصَّل عليها في الألعاب الأولمبيَّة والأولمبياد لذوي الاحتياجات الخاصة، أو على مستوى التَّصنيفات الدوليَّة (الاتحاد الدولي لكرة القدم، رابطة محترفي التنس...)
- الاعتماد بصفة أساسية على مختلف الأنواع الرياضيَّة التي يتميَّز بها المغرب وتشكِّل نقاط قوِّته إقليميا ودوليا (على غرار ألعاب القوى والملاكمة وسباق الدراجات ورياضات الأولمبياد الخاصة والتنس)، إضافة إلى توسيع قاعدة الممارسين، والتَّوفُّر على منظومة للتنقيب وللتكوين في الرياضات ذات المعايير الدوليَّة العالميَّة؛
- إشراك الأبطال الرياضيين المغاربة، السابقين والحاليين، للاستفادة من تجاربهم في تأطير وتوجيه الأجيال الشابة، وكذا تمثيل المغرب داخل الهيئات التَّابعة للمُؤسَّسات الرياضيَّة الإقليميَّة والدوليَّة؛
- إعداد برنامج وطنيِّ لمواكبة ودعم تنظيم المُنافسات والمُسَابقات الرياضيَّة الدوليَّة التي تنطوي على إمكانيَّات كبيرة للإشعاع، وتعود بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية على بلادنا.

4. أدوات لمواكبة الطموح الجديد المقترح

إنَّ الطموحَ الجديد المقترح في هذا التقرير يتطلَّب تسريع وتيرة التنمية في بلادنا، وذلك في إطار سيرورة شمولية ومندمجة ومُدمِجة، عن طريقِ تعبئة الرِّافعات السَّبْع المحددة أعلاه.

وإذا كانت التوصيات المُقترحة تهدف إلى الانخراط والتقدم في هذا الاتجاه، فإنه من الضروريِّ كذلك اقتراح أداة لقياس تطوُّر بلادنا في إطار هذا الطموح الجديد. وبعد تحليل مختلف الإمكانيات التي تسمح بتتبُّع هذا التطوُّر، فقد وقع الاختيار على لوحة قيادة تتضمَّن عددًا محدودًا من المؤشَّرات لقياس حجم التطوُّر الذي تسجِّله كلُّ واحدة من الرِّافعات السَّبْع.

وعلى صعيد آخر، ينبغي أن يتمكَّن صنَّاع القرار المعنيين كذلك من تقييم المُساهمة، الممكنة أو الفعلية لآلية سياسة عمومية معتمدة أو قيِّد الإعداد، في التطوُّر نحو هذا الطموح الجديد، ولا سيَّما من خلال الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والمؤسَّساتية والثقافية للرأسمال غير المادي.

نحو لوحة قيادة استراتيجية للمؤشَّرات يدمج المكونات غير المادية للثروة الوطنية

من أجل قياس تطور البلد نحو الطموح الجديد المقترح، يتوجب تتبع مجموعة من المؤشَّرات. إذا كان الناتج الداخلي الخام يظلُّ مفتاحًا دوليًا لقياس ومقارنة تدفقات إنتاج الثروة القابلة للتسويق، فإنه لا يسمح بتقييم التوازنات الاجتماعية ومستويات الرفاه، وتقييم وضعية التماسك الاجتماعي، وكذا قياس استدامة عمليات التنمية، بناء على حقوق أساسية، وأهداف واضحة، وعتبات إنذار محددة.

يتعلق الأمر هنا بضرورة توسيع المرجعيات الزمنية، وتوسيع معايير أداء السياسات العمومية، من أجل تناول الحسابات المالية، مثل الناتج الداخلي الخام، في ضوء آثارها البيئية والاجتماعية والمجتمعية وعلى مستوى الحكامة، ومن أجل تقييمها على المدى الطويل.

وأمام محدودية المعلومات الخاصة بالناتج الداخلي الخام، فقد تمكَّنت العديد من البلدان من وضع لوحات قيادة تشتمل على مؤشَّرات محدودة العدد، كما تختلف كميَّات إعدادها باختلاف شروط النقاش الديمقراطي والثقافة السياسية في كلِّ بلد من هذه البلدان، وحسب المضمون والوزن اللذين يعطيهما كل بلد لمفهومي وعاملي الرفاه والاستدامة.

وبالنسبة لبلادنا، فقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أبرز سنة 2011 الحاجة إلى دعم تقييم السياسات العمومية بناءً على مؤشرات غير مالية، وذلك في التقرير الذي أنجزه بعنوان «من أجل ميثاق اجتماعي جديد، معايير يجب احترامها وأهداف ينبغي التعاقد بشأنها».

كما وضعت، من جهة أخرى، السلطات العمومية ما مجموعه 56 مؤشراً لإنجاز التقرير الوطني لمؤشرات التنمية المستدامة.

وتعتبر لوحة القيادة المقترحة بمثابة وثيقة عمل تمت بلورتها في ضوء مجموعة من المقترحات المعتمدة إثر مناقشات مستفيضة بشأن المؤشرات الأكثر ملاءمة لتتبع المكونات والعوامل غير المادية للثروة الإجمالية للمغرب، وكذا التطور في اتجاه تحقيق الطموح الجديد لبلادنا.

وهي تشتمل في الوقت الراهن على 48 مؤشراً، مصنفة تبعاً للمحاور السبعة المحددة في التوصيات، وهي: التنمية البشرية، والتنوع الثقافي والدينامية الثقافية، ونجاعة المؤسسات والحكامة المسؤولة، والتماسك الاجتماعي، والدينامية الاقتصادية، والاستدامة، والإشعاع الدولي للمغرب.

الجدول 8: لوحة قيادة استراتيجية

المصدر	القيمة الحالية للمؤشر ⁵⁶	المحاور / المؤشرات
المحور 1: التنمية البشرية		
المنذوبية السامية للتخطيط	17,80% (2015)	1. معدل نشاط النساء في الوسط الحضري
المنذوبية السامية للتخطيط	39% (2015)	2. معدل بطالة الشباب (15-24 سنة) في الوسط الحضري
المنذوبية السامية للتخطيط	32% (2014)	3. معدل الأمية
وزارة التربية الوطنية	68,8% (2015-2016)	4. معدل تمدرس الفتيات (12-14 سنة) في الوسط القروي
المنذوبية السامية للتخطيط	34,7% (2009)	5. معدل تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
منظمة العمل الدولية	6,8% (2014)	6. نسبة العاملين في القطاعات المتصلة باقتصاد المعرفة (النسبة المئوية)
المنذوبية السامية للتخطيط	14 دقيقة (2014)	7. مدة القراءة الأسبوعية للفرد الواحد
وزارة الصحة	6,2 (2014)	8. عدد الأطباء للفرد الواحد
المنذوبية السامية للتخطيط	53,6% (2010)	9. حصة النفقات المباشرة للأسر في تمويل الصحة
المنذوبية السامية للتخطيط	19,4 (2006)	10. أمد الحياة في صحة جيدة بعد 60 سنة

المحور 2: التماسك الاجتماعي		
11. التقدم الاجتماعي والرفاه	المرتبة 59,56 من أصل 81	مؤشر التقدم الاجتماعي
12. عدد الأيام الضائعة في إطار النزاعات الجماعية في الشغل	267/656	وزارة التشغيل
13. الحقوق الأساسية	المرتبة 84 من أصل 99	مشروع العدالة العالمي
14. المساواة بين النساء والرجال	المرتبة 139	مؤشر الفجوة بين الجنسين
15. الفوارق: مؤشر جيني	0,388 (2014)	المندوبية السامية للتخطيط
16. الأمن	المرتبة 44	مؤشر قياس سيادة القانون 2014
17. الارتشاء	المرتبة 88	ترانسبارانسي المغرب
18. نسبة المشاركة في الانتخابات	53%	الانتخابات الجماعية 2015
19. النسبة المئوية للنساء في البرلمان	13,17%	-
المحور 3: نجاعة المؤسسات والحكامة المسؤولة		
20. الحكامة	14/52	مؤشر إبراهيم للحكامة الإفريقية
21. نجاعة القضاء	52/99	المنتدى الاقتصادي العالمي
22. احترام الحريات النقابية		وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية
23. مناخ الأعمال	71/189	ممارسة أنشطة الأعمال
24. الحكومة الإلكترونية	المرتبة 82	لجنة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية
المحور الرابع: الدينامية الثقافية		
25. عدد القتلى في حوادث السير	3 555	اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير
26. حصة ميزانية الدولة المخصصة للثقافة	0,3%	وزارة الاقتصاد والمالية
27. الصناعة التقليدية: القيمة المضافة/رقم المعاملات	59,5%	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
المحور الخامس: الدينامية الاقتصادية		
28. الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد	\$ 3199	المندوبية السامية للتخطيط
29. نسبة نمو الناتج الداخلي الخام	4,5%	المندوبية السامية للتخطيط
30. النسبة الحدّية للرأس المال	7,5	المندوبية السامية للتخطيط
31. الرأس مال غير المادي الثروة الإجمالية	68,9%	محسوب
32. عدد فرص الشغل/نقطة النمو	8750	المندوبية السامية للتخطيط
33. الدين العمومي/الناتج الداخلي الخام	64% (2015)	بنك المغرب

بنك المغرب	47,9% (2014)	34. رسمة السوق الناتج الداخلي الخام
المندوبية السامية للتخطيط	17%	35. حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام
مؤشر الأداء اللوجستيكي	المرتبة 62	36. اللوجستيك
Gl. Conn. Ind.	42/50	37. الربط
GCI (WEF)	72	38. التنافسيّة
المحور السادس: البيئة والاستدامة		
محسوب	14,83% (2013)	39. الادخار الصافي المعدل (بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الخام)
مؤشر الأداء المناخي	الرتبة 10	40. تصنيف الأداءات المناخية
الوزارة المكلفة بالماء	700 متر مكعب	41. موارد الماء للفرد الواحد
محسوب	32%	42. حصة القدرات الكهربائية المعتمدة على الطاقات المتجددة
المحور السابع: الإشعاع		
القطب المالي لمدينة الدار البيضاء	101	43. المقاولات الأجنبية المسجلة في القطب المالي للدار البيضاء
وزارة السياحة	10,4 (2015)	44. العدد السنوي للسياح (بالملايين)
شنغهاي	1 (من بين أفضل 500)	45. تصنيف الجامعات
-	تحتاج إلى تقييم	46. الطلبة الأجانب بالمغرب
مؤشر التأشيرة	58	47. بلدان بدون تأشيرة
اللجنة الأولمبية الدولية	21	48. الميداليات الأولمبية (الصيف)
الجامعة الدولية لكرة القدم	54	49. التصنيف في كرة القدم

ومن شأن هذه الأداة أن تمكّن من الأخذ في الاعتبار تنوّع المكوّنات والعوامل غير الماديّة للثروة الإجمالية للمغرب، إضافة إلى إبراز مدى أهميّة تكاملها لتحقيق هذا الطّموح الجديد. ويهدف هذا الجدول إلى توفير أرضية للنقاش لإشراك أكبر عدد من الأطراف المعنية، وذلك في أفق الوصول إلى تحقيق توافق متين بشأن أهمّ المؤشرات وأكثرها ملاءمة لتحديد الأهداف، وتتبع المخاطر والمنجزات المتعلقة بمحددات الرّفاه والاستدامة.

مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية

نظراً للصعوبة والتعقيد اللذين تتسم بهما عمليات إعداد وتنفيذ وكذا تقييم السياسات العمومية، فإن الهدف من وضع هذه المرجعية هو تحسين واضعي السياسات العمومية بأهمية إدماج الرأسمال غير المادي في سياساتهم، بتمكينهم من أداة عملية كفيلة بالمساعدة على اتخاذ القرار، وعلى التحليل الذاتي لأدائهم العمومي. وبالتالي، فإن هذه المرجعية ترمي إلى مساعدة صانع القرار على الأخذ في الاعتبار هذه الجوانب الأساسية في إعداد وتنفيذ سياساته العمومية، قصد تمكنه من إنجاز تقييمه الخاص لهذه السياسات، مع الأخذ في الاعتبار مختلف أبعاد الرأسمال غير المادي.

على صعيد آخر، تمّ الوقوف عند عدد من الممارسات الجيدة التي تبدو بمثابة عوامل أساسية حقيقية للنجاح في قيادة السياسات العمومية بغيّة الضمان المستدام لبلوغ الأهداف المرسومة.

من بين الممارسات الجيدة التي عادة ما يُحال إليها، تمّ تحديد سبعة عوامل أساسية للنجاح تلعب دوراً حاسماً بكيفية خاصة في ترجيح نجاح السياسات العمومية. وهذه العوامل هي: المشاركة المواطنية والتشاور، والالتقائية، والشفافية، والمساءلة والتعاقد، واليقظة، وتدبير المخاطر، والتقييم والتحسين المستمر. وتكتسي هذه العوامل الأساسية للنجاح أهمية بارزة تتفاوت، بحسب مراحل دورة حياة السياسة العمومية. لذلك، فإن هذه المرجعية يقترح نموذجاً مبسطاً لدورة الحياة هذه، كما يقترح تحليل مختلف عوامل النجاح الرئيسية التي تمّ تحديدها تبعاً لمراحلها.

ومن بين الصعوبات التي تعترض صانع القرار العمومي، أثناء إعداد وتنفيذ سياسة عمومية، الصعوبة المتعلقة بامتلاك رؤية واضحة عن الأثر المتوقع، والتميز بين الغايات المنشودة والوسائل المُستعملة لتنفيذها. وتزداد هذه الصعوبة حين يتعلق الأمر بتناول غايات تتعلق بالرأسمال غير المادي غير محددة، بالضرورة، بالوضوح الكافي مقارنة مع الغايات المتعلقة بالرأسمال المنتج.

إنّ هذه المرجعية الموحّدة والشاملة تمكّن من تقصي أيّة سياسة قصد استخراج وتدقيق الغايات ذات الأولوية، في حدود الإمكان.

ويمكن استعمال هذه المرجعية في جميع مراحل دورة الحياة السياسية:

- خلال مرحلة إعداد السياسة، لكي يتمكن صانع القرار من التحقق من الجوانب التي تمّ أخذها بعين الاعتبار في السياسة التي يروم تنفيذها؛
- خلال مرحلة تنفيذ السياسة؛
- بعد تحقيق الآثار المتوقعة.

إنَّ الغاية من هذا الإطار المرجعي هي التمكّن من مُساعدة صنّاع القرار والأطراف المعنيّة من التحديد المنظّم لمجموع الأهداف المحتملة المتعلقة بالرّأسمال غير المادي، التي يمكن تناولها، وتشكّل عوامل توسيع للأهداف التقليدية للسياسة العموميّة، في شكل «أثر للرّافعة».

إن هذه المرجعية هي نتيجة لعملية تفكير في الحاجيات التي يمكن أن ينتظرها مختلف المستفيدين من سياسة عمومية ما (مواطنون، مقاولات، مجالات تربية، مؤسسات، الخ)، أيّا كان المجال المعني (صحة، تعليم، اقتصاد، بيئة، الخ)، مع الطموح إلى التمكّن من تنفيذ هذه الحاجيات بصرف النظر عن مستوى القرار (وزارة، جهة، جماعة، الخ).

وبعد اعتماد المعايير والأطر المرجعيّة المقترحة من طرف المنظمات الدولية، تمّ إعداد إطار ملائم للسياق المغربيّ.

إن هذه المرجعية، التي تقوم على سبعة محاور⁵⁷ (الرأسمال البشريّ، الرأسمال الاجتماعيّ، الرأسمال المؤسّساتي، أرضية القيم، التنمية المستدامة، الرأسمال الثقافي، صورة المغرب وإشعاعه)، مقسّمة بدورها إلى غايات، غايات فرعيّة، تطمح إلى أن يكون «نواة صلبة» شاملة قدر الإمكان. وبطبيعة الحال، يمكن لصانع القرار، تبعاً لخصوصيّات السياسة التي يقوم بإعدادها أو تقييمها، أن يعمل على تحسينها لكي تتلاءم مع أهدافه الخاصّة.

وبما أن مبدأ السياسة العموميّة يتجلى في تلبية حاجيات المجتمع، بتحويل الأهداف المسطّرة إلى منجزات حتى يكون لها تأثير على الإشكالية المطروحة، فإنه يتعيّن اتّخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ السياسة المقررة. وبالتالي، فإنّ هذه الأهداف توازيها وسائل خاصّة بها (بشرية، مالية، الخ) ومنجزات ينبغي تحقيقها، والتي يجب أن يكون لها تأثير على الإشكالية الأولى.

وحسب هذه المقاربة، فإنّ السياسة يكون أداؤها جيداً إذا كانت، في الوقت ذاته، ملائمة وناجعة ومتجانسة ومستدامة؛ وبالتالي فإنّ هذه المعايير ستمكّن من قياس هذا الأداء في كلّ حلقة من حلقات السلسلة التي تبدأ بتحديد الحاجيات وتنتهي بالأثر المنشود. كما أن تقييم هذه المعايير يتطلب وضع مؤشّرات تتصل بالوسائل من جهة، وبالنتائج من جهة أخرى.

كما تقترح هذه المرجعية، في الأخير، أداة للتقييم الذاتي تسمح لصانع القرار بقياس (أو تعديل إذا لزم الأمر ذلك) مستوى الأخذ في الاعتبار أهداف الرّأسمال غير الماديّ، ومستوى التطبيق الفعليّ للعوامل الرئيسيّة المقترحة لتحقيق النجاح، خلال مرحلة إعداد سياسته، ثمّ بعد ذلك عند مرحلة تنفيذها. إن مفهوم التقييم هنا بإمكانه أن يساهم في إنجاز سياسة معيّنة، أو أن يكون دعامة للتعاقد.

في هذا الإطار، تم تحليل ثلاث سياسات عمومية تغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد سمح هذا التحليل الذي تم إنجازه بتعاون مع الوزارات المعنية بتموقع المجلس ضمن منظور صقل وإغناء مرجعيته المتعلق بإدماج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية، وإدماج مختلف غايات الرأسمال غير المادي في هذا الرأسمال قصد تحسين كفاءات إدماج هذه الجوانب في السياسات العمومية مستقبلاً.

الملاحق

الملحق 1: مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير المادّي في السياسات العموميّة

الملحق 2: لائحة أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد التقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب

الملحق 3: لائحة أعضاء اللجنة العلمية

الملحق 4: لائحة جلسات الإنصات مع المؤسسات والفعاليات الوطنية والدولية

الملحق 5: اللقاءات المنظمة

الملحق 6: مراجع بيبليوغرافية

الملحق 1: مرجعية من أجل إدراج الرأسمال غير المادي في السياسات العمومية

المحور الأول: الرأسمال البشري

1.1. تمكين جميع المواطنين من تلبية حاجياتهم الأساسية
ضمان ولوج الجميع إلى خدمات أساسية بكلفة مناسبة (الماء الشروب، الكهرباء الربط المادي والرقمي،...)
ضمان ولوج الجميع إلى المواد الأساسية (المواد الغذائية، الملابس،...)
ضمان الولوج إلى سكن لائق
التمكين من الولوج إلى دخل لائق
ضمان إطار عيش سليم ونظيف وآمن
ضمان سلامة الممتلكات والأشخاص
2.1. تمكين المواطنين من صحة بدنية وسيكولوجية جيدة
ضمان حماية فعالة للمواطنين إزاء المخاطر الصحية
ضمان الولوج إلى العلاجات لفائدة الجميع
تحسين العرض المتعلق بالعلاجات (مدة العلاجات وجودتها)
تعزير وتطوير طب الشغل
3.1. تطوير قدرات المواطنين في جميع مراحل حياتهم ليتمكنوا من التكيف بشكل دائم والاندماج في عالم الشغل
القضاء على الأمية (بما فيها الأمية الرقمية)
تشجيع جودة منظومة التربية والتكوين وتيسير الولوج إليها
تشجيع الولوج إلى تكوينات عليا واعدة
تعزير قابلية تشغيل المواطنين
دعم القدرة على التعلم والتكيف والابتكار لدى الجميع
تطوير بيئة شغل مرنة
تطوير روح ريادة الأعمال
تشجيع وترصيد المهارة
صيانة وتطوير قدرات الإدماج وإعادة الإدماج المهني
4.1. تمكين المواطنين من الولوج إلى الرفاه
تطوير الولوج إلى الترفيه والرياضة والثقافة
تطوير ثقافة الاعتراف وتثمين المنجزات الفردية
دعم الاعتزاز بالانتماء إلى المجموعة الاجتماعية
تشجيع روح الإبداع والابتكار

المحور 2: الرأس المال الاجتماعي

1.1.2. ضمان تكافؤ الفرص والولوج المنصف إلى الحقوق
ضمان ولوج منصف إلى الحقوق الأساسية (التعليم، الحرية، الأمن،...)
ضمان الولوج إلى قضاء عادل ومنصف
ضمان تكافؤ الفرص بصرف النظر عن الأصل الاجتماعي والجنس ومكان العيش والمجال الأصلي
مكافحة كل أشكال التمييز في الولوج إلى الشغل
2.2. الحد من الفوارق ومكافحة الإقصاء الاجتماعي
تشجيع الحركية الاجتماعية
تمكين الساكنة ذات الدخل المحدود
محرابة عوامل الإقصاء الاجتماعي (ولا سيما ذات الصلة بالنوع والسن والإعاقة والدين والمجالات الجغرافية)
الحد من الفوارق بين المجالات الترابية (الولوج إلى الخدمات)
تسهيل انخراط وإدماج المواطنين في وضعية هشاشة أو ذوي الاحتياجات الخاصة (الأشخاص في وضعية إعاقة، الأشخاص المسنون،...)
تيسير إدماج المهاجرين وجعلهم رافعة للإغناء الاجتماعي
3.2. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء
وضع حد لكل أشكال التمييز ضد النساء
تمكين النساء من الحق في نفس الموارد الاقتصادية كالأراضي والملكية.
تعزير ولوج النساء إلى العمل المؤدى عنه والتعليم والملكية
العمل من أجل شغل مناصب المسؤولية من طرف النساء
4.2. تشجيع انخراط ومساهمة الجميع في الحياة المجتمعية
تسهيل إرساء واشتغال المؤسسات التمثيلية للمواطنين (أحزاب، نقابات، فدراليات مهنية وجمعيات المجتمع المدني)
تشجيع انخراط المؤسسات التمثيلية للمواطنين في مختلف مراحل بناء المشاريع المجتمعية وعند تقييمها.
5.2. تحسين العيش المشترك
تعزير إطلاق حوار مدني داخل المجتمع
تشجيع آليات التشاور بين مختلف الأطراف المعنية في المجتمع
تشجيع الآليات السلمية لحل النزاعات
6.2. تعميم أرضية الحماية الاجتماعية
تعميم الولوج إلى التأمين عن المرض
تعزير وتعميم نظام التقاعد
تنفيذ شبكات حماية ناجعة لفائدة المواطنين
تعزير آليات التضامن بين المواطنين

المحور 3: الرأسمال المؤسسي

1.3. تعزيز دولة القانون
ضمان فعالية تطبيق القوانين والنصوص التنظيمية
ضمان سلامة الممتلكات والأشخاص
ضمان عدالة منصفة ومفتوحة في وجه الجميع
مكافحة الإفلات من العقاب (مناطق انعدام القانون)
2.3. ضمان هندسة مؤسساتية واضحة ومتجانسة
الحرص على تبسيط عمل الإدارة في خدمة المواطنين
توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف المتدخلين العموميين والمواطنين
3.3. ضمان الولوع إلى خدمات عمومية ذات جودة
ضمان الولوع إلى خدمات عمومية ذات جودة لفائدة جميع المواطنين
توحيد وتبسيط وتسهيل المساطر العمومية (ولا سيما في إطار لامادية المساطر)
4.3. تحسين نجاعة وحكامة الإدارة والسياسات العمومية
تطوير واستدامة خبرة الإدارة العمومية
توجيه الأداء العمومي نحو النتائج
تعزيز نجاعة المؤسسات والعمليات الإدارية
ضمان الشفافية في تدبير الشؤون العمومية
محاربة الرشوة
تحسيس الفاعلين العموميين بروح المسؤولية (تقديم الحساب)

المحور 4: أرضية القيم

1.4. دعم وتعزيز القيم الفردية المشتركة
تعزيز تطوير حس المسؤولية
تعزيز منظومة السلوك والأخلاقيات
تعزيز قيم التسامح والانفتاح واحترام الآخر
تعزيز قيمة العمل - الاستحقاق
تنمية روح المبادرة
تنمية القيم المرتبطة باحترام وحماية البيئة (بالمعنى الواسع وليس بالمعنى الإيكولوجي فقط)

2.4. دعم وتنمية القيم الجماعية المشتركة
تعزيز الشعور بالانتماء إلى الأمة
تعزيز قيم المواطنة
تعزيز الأسرة (كبنية اجتماعية)
تعزيز وترصيد موروث القيم المغربية الإيجابية (الاقتراس، الضيافة، التضامن، القيم الروحية،...)

المحور 5: التنمية المستدامة

1.5. تحسين نجاعة استعمال الموارد النادرة
تحسين/تشجيع النجاعة الطاقية
تحسين/تعزيز نجاعة استعمال المورد المائي
ضمان المساهمة في حماية وتجديد الأراضي الفلاحية
ضمان المساهمة في الاستغلال المستدام للموارد العقارية
2.5. دعم نماذج جديدة ودائرية للتنمية تسمح باستعمال أمثل للموارد
دعم قدرات الابتكار وتشجيعه للاستجابة لإكراهات الاستدامة
تطوير موارد بديلة (طاقات متجددة، موارد مائية غير تقليدية،...)
تطوير سلاسل إعادة التدوير والتممين الخاصة بكل مجال (البلاستيك، المعادن، الورق،...)
3.5. المحافظة على البيئة
الحد من التلوث
تشجيع الصناعات والمقاولات والمستهلكين على إعادة تدوير النفايات والحد من حجمها
حماية وترميم النظم الإيكولوجية المرتبطة بالماء، ولا سيما الغابات والجبال والمناطق الرطبة والوديان
المحافظة على الموارد الطبيعية
تشجيع المبادرات الكفيلة بالحد من الارتفاع الحراري
دعم الأنشطة التي تحترم البيئة
حماية وتطوير التنوع البيولوجي
4.5. ضمان تنمية منصفة اجتماعياً
تعزيز الولوج المنصف إلى الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد النادرة
توسيع قاعدة الفاعلين الذي يخلقون الثروة (ولا سيما في صفوف النساء والأشخاص في وضعية إعاقة والمقاولات الصغيرة جدا والتعاونيات،...)
تعزيز تنمية يستفيد منها الأفراد

5.5. ضمان تحقيق تنمية فعالة اقتصادياً

تشجيع نماذج اقتصادية مستدامة (مرنة وقابلة للتطور والتكيف)

ربط الأداء الاقتصادي بالأداء الاجتماعي في مشاريع التنمية

تشجيع وتقوية المسؤولية الاجتماعية للمقاولات

المحور 6: الرأس المال الثقافي

1.6. إنعاش الثقافة وتهيئتها

المحافظة على المهارات المميزة للمغاربة

المحافظة على الذاكرة التاريخية والثقافية وتهيئتها

تثمين التراث الثقافي للجهات والمجالات

المحافظة على التنوع الثقافي وتهيئته

تعزيز التظاهرات ذات الطابع الثقافي والفني

2.6. تيسير الولوج إلى الثقافة في مجموع التراب الوطني لفائدة الجميع

تعزيز مشاركة الجميع في الحياة الثقافية وفي الإبداع الثقافي في جميع أشكاله، ونشره والولوج إليه

تعزيز الولوج إلى السلع والخدمات والفضاءات الثقافية

حماية وتهيئ التراث والتعبيرات الثقافية

3.6. جعل الثقافة رافعة للتنمية

جعل الثقافة محركاً للنمو الاقتصادي

تطوير المهن الثقافية الجديدة

تطوير منظومات اقتصادية وسلاسل إنتاج ثقافية

إدماج الثقافة في منظومة التربية والتكوين

إدماج الثقافة في السياسات الموجهة إلى الشباب

تثمين المبادرات والمواهب الثقافية والفنية

تعبئة التمويلات العمومية والخاصة لفائدة الصناعة الثقافية

المحور 7: صورة وإشعاع المغرب

1.7. تحسين صورة المغرب لدى المواطنين المغربية
تحسين صورة المغرب لدى المواطنين المغربية عن بلدهم
تحسيس ومسؤولية وتعبئة المواطنين المغربية حول صورة بلدهم
2.7. تعزيز جاذبية المغرب
إرساء وإغناء علامة «المغرب» بناء على مميزات قوية
تعزيز جاذبية المغرب كوجهة سياحية ورياضية وثقافية
تعزيز جاذبية المغرب كوجهة مفضلة للاستثمارات الخارجية المباشرة، ومن أجل إنشاء أقطاب إقليمية
3.7. دعم إشعاع المغرب في العالم
تشجيع وتعزيز النجاحات الوطنية (الفنانون والرياضيون والباحثون،...)
إبراز قدرات مغاربة الخارج
تعزيز إشعاع المغرب على صعيد الطبخ والصناعة التقليدية والثقافة،...
إنعاش وإشعاع النموذج الثقافي المغربي على الصعيد الدولي
تعزيز علامة «صنع في المغرب» على الصعيد الدولي (النهوض بالصادرات المغربية)
4.7. جعل المغرب فاعلا أساسيا على الصعيدين الإقليمي والدولي
إدماج المغرب في المنظومات الجيو- سياسية والجيو- اقتصادية الدولية
تعزيز دور المغرب في التعاون جنوب-جنوب
دعم العلاقات السياسية المتبادلة مع باقي البلدان (الدبلوماسية البرلمانية والاقتصادية)
تطوير الاستثمارات المغربية في الخارج، ولا سيما في أفريقيا
تعزيز إشعاع المغرب على المستوى الديني والروحي

الملحق 2: لائحة أعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد التقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب

الرئيس
نزار بركة
الأمين العام
ادريس الكراوي
فئة الخبراء
عبدالله مقسط
أحمد عبادي
أحمد رحو
أمينة العمراني
ادريس أوعويشة
فؤاد بنصديق
حكيمه حميش
ادريس ايلالي
لحسن أولحاج
محمد البشير الراشدي
محمد حوراني
التهامي عبد الرحمان الغرفي

فئة ممثلي النقابات
عبدالصمد مريمي
بوشتي بوخالفة
ابراهيم زيدوح
لحسن حنصالي
لطيفة بنواكريم
مينة الرشاطي
محمد العلوي
فئة الهيئات والجمعيات المهنية
عبد الحي بسة
عبد الله متقي
العربي بلعربي
مريم بنصالح شقرون
محمد فيكرات
منصف الزباني
فئة المؤسسات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي
عبد الرحمن الزاهي
كريمة مكيكة
ليلي برييش
طارق سجلماسي
فئة الشخصيات المعنية بالصفة
عبد اللطيف جواهري
أحمد الحليمي العلمي
حزيم الجيلالي

الملحق 3: لائحة أعضاء اللجنة العلمية

نزار بركة
عبد اللطيف جواهري
أحمد الحليمي العلمي
ادريس الكراوي
مريم بنصالح شقرون
أحمد عبادي
فؤاد بنصديق
ادريس أوعويشة

الملحق 4: لائحة جلسات الإنصات مع المؤسسات والفعاليات الوطنية والدولية

الفاعلون	الهيئة
<ul style="list-style-type: none"> وزارة الداخلية والمديرية العامة للجماعات المحلية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة المنذوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان شارك العديد من الوزارات الأخرى والإدارات العمومية في الأيام الدراسية المنظمة (وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وزارة الإسكان وسياسة المدينة، وزارة الثقافة، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية،...) 	الإدارات المركزية
<ul style="list-style-type: none"> مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل المكتب الوطني المغربي للسياحة صندوق التجهيز الجماعي شارك العديد من المؤسسات الأخرى في الأيام الدراسية المنظمة (الخطوط الملكية المغربية) 	المؤسسات العمومية
<ul style="list-style-type: none"> المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي المجلس الوطني لحقوق الإنسان 	الهيئات الاستشارية

<ul style="list-style-type: none"> • الاتحاد العام لمقاولات المغرب 	المنظمات المهنية
<ul style="list-style-type: none"> • مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط • شارك العديد من فاعلين المجتمع المدني في الأيام الدراسية المنظمة: • الجمعيات المكلفة بالبيئة؛ • الجمعيات المكلفة بالثقافة؛ • الجمعيات المكلفة بالحكمة • الجمعيات المكلفة بالشباب • الجمعيات المكلفة بإنعاش التشغيل • الجمعيات المكلفة بالتكوين • الجمعيات المكلفة بإنعاش المقاولات • الجمعيات المكلفة بحقوق الإنسان 	المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> • البنك الدولي • المنظمة الدولية للشغل • شارك العديد من الهيئات الدولية في الأيام الدراسية المنظمة (صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الإفريقي للتنمية؛ برنامج الامم المتحدة الانمائي؛ إلخ). 	المؤسسات الدولية

الملحق 5: اللقاءات المنظمة

تنظيم يوم دراسي حول «الثروة الإجمالية للمغرب»	يناير 2015
المشاركة في ورشة عمل بشراكة مع جامعة الأخوين حول «الرأسمال اللامادي في المغرب»	
تنظيم يوم دراسي بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول «المراهقين والشباب: ثروة الأمم»	
تنظيم يوم دراسي حول «محددات النمو في المغرب أمام رهانات الصعود»	فبراير 2015
تنظيم ورشة عمل حول «محاسبية الرأسمال غير المادي»	
تنظيم يوم دراسي حول «إدراج الاستدامة في السياسات العمومية»	
تنظيم يوم دراسي حول «الرأسمال غير المادي في الثقافة والفنون»	
تنظيم يوم دراسي حول «الحقوق الأساسية وتحدي المساواة بين الجنسين»	
تنظيم يوم دراسي حول «الرابط الاجتماعي: تحديات الثقة»	
تنظيم يوم دراسي حول «الأبعاد الغير مادية في نظام التعليم والتكوين»	
تنظيم يوم دراسي حول «الحكومة المؤسساتية في خدمة الثروة الإجمالية»	
تنظيم يوم دراسي حول «التفاوتات الاجتماعية والتنمية الترابية»	
تنظيم يوم دراسي حول «تحسين صورة المغرب على المستوى الدولي»	
تنظيم يوم دراسي حول «التعليم، التكوين المهني، البحث والابتكار: الأبعاد اللامادية»	
تنظيم يوم دراسي حول «السياسات النشيطة للتشغيل في المغرب»	

الملحق 6: مراجع ببليوغرافية

آراء وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

- «احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة»، الإحالة الذاتية رقم 5\2012، يوليوز 2012.
- «الصفقات العمومية، رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، الإحالة الذاتية رقم 7\2012، شتنبر 2012.
- «الوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وحلها بالتراضي»، الإحالة الذاتية رقم 6\2012، شتنبر 2012.
- «النظام الضريبي المغربي، التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي»، الإحالة الذاتية رقم 9، 2012، نونبر 2012.
- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية / تحقيق المساواة بين النساء والرجال مسؤولية الجميع: تصورات وتوصيات معيارية ومؤسسية»، الإحالة الذاتية رقم 8\2012، نونبر 2012.
- «مشروع القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة»، الإحالة رقم 1\2012، نونبر، 2012.
- «حكمة المرافق العمومية»، الإحالة الذاتية رقم 1\2013، 2013.
- «الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم»، الرأي رقم 4\2013.
- «أماكن العيش والفعل الثقافي»، الإحالة الذاتية رقم 10\2013، 2013.
- «التكوين مدى الحياة - طموح مغربي»، الإحالة الذاتية رقم 12\2013، 2013.
- «النموذج التنموي الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية»، أكتوبر، 2013.
- «الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب، رافعة أساسية للتنمية المستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 15\2014، مارس، 2014.
- «تجانس السياسات القطاعية واتفاقيات التبادل الحر، مرتكزات استراتيجية من أجل تنمية متواصلة ومستدامة»، الإحالة الذاتية رقم 16\2014، أبريل 2014.

- «المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية»، الإحالة الذاتية رقم 17\2014، يوليو 2014.
- «تدبير وتنمية الكفاءات البشرية: رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة»، الإحالة الذاتية رقم 11\2013، 2013.
- «النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية: حقائق وتوصيات»، الإحالة الذاتية رقم 18\2014، نونبر، 2014.
- «رأي المجلس حول القانون رقم 12-81 المتعلق بالساحل»، دجنبر، 2014.
- «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمج»، الإحالة الذاتية رقم 19\2015، فبراير، 2015.
- اقتصاد الثقافة، رافعة للتنمية، يونيو، 2016.

دراسات وتقارير موضوعاتية أعدّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار دراسته للثروة الإجمالية للمغرب

- اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، «الحكامة الديمقراطية، رافعة أساسية لاستدامة الثروة الاجمالية في خدمة المواطنين»، مارس 2015؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية، «تنمية الرأسمال البشري»، أبريل 2015؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، «الميثاق الاجتماعي الجديد»، أبريل 2015؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، «دراسة السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية المستدامة في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-1999»، ماي 2015؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، «الفوارق الجهوية في المغرب خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-1999»، ماي 2015؛
- اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، «الرأسمال غير المادي في الثقافة والإبداع الفني»، 2015؛
- لجنة تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، «ضمان تحقيق تحوّل هيكلي للاقتصاد الوطني»، 2015؛

- اللجنة الخاصة المكلفة بإعداد التقرير حول الثروة الاجمالية للمغرب، «تعزيز مكانة المغرب كقطب إقليمي للاستقرار وتقاسم»، 2015؛
- Agro-concept, « *Le rôle de l'immatériel dans l'efficience du capital : applications aux secteurs de l'eau, du foncier et de l'énergie* », Avril 2015.
- Pr. Larbi Jaidi « *Modèle économique marocain : Ressorts et dynamismes, défis et faiblesses et identification des facteurs de l'émergence* », 2015.
- Pr Mohamed Belkbir, « *Rôle des valeurs dans le développement* », 2015.
- Optimum Conseil, « *Référentiel méthodologique pour la prise en compte du capital immatériel dans les politiques publiques* » 2015.

التقارير الوطنية

- تقرير: «50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025»، يناير 2005.
- تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية والجهوية المتقدمة، مارس 2011.
- الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ماي 2015.

التقارير والدراسات التي أنجزتها الوزارات والهيئات الوطنية

- Ministère de l'Économie et des Finances, « *L'économie de l'immatériel, la croissance de demain* », novembre 2006.
- Ministère de l'Économie et des Finances, « *La décennie des réformes et du progrès... pour un Maroc moderne et solidaire 1999-2009* », 2009.
- Ministère de l'Économie et des Finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, « *Compétitivité des exportations marocaines : quel bilan ?* », Mai 2014.
- Ministère de l'Économie et des Finances, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, « *Économie créative, Panorama et Potentiel* », Avril 2016.
- Ministère de la culture, « *Diagnostic de l'économie du patrimoine culturel au Maroc* », Fonds pour la réalisation des OMD (MDGIF), 2010.
- Ministère de de la Communication, Centre Cinématographique Marocain, « *Bilan Cinématographique de L'année 2015* », 2016.
- Ministère de l'Industrie, Du Commerce Et Des Nouvelles Technologies, « *Maroc Numéric 2013* ».

- Conseil National des Droits de l'Homme, « *Pour un droit égal et équitable à l'éducation et à la formation* », Série contribution au débat public, 2015.
- Instance National pour la Prévention de la Corruption, « *Bonne gouvernance, entre la situation actuelle et les dispositions de la nouvelle Constitution de 2011* », Juin 2011.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Prospective Maroc 2030* », 2007.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Etudes sur quelques aspects du capital humain au Maroc* », Décembre 2015.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Etude sur le Rendement du Capital Physique au Maroc* », Janvier 2016.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « *Le changement climatique : Enjeux et perspectives d'adaptation pour le Maroc* », 2009.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « *L'ordre sociopolitique et la confiance dans les institutions du Maroc. Programme d'études - Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ?* », janvier 2010.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, Atlas graphique : Programme d'études « *Lien social au Maroc : quel rôle pour l'Etat et l'ensemble des acteurs sociaux ?* », mars 2012.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « *Les accords de libre-échange conclus par le Maroc : quelles incidences sur la compétitivité globale du Maroc ?* », Novembre 2012.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, *Rapport stratégique 2016 « Panorama du Maroc dans le Monde : les relations internationales du Royaume »*, Février 2016.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « *le Maroc face au changement climatique* », Mars 2016.
- Institut Royal des Etudes Stratégiques, « *Réputation du Maroc dans le Monde* », Octobre 2016.
- OCP Policy Center, « *Maroc - Stratégie de croissance à l'Horizon 2025* », 2015.
- OCP Policy Center, Karim El Mokri, Aziz Ragbi, Said Tounsi, « *Politique budgétaire et activité économique au Maroc : Une analyse quantitative* », novembre 2015.
- Associations Racines, Document de travail « *Vers une politique culturelle pour mettre la culture au cœur du développement au Maroc* », Novembre 2014.

البحوث الوطنية والإحصائيات

- Haut-Commissariat au Plan, Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques, « *Enquête nationale sur les personnes âgées* », 2006.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Enquête nationale sur les niveaux de vie des ménages* », 2007.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Enquête Nationale Démographique* », 2009-2010.

- Haut-Commissariat au Plan, « *Les jeunes en chiffres* », août 2012.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Enquête nationale sur le bien-être : Principaux résultats* », octobre 2012.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Les personnes âgées au Maroc : Quels aspects de fragilisation sociodémographique et économique* », Mai 2013.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Présentation des résultats du Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014* », Octobre 2015.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Rapport national sur la réalisation par le Maroc des Objectifs du millénaire pour le développement* », Décembre 2015.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages* », Octobre 2016.
- Haut-Commissariat au Plan, « *Enquête nationale sur le secteur informel* », Octobre 2016.
- Instance Centrale de Prévention de la Corruption, *Enquête nationale sur la corruption*, 2014.
- Ministère de la Justice et des libertés, « *Statistiques des sections de la justice de la famille* », 2011.
- Ministère de la Santé, « *Enquête nationale sur la population et la santé familiale* », 2011
- Ministère de l'Industrie Du Commerce Et Des Nouvelles Technologies, « *Industrie en chiffres* », 2012.

تقارير ودراسات أعدتها الهيئات الدولية

الأمم المتحدة:

- « *Enquête mondiale sur la violence contre des enfants* », 2013.
- « *Examen des performances environnementales du Maroc* », 2014.
- rapports du HautCommissariat et du Secrétaire général « *Vers un meilleur investissement dans les droits de l'enfant* », 2014.
- « *Rapport Provisoire sur la diversification et sophistication comme levier de la transformation structurelle des économies nord africaines* », Février 2014.
- MDG Achievement Fund, « *Maroc : Evaluation du F-ODM, étude de cas* », Novembre 2012.
- UNU-IHDP & Programme des Nations Unies pour l'Environnement (2012). "*Inclusive Wealth Report 2012. Measuring progress toward sustainability*. Cambridge : Cambridge University Press".
- UNU-IHDP & Programme des Nations Unies pour l'Environnement (2012). "*Inclusive Wealth Report 2014. Measuring progress toward sustainability*. Cambridge : Cambridge University Press".

البنك الدولي:

- « *Where is the wealth of nations?: measuring capital for the 21st century* », 2006.
- « *Climat de l'investissement au Maroc : créer les conditions du changement structurel* », Mai 2008.
- « *From Privilege to Competition Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa* », 2009.
- « *Évaluation par pays du gouvernement d'entreprise, Royaume du Maroc* », Juin 2010.
- « *Inclusive Green Growth : The Pathway to Sustainable Development* », 2012.
- « *Supporting Access to Finance for Micro, Small & Medium Enterprises with partial credit Guarantees : The Moroccan Experience* », Avril 2013.
- « *Building Morocco's Resilience : Inputs for an Integrated Risk Management Strategy* », 2013.
- « *Rapport Doing Business 2014* », 2013.
- « *Labor Mobility, Economic Shocks, and Jobless Growth : Evidence from Panel Data in Morocco* », Paolo Verme, Abdoul Gadiry Barry, Jamal Guennouni, Mohamed Taamouti, March 2014
- « *Between Discretion and Fairness : The Rule of Law in Everyday Life in the Middle East and North Africa* », Juin 2014.

منظمة الصحة العالمية:

- « *Rapport sur la violence et la santé* », 2002.
- « *Rapport sur le Handicap* », 2011.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

- « *Actifs Immatériels Et Création De Valeur* », 2006.
- « *Prendre en compte l'adaptation au changement climatique dans la coopération pour le développement* », 2009.
- « *Compétitivité et développement du secteur privé : stratégie de développement du climat des affaires au Maroc* », 2010.
- « *Measuring Innovation - A New Perspective* », mars 2011.
- « *Supporting Investment in Knowledge Capital, Growth and Innovation* », Octobre 2013.

- OCDE, Programmes des Nations Unies pour le Développement (PNUD), « *Perspectives économiques en Afrique : Maroc* », 2014.
- « Recommendation of the Council of Regulatory Policy and Guidance », 2012, Paris.

البنك الأفريقي للتنمية:

- BAD & OCDE, « *Tirer le meilleur parti du financement de la lutte contre le changement climatique en Afrique* », 2011.
- « *Maroc : Document de Stratégie de Pays 2012-2016* », 2012.
- « *Le Diagnostic de de Croissance au Maroc* », Mars 2014.

هيئات أخرى:

- World Economic Forum, « *The Global Competitiveness Report–2013-2014* », 2013.
- « *World Values Survey* » 2001.
- African Center for Economic Transformation, « *2014 African Transformation Report : Growth with Depth* », 2014.
- Conseil Economique Social et Environnemental de France, « *Performance et gouvernance de l'entreprise* », Juin 2013.
- Conseil Economique Social et Environnemental de France, « *Proposition d'une politique publique en faveur du capital immatériel pour la France* », Octobre 2013.
- Conseil Economique Social et Environnemental de France, « *Réussir la Conférence climat Paris 2015* », 2015.
- Commission spécialisée du Conseil national de la transition écologique (France) sur la démocratisation du dialogue environnemental, « *Démocratie environnementale : débattre et décider* », 2015.

مجلات متخصصة

- Agence Internationale De l'Energie, « *La revue de la stratégie énergétique du Maroc* », 2014.
- Agence Internationale De l'Energie, « *La revue de la stratégie énergétique du Maroc* », 2015.
- Banque mondiale, « *La revue des dépenses publiques et analyse institutionnelle de la politique climat* », 2012.

كتب ومقالات

- Arrow, K. J., Dasgupta, P., Goulder, L. H., Mumford, K. J., & Oleson, K. (2012). Sustainability and the measurement of wealth. *Environment and development economics*, 17(03), 317-353.
- Baldwin, Robert. (1995). Rules and Government. Clarendon Press. Oxford.
- Barkay, T. (2009). Regulation and voluntarism : A case study of governance in the making. *Regulation & Governance*, 3(4), 360-375.
- Becker, G. S. (1964). Human capital : a theoretical analysis with special reference to education.
- Braithwaite, John (2008) Regulatory Capitalism. Edward Elgar. Cheltenham.
- Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American journal of sociology*, S95-S120.
- Corinne Bessieux-Ollier & Élisabeth Walliser, « *Le capital immatériel - État des lieux et perspectives* », Revue Française de Gestion, numéro 207, 2010.
- Corrado, C., Hulten, C., & Sichel, D. (2006). The contribution of intangible investments to US economic growth : A sources-of-growth analysis. *NBER Working Paper*, 11948, 2006-24.
- Costanza, R., & Daly, H. E. (1992). Natural capital and sustainable development. *Conservation biology*, 6(1), 37-46.
- Dasgupta, P. (2007). Measuring sustainable development : theory and application. *Asian Development Review*, 24(1), 1.
- Dixon, J., Bakkes, J., Hamilton K, K. A., Lutz, E., Pagiolle, S., & Hie, J. (1997). Expanding the Measure of Wealth Indicators of Environmentally Sustainable Development. *Environmentally Sustainable Development. Studies and Monographs, Ser*, (17).
- Fukuyama, F. (1999). Social capital and civil society.
- Galor, O., & Moav, O. (2004). From physical to human capital accumulation : Inequality and the process of development. *The Review of Economic Studies*, 71(4), 1001-1026.
- Geertz, C. (1972). The wet and the dry : Traditional irrigation in Bali and Morocco. *Human Ecology*, 1(1), 23-39.
- Glaeser, E. L., Laibson, D., Scheinkman, J. A., & Soutter, C. L. (1999). *What is social capital? The determinants of trust and trustworthiness* (No. w7216). National bureau of economic research.
- Krawchenko, T. (2012). The OECD and Regulatory Reform.
- Lazarev, G. (2012). politiques agraires au Maroc, 1956-2006. Un témoignage engagé. *Economie Critique (Morocco)*.

- Martinavičius J., " *National Wealth Assessment and utilization in Transition Economies* », EKOHOMIKA, 145/2013.
 - North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge university press.
 - Pearce, D. W., & Atkinson, G. D. (1993). Capital theory and the measurement of sustainable development : an indicator of "weak" sustainability. *Ecological economics*, 8(2), 103-108.
 - Pierre-Richard Agénor, « Règles budgétaires et soutenabilité des finances publiques », OCP Policy Center, May 2015.
 - Piketty, T. (2013). *Le capital au XXI^e siècle*. Seuil.
 - Robert Costanza, Maureen Hart, Stephen Posner, John Talberth, « *Beyond GDP: The Need for New Measures of Progress* », Boston University, January 2009.
 - Romer, P.M., 1989. Human capital and growth : theory and evidence. NBER, Working paper 3173.
 - Sen, A. (1999). *Commodities and capabilities*. OUP Catalogue.
 - Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The quarterly journal of economics*, 65-94.
 - Stiglitz, J. E., Sen, A., & Fitoussi, J. P. (2010). Report by the commission on the measurement of economic performance and social progress. *Paris : Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress*.
- Vibert, F. (2011). Regulation –
in an age of austerity : reframing international regulatory policies. Global Governance,
.London School of economics working paper, 03/2011

بنك المغرب

772، شارع محمد الخامس، صندوق البريد 544 - الرباط - المغرب
رقم هاتف مركز بنك المغرب: +212-05-37-81-81-81
webmaster@bkam.ma
www.bkam.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

1، تقاطع زنقة المشمش و زنقة الدلبوت، قطاع 10،
مجموعة 5، حي الرياض. 10100 الرباط - المغرب
الهاتف: 05 38 01 03 00 • الفاكس: 05 38 01 03 50
contact@cese.ma
www.cese.ma